

۲۳۲

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۱۷۴

کتاب شرح الواضحه
مؤلف سید محمدی الطباطبائي

شماره ثبت کتاب ۵۲۲۵۸

موضوع شماره قفسه ۵۴۵۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۵۸

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷

کتابخانه مجلس شورای ملی

۵۱۷۴

کتاب شرح الواضحه
مؤلف سید محمدی الطباطبائي

شماره ثبت کتاب ۵۲۲۵۸

موضوع شماره قفسه ۵۴۵۸

کتابخانه مجلس شورای ملی
۵۴۵۸

بازرسی شد
۳۶ - ۱۷

بازدید شد
۱۳۸۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب شرح الواضحه
مؤلف سید محمدی الجبائی
موضوع
شماره ثبت کتاب
شماره قفسه

۵۱۷۴
۵۴۵۸
۵۴۵۸

عقبت فرست شود
۵۴۵۸

شرح



(شرح الوافية) المكتوب عليه هذا العنوان وأوله قوله (الأصل ما ينبغي عليه الشيء) قد جرت عادة الأصوليين بتعريف الفقه بكلامه معنيته
 الأضافي (العلمي) رأيته كذلك عند السيد عبد الحسين الخجسته بك بلاه قد كتبت عليه أنه للسيد
 مهدي وناسخ كتابه سنة ١٢٤٣ هـ كلفته ليس هو شرح الوافية للسيد محمد مهدي
 بحر العلوم لأن شرحه على الوافية مقصور على بحث الحقيقة والمجانس كما أنشأ إليه في
 ج ٧ ص ٥١ وأذن شرح الوافية لبحر العلوم قوله أن استعمال فيما وضع له نعم هذا الذي
 رأيته بك بلاه من القرائد الأصولية لبحر العلوم كما يأتي في حرق الفاء أن شاء الله
 (الدرعية للشيخ آقا ميرزا الطهراني ج ١١ ص ١٦٧ ذيل رقم ٢٠٢٩)

هذا شرح الوافية للسيد
 السيد محمد الطباطبائي
 قدس الله نفسه

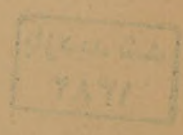


سنة ١٢٧١
 حاشية حاج محمد

استشاري كلية الآداب
 محمد باقر المجلسي
 من علماء عصره

+

سنة ١٢٧١



التي تدور حولها اجرامها لا ابعثا حية ومن التعريف سئل ان من هو الذي
 احدث سائر العلوم وهو انهم يقولون انهم لا يتناولون الا على الاطلاق
 كاحياء والاحياء التي هي ظنية سندا ومتنا ولا لزوم لها وعلمها وقد
 الوجه في ذلك كثرة الاحياء وكذا ذبوا سائر العلماء والرافد والرافد
 عن التعريف واقضى يحصل غالبا للكتلة الاحتمالات المتماثلة عن العلم عقلا
 اذ في مراتب النظر فكيف اطلق عليه العلم وهو كالتعريف باسم العلم عقلا
 للواقع وهذا التامير على ما ذهب المخطئون في التامير بان سائر حركاتها
 حكماء احدا من سائر الواقع لا يخلو باضطراف الكثرة ولا يتعدى تقدير افعالها
 وان المجتهد لا يخلو الحكم في تعيينها بالبرهان والظن وقد حطت كاهن
 الظن لكن معدودا في مراتب العلم من العلم وهو من كماله ظنية طائفة
 بالحكم الواقعي قاطع بالحكم الظاهري وهو الحكم الذي لا يثبت السكينة بعد
 تعدد الالوان وذلك بواسطة معتد من قطعيتين هما ان هذا ما اكد اليه ظني
 وكما اكد اليه ظني فهو حكم اتم حقيق فالان في وجدانية الثانية اجماعية
 ومقتضاها العقل بالحكم الظاهري لا الواقعي فان العطف به في طائفة
 الظن متمتع على هذا الاصل وانما في على يدي المصويرة بناء على العلم
 من في الحكم الواقعي الواحد وهو قولهم بان حكم اتم في كل شيء هو ما ادي
 اليه اجتهاد المجتهد في جعل حكم اتم الواقعي عند فهم بقوله الاقوال والحقائق

الانها
 صواب

لا تضار وخطا المصوب كصاحبة المخطئة معلومة بالادلة العقلية والحققة ظاهر على
 اصحابنا الامامية فلا يميز التاييد والبرهان والحققة بالاصل لا يصل وهو ما اكد العلم
 على العلم الا على العلم بالبرهان والحققة على العلم بالاصل لا يصل وهو ما اكد العلم
 حمل العلم على حصول الظن كصاحبة المخطئة معلومة بالادلة العقلية والحققة ظاهر على
 المصوب بالحكم الواقعي كغير من المخطئة بالادلة العقلية والحققة ظاهر على
 وحمل العلم على حصول الظن كصاحبة المخطئة معلومة بالادلة العقلية والحققة ظاهر على
 بقوله لا يخلو كالتقدم والاطلاق كغير من المخطئة بالادلة العقلية والحققة ظاهر على
 يتدبر الحد وروى وقد اجمعت في المشهور بان الظن هو واقع في طائفة الحكم
 نفس ظنية الطريق لا في حكمه فانما زادوا اليه في المصوب والحققة ظاهر على
 وصحوا قول المصوب والمخطئة معا والاداء وحصول الحكم الواقعي كغير من المخطئة
 عند الاطلاق في المخطئة معا والاداء وحصول الحكم الواقعي كغير من المخطئة
 من غير ما وافقهم على هذا الاصل عقلة عن حقيقة الحال والاصول حمله من كلام
 اصحابنا على العلم بالواقع ما اتفقوا عليه من طائفة المصوب وكيفية كماله
 على ما ذهب المخطئون في جعل حكم اتم واقعي عند فهم بقوله الاقوال والحقائق
 الاول نظرا لان قطع الظنية بالحكم الظاهري اما يحصل بالبرهان الاجمالي المقتضى
 دوم التفصيل في غير علمه بقية التفصيل لعلم المخطئة وقية نظرا اذ التفصيل
 موقوف على المجتهد فقلنا لا فرق له هذا ما اكد اليه ظني ناظرا الى تفصيل

نظريته

انها

تفصيل

الادلة وجوه الدلالات وجماعات الترجيح في كل مسألة مسألة وان غير ما يتك
 العبارة الاجمالية فانه اجمالا للصورة وتفصيل في الحقيقة كيان علم العقل
 فانه عن دليل اجمالي كغير غيره
 ه على طائفة من ه
 التفصيل ه ه
 ظاهر اعتبار ه
 التفصيل ه
 باسم الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على محمد وآله اجمعين قوله الله تعالى
 فيها وضوح حقيقة حمل المقصود على اللفظ المتناو والمفرد والمركب وان
 كانهما يتبعان الحقيقة والبيان ولا يخفى انهما باللفظ المتفرع
 ما وقع بهما بعض الكلام حيث نعلم ان الوضع الذي يثبت عليه القضية
 اسما يتحقق في المفردات دون غيرها للفظ بان اختلاف معاني المركبات
 كالمركب الاسنادي والاصناف في علم انما تفرع عن الوضع كاختلاف
 معاني المفردات وقد صرح ائمة الفقه والاصول بان المركبات متفرعة
 بالوضع النوعي وان الاستقادة في حيزها من انواع الجار مجرى فيها ومن
 المعلوم ان الجار يرفع الوضع ويختص به الوضع بالشخص ما يقع في

ينبغي

يقضي جميع الاقوال والصفات والمشي والجميع وغيرهما من المفردات الدالة على
 معانيها بالحقيقة دون الماتة فانها باسرها صفة عن الواقع دون الخصوص
 يقال ان الجار وضع الوضع النوعي فهو صفة على نفس الوضع بطلان التعيين
 دكم بعضهم بانها من الحكم احصاء صفة بالحقيقة المبتنى على تفسيره الموقوف
 فان قيل اكثر علماء الشافعية في الحقيقة بانها كمالها المستند في وضع له وظاهره
 بالمفرد كما وجهه البعض فلما حكمهم من غير حقيقة الحقيقة وان اوجه ذلك انهم
 من حيث الجار بانفسه المميز للمفرد والمركب فذا هذا كمالها حقا في ترتيب
 في المفرد وعرفوا الجار في المركب بان اللفظ المستعمل في غير ما وضع له با حقا في الحقيقة
 التي لا يرد في ماضية معناه الاصلي تشبها لتعريف هذا صريح ان المركب عند فهم
 اللفظ الحقيقة والجار كالمفرد فاقصا فهم من حقيقة الحقيقة على احد القسمين
 فكل منهما في احوالها وان كان في معناها لا انه قد اعتد عن ذلك بعضهم
 الحديث عن الحقيقة بان المركب معقوف في ذلك الفرض لم يتصوروا فيه الا انه هو
 اعز الحقيقة في المفرد على كمالها على ما علم المركب ان كان خلاف
 الظاهر منها انما ادعى وجود التوزيع وصنع الماد فاما الشك ان
 الاكثريه والوضع من غير حقيقة الحقيقة والجار باصطلاح الخاطي لا
 يتفق لاختلاف طرق او عكسا باللفظ المستعمل في وضع من اصطلاح آخر غير
 الاصطلاح الذي هو اصطلاح الصلوة اذا تعطل الخاطي بغير الشك في الصلوة

ه

من الوجه الذي يثبت ^{على} نقل الخطأ بالترجي والمناط ^{لأن} الفرض هو الوجه ^{الذي} عنهم ^{حيث}
 أنها مستقلة بالآراء والقول بالوجه أو الاستقلال ^{بأن} لا تنافي له بل يمكن له ^{في}
 الترجمة ووجه الترجمة الحقيقة والمجاز بالفضل ^{لأن} الحفظ وما كان الفرض ^{بأن}
 خصوصها أي الصفات باعكان ^{بأن} إرادة السمع ^{بأن} كما لا يخفى ^{بأن} وذلك الفرض
 لأنه لا يتحقق ^{بأن} الإرادة ^{بأن} واصلها ^{بأن} وليس ^{بأن} لللفظ ^{بأن} المقصود ^{بأن} إمكان ^{بأن} الإرادة
 حكم محصور ^{بأن} يتعلو ^{بأن} نظر ^{بأن} الأصول ^{بأن} كما لا يخفى ^{بأن} على ^{بأن} المطلق ^{بأن} العارض ^{بأن} بها ^{بأن} حقيقة ^{بأن}
 فيقول ^{بأن} الأصول ^{بأن} غير ^{بأن} حضور ^{بأن} الكناية ^{بأن} ليس ^{بأن} وجه ^{بأن} بعينه ^{بأن} بدو ^{بأن} وقيل ^{بأن} أن ^{بأن} الكناية
 منه ^{بأن} لازم ^{بأن} المعرف ^{بأن} معه ^{بأن} كما ذهب ^{بأن} إليه ^{بأن} صاحب ^{بأن} الجواهر ^{بأن} الخ ^{بأن} يجب ^{بأن} فيها ^{بأن} التحقق ^{بأن} الإرادة
 المقصود ^{بأن} لمقتضى ^{بأن} نظره ^{بأن} وفي ^{بأن} هذا ^{بأن} القول ^{بأن} الكناية ^{بأن} شدة ^{بأن} شدة ^{بأن} هذه ^{بأن} خلاف ^{بأن} التحقيق
 الكناية ^{بأن} ربما ^{بأن} تنقل ^{بأن} عن ^{بأن} إرادة ^{بأن} المعرف ^{بأن} الحقيقي ^{بأن} وإن ^{بأن} كانت ^{بأن} جائزه ^{بأن} القطع ^{بأن} به ^{بأن} قولنا ^{بأن} فلا
 طويل ^{بأن} الجاد ^{بأن} وألم ^{بأن} يكن ^{بأن} لجا ^{بأن} فقط ^{بأن} وقد ^{بأن} لا ^{بأن} جبان ^{بأن} الكنت ^{بأن} منه ^{بأن} من ^{بأن} الفصل
 وإن ^{بأن} لم ^{بأن} يكن ^{بأن} له ^{بأن} كذب ^{بأن} لا ^{بأن} فصل ^{بأن} قلت ^{بأن} قول ^{بأن} الأصوليين ^{بأن} بامتناع ^{بأن} المجاز ^{بأن} من ^{بأن} الحقيقة
 والمجاز ^{بأن} لا ^{بأن} يستند ^{بأن} إلهم ^{بأن} عليه ^{بأن} بأن ^{بأن} المجاز ^{بأن} ملزم ^{بأن} للترجمة ^{بأن} لا ^{بأن} يفسر ^{بأن} إرادة ^{بأن} من ^{بأن} لا
 بد ^{بأن} من ^{بأن} الصفات ^{بأن} فثبت ^{بأن} على ^{بأن} علماء ^{بأن} البيان ^{بأن} من ^{بأن} معنى ^{بأن} المجاز ^{بأن} قلت ^{بأن} امتناع ^{بأن} المجاز
 الحقيقة ^{بأن} والمجاز ^{بأن} ليس ^{بأن} اتفاق ^{بأن} عليه ^{بأن} كما ^{بأن} هو ^{بأن} كقول ^{بأن} الأصول ^{بأن} لا ^{بأن} التماجر ^{بأن} والحق ^{بأن} أن
 من ^{بأن} ذلك ^{بأن} بينهم ^{بأن} ظاهري ^{بأن} معدون ^{بأن} وقول ^{بأن} المجوزين ^{بأن} منهم ^{بأن} الجواز ^{بأن} وأحيى ^{بأن} بهم
 عليه ^{بأن} لعدم ^{بأن} اختلافات ^{بأن} بين ^{بأن} المعنيين ^{بأن} يقتضي ^{بأن} المعاصرة ^{بأن} بين ^{بأن} الاصطلاح ^{بأن} حين

بيان ان النواع
تستعمل في المع
لفظ
الحقوقي والمجازي

كقولنا والقول ان الشيء لفظي يعني على ما ذكرنا من احتمالنا واصطلاحنا في المجاز
 وان القائل بالبيان انما اراد ان المجاز هو الحقيقة والمجاز بالمعنى العام والقول
 بالمعنى اللفظي لا يغير معنى من الحقيقة والمجاز بالمعنى الخاص والقول بالبيان
 لا يكون ذلك لان المجاز بالمعنى اللفظي قد مر من قبله الا ان كان المراد بالبيان
 عن ارادة الحقيقة واسماء اللفظي ما مر ذلك معلوم بالضرورة وكيف يصح القول
 بجواز من العارفين بالاصطلاح المجاز عليه حال الحكم وحمله على الحقيقة عن
 لبيس في مرئياته على اصطلاح احد بل الظاهر هو الثاني خصوصاً بعد التفتت
 الى ما عرفت به المجاز حيث سقط عنه التقيد بالاقولان المذكورين فترفع على
 البيان فانه يقتضي ان يكون المجاز بالاصطلاح الاصولي هو المعنى العام فيكون
 الجواز للمعنى العام من غير المجاز جازياً على مقتضى اصطلاحهم كما هو الامر
 وما قيل ان الحقيقة بالمجاز هو الحقيقة بالمعنى اللفظي لاداة الموضوع له لا فلا يتجمل
 الى غيره وبه الحقيقة كما اصطلحوا في ذلك من غير ان يفتقر الى انهم لما قيدوا بتعريف
 المجاز باللفظي فلهذا لا يكون له حقيقة فانه لا يفتقر فيها فانه لا يفتقر فيها الى
 المانع لاداة الموضوع له ولما كان المانع الحقيقة بالمعنى اللفظي عن اللفظ
 بل قد لا يصح الاقرار به فيها لان الكتابة ايضا يفتقر فيها الحقيقة بالمعنى اللفظي
 الموضوع له بل لا يارادة اللفظي والمالم يكن كما يربط حقيقة فالمراد بالحقيقة
 الحقيقة بالمجاز ما يفتقر الى اللفظي الموضوع له جميعاً لا بد لاداة وانه هو

دلالة اللفظ كونه شئ بينهم صفة المعنى على انه مراد اللفظ وهو مقصود له وكلهم على اختلاف
التحقيق فان الدلالة التنظيمية لا تنبع من وضع الواضع دون ارادة المستعمل الا انه
ان كبريا ما توجد الدلالة مع عدم العلم بالارادة بل مع العلم بانها ما كانت فان المخيار
انما يدل على معانيها الخارجية المحصورة بواسطة دلالتها على معانيها الحقيقية المتضمنة
الغنى المحصورة فان اسدنا قد قلنا رأيت اسدا يعنى لما دل على معناه الموصوف له
وهو الحيوان المتصور صرفه عن ارادة مرتبة المرامي تنقل الزمان عن الزمان الى
الارادة ما يشبهه ويشاد كمرحاض صناعته وظهر بها وهو الجبل النجى فاما جازا
بما ساعد على معانيها الى وصف الحدالة تتضمنه من اللفظة وكما ان اللفظ
الموصوفة الجارية على سائر اللفظ والمسمى والمجازا فانها تدل على معانيها
الحقيقية المتضمنة لطا مع صدقها على اصلها بها وشبهها باللفظ الذي
اختلف فيها الاصطلاح فان اهل كل اصطلاح انما يفهم منها المعنى الذى
اصطلى عليه ان كان المستعمل لها اهل اصطلاح اخر كان المتصور منها اذا
سمعوا اللفظ الصلة بغير الارادتهم المعنى الشئى الذى هو اللفظ المخصوص
ولو كان المستعمل لها اهل الفخر فان خصوصية المستعمل وان كانت صادرة
عن المعنى الشئى الا انها تضرر عن العمل على المبدأ لا على اصل المنه والتميز
كالنحو على راجع وحدانية فقد تحقق فلهذا اللفظ اى انك الدلالة
عن اللفظة وايضا فان التفسير والتميز من الدلالة الموضوعية والاعتقاد بها

ان المراءاة
فلنظن الاسد قد اكل
على حناؤه الخبيث
ولا لانه وضعفه
منفكته عن الارادة
نفسه

الازادة لان التضمن ضمن الجزء فضمن الكل والازاد من فهم الازاد من ضمن الجزء والمزاد
 المزاد ليس بالمدلول بل بالمتعلق اي الكل والمزاد من ضمن الجزء والازاد من مدلول
 اللفظ غير اذ هو والازاد من مزيل اليه انك كل الالالة لا تصغير الازادة كما قلنا
 والزيادة اعتبارا بالازادة فزال اللفظ وتحتا السقوط لا سيما على القول بتوقف
 الالالة عليها كما صرح به بعضهم فان ذلك يقتضي استلزاما بالازادة والاستفادة
 من طريق الاتفاق الا ان العلم بالازادة اللفظ ان كان ذلك اللفظ بعينه فذلك
 ودور ظاهر والاشتباه الكلام الراسخ عليه فان كان لفظا موصوفا توقف ^{بالاشتباه}
 اليه علم الازادة فليزم من ذلك الدوام والشمس في الالالة والازادة وهذا
 ان اردت توفيق الالالة لعلم العلم بالازادة وان اريدت توفيقها على الازادة الواقعية
 فغير ان ذلك لا ينافي بينهما وبطلان اللفظ الواجبة الرضخ المحي عنده كالاحتج في الحقي
 ان الالالة لا توقف لها على الازادة ولا تقترب الازادة فرفعها ايضا وانها
 ليست الا من المعنى من اللفظ مطلقا سواء علم كون مرادها منه منفردا ^{او} ضمنها مع
 غيره او مجرد مراد منها اصلا او لم يعلم اذ ادبر حصره ولا انتفاءها والخاص ان
 العلم بالشيء والازادة شيء واحد وانها قد يجتمعان في شيء واحد كقول مدلول
 اللفظ مرادها منه ايضا وقد يتحقق الالالة من غير الازادة كما عرفت فعضل ^{فان} التفتق
 بالمشترك ظاهرا لا يندفع لان اللفظ المشترك بينهما منه صحيح معانيه بمرها
 العلم بوضعها ولا يفتقر ^{فان} الالالة على شيء منها الرزق والاشتباه البش

ما لا يقع فيه
فان قيل

ثم اعلم ان الوضع المعبر عن الحدوث وجوده عند ما هو الوضع بالمرس المشهور
وعرفه بان تغيير اللفظ للامانة من غير تغيير ارادوا بالغيرين ما هو المسمى بالاشتراك
الشاع المقتضى فينا صا حقيقه بالغلبة والاشهاد ككثر المتقولات والحقائق
فان الغيرين هما المطلق جعلها معا بل لا تعد والزيادة كما هو المسمى باللفظ
بل بغير استعمالها في ذلك المعاني على وجه الجان مستقلا شاعيا يرتفع على القاعدة
غيره فبنيه وكانهم نزول الاستعمال المذكور من غير التغيير لاشتراكها في قصد القاعدة
في الجان وكذا من السببية لخصوص القاعدة بالاستعمال فاطلق اللفظ التغيير على
ما يشبهها ولو علمت الجان وارادوا بالامانة معناها المسمى بالاشتراك في الحقيقة
وهو اللفظين بينهم من غير الجان واحتملوا بالاشتراك في الحقيقة
وان عني الوضع للامانة على المعنى الجان لان دلالة عليه ليست اللفظ بل هو
الغيرين وقد عني عن هذا التبدل كقضاء بالامانة الظاهرة في الاستعمال
لاطلاق وذكره وذكره منسب على ما هو صا في الفرض من هذا التبدل وهو
الفرق بين الحقيقة والجان من حيث هو سببا في استعمال اللفظ في الجان لان
الجان كونه للامانة هو اللفظ بغير التبدل دون الجان واعتبر ان اعتبار
الامانة بغير التغيير يقتضي انتفاء الوضع للامانة المشتركة فانها لا يمكن
معانيه بالانفراد وكذا انتفاء في الحرف فان دلالة اللفظ معناه الانفراد في
بذلك المعنى والذات الخاصة الحرف ما لا يعلم من غير ان يرضى من هو بواحدة

ان قيل
والجواب

الفرق

وهو المطلق واجيب عن الاول بان الاشتراك قد عني للامانة كما هو صا في نفسه
وعدم الدلالة احد لها بعد لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك لان اللفظ لا ينفصل
اللفظ الموصوف والاشتراك موصوف اللفظ لا وعدم المارة ليس بتغيير المعنى فان قيل
عدم الاشتراك وان لم يكن جزءا من اللفظ بل لانه اللفظ بنفسه ان يتحقق من الجان
اللفظ لا ينفصل عنها اللفظ المشترك فكيف يتصور من الوضع وضع اللفظ لغيره
بانتفاء الغاية المذكورة والحاصل ان غاية فعل الوضع بان يكون امر يمكن متغير
ودلالة الشيء على احد معانيه من غير تغيير من غير تغيير لكانت قلنا لان الاشتراك
من الجان الموصوف والاشتراك موصوف اللفظ لا ينفصل ذلك اذ الغاية انما هي
من جهة العرف والاشتراك بالامانة بواسطة كل الجان فان اللفظ لا ينفصل
نفس اللفظ الموصوف والمزاحمة العارضة بالاشتراك لا ينافي من صواب الدلالة
ومع وجود الغاية بغير التبدل المانع ونظم الدلالة الثانية في اللفظ
الانفراد فضاها وهذا يحتمل الجان فان كان في الغاية معتبره ففرض الدلالة لا
يتحقق اقتضاها لها الا بها ولو سلم استمرار الامانة بالاشتراك فلابد من منتهى
الفرض المذكور فان لم يكن من الاعراض المعادلة المرسلة لاشتراك وضع اللفظ
للمعنى بل ما يقع في الموضع والوصف للمعنى الجان مع قطع النظر عن غير
ولا يربط امكان الفرض المذكور باحتمال ذلك الاشتراك المانع عنه وهذا
يستلزم على القول بان دلالة اللفظ على المعنى مشروطة بزيادة الالفاظ واعلى من

ما لا يقع فيه
فان قيل

ما لا يقع فيه
فان قيل

فان قيل ان دلالة اللفظ على المعنى مشروطة بزيادة الالفاظ واعلى من
السؤال المذكور بل انما الحقيقة بغيره كونه اما ان ينافي فان قولنا الخاصة الحرف لا ينفصل
على ما يشاء وفيما حتمت السماع ومعنى عدم الاستعمال للمعنى بغيره ما ذكره
الاكثر من في موضع الحرف لانه لا ينفصل عن ذلك المعنى على معناه الموصوف في
الكلام مع كونه ميلا للمعنى في الحرف على ما ذكره في كونه لورود اللفظ اليه
عدم الاستعمال وان كان غير فرض لاشتراك اما ان ينافي فان نفس الدلالة
بغير المعنى المذكور كونه مع عدم استغناء اللفظ بغيره والدوران اريد المعنى
الاصل المانع في الموصوف لانه كما هو الظاهر فانزوية اجند الموصوف في
الموضع والا فلا يربط من المصا لغيره يحصل بغير الوضع ثم ينظر في صحة
وقد يقال ان المراد من المعنى الاصلي ما لا يستعمل اللفظ باعتبار الاولين او بما ينافي سببه
لهذا الوجه لا يتوقف على معرفة الوضع قطعاً فالمعنى المذكور لا وجه له في الماء
في الحدوث فيقول المراد من دلالة اللفظ بنفسه ان يكون دلالة اللفظ على المعنى بواسطة
غيره عارضة عن غيره لان الاشكال انما هو في كون اللفظ لا ينفصل عن المعنى
استغناء المعنى المذكور من العبارة فان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ بنفسه
اللفظ مستعمل في الدلالة على المعنى وانما لا توقف على شيئا اصلا لان الغاية
المذكورة لا ينفصلها تخصيص المعنى بغيره وحدها من كونها في حقيقة في الحقيقة
والجانب الجان من الاعراض المذكور ما ذكره بعض المحققين وهو ان الحرف

وتعيين المراد من عدم الاحتياج في المادة لا يستلزم الاحتياج في الدلالة لان
الارادة ليست معتبرة في الدلالة كما عرفت واجيب عن الثاني باننا لا نسلم ان دلالة الحرف
على معناه مشروطة بغيره بل كل المعقول وفق للخاصة معناه على معنى في الحقيقة لا يقتضي
ذلك الجان ان يكون المراد منه ما ذكره بعض المحققين منهم من ذلك من المعنى ان
الحرف ما لا يقع في ما يشبه لفظ غيره فان اللفظ لا ينفصل عن اللفظ بل هو
التعريف المذكور هو في الجان وهذا قولنا هو انما زيد بغيره على الاشتراك
الذي هو في حقيقة نام زيد المعنى بغيره ذلك سلما ذلك كونه معنى دلالة اللفظ بغيره
دلالة على المعنى ليست بواسطة غيره من غير زيادة المراد الاصلي والحرف كونه في
وغير نظر اما ولا فان من الحرف كما استهان سلما انما يثبت للشيء ويترتب له
ليتم للجان نفسها ولا معناها البنية وان كان له تعلق بغيره في الحقيقة فان مجرد تعلق
المعنى بغيره لا يقتضي قيامه بغيره وحمل ثبوت المعنى في لفظ غيره على تعلقه بمعناه
على تقديره صا في العبارة وادعاء ان تعلق المعنى بغيره في الحقيقة بغيره في الحقيقة
حقيقه وان كان كونه الا انهم ما فيهم نفسية شدة التعلق باللفظ في اللفظ
يقضي ان يكون لفظ استهانهم وغيره من اللفظ لا ينفصل عن المعنى المعقولة
غيرها حاصلا فادعاء ظاهره ان قيل المراد من ثبوت المعنى في لفظ غيره
انما انما فيهم بواسطة اللفظ الغير بل ليدل ان معناه ثابت في لفظ الغير
مستقل بغيره قلنا هذا بعيدا ذكره المعترض من ان معنى قولنا الخاصة الحرف

جواب
دلالة الحرف
بيان

ما لا يقع فيه

سوق

وحسبنا ذكر المتعلق المنقضي الخرفي وقصوه ونفسه فان الخرفي كمن استلهم
انما هو باعتبار معنى عام هو نوع من النسبة ابتداء والانتهاى وكل ابتداء وانتهاء
هو من خصوصه النسبة لا غير الماهية كما المستلهم اليه غلام يكره متعلق الخرفي
يقتضي من ذلك ان النسبة هو عدل الخرفي لا فر العقل ولا فر الخرفي وانما يحصل
بمنطقه فيقول بغيره فلهذا استعمل الخرفي بالمتنوعه انما هو احتياجه
لذكر المتعلق في تحقيق الخرفي في نفسه فحصل من ذلك ان المتعلق
الواضح اشتراط ذكر المتعلق في ذاته على معناه لا فر اذ لا من غير الخرفي ان كان
هو النسبة فلهذا استعمل الخرفي في الواضح ان ذكر المتعلق ضروري وان كان
اذا لا يقتل على الخرفي لا بد ان كان النسبة المتعلقه الترتيب العيس عند اللفظ
الاسم كالتبدي والانتهاى فغيره على هذا التقدير يكون كلفه لفظ لا يتبدل
مثلا موضوعه على واحد هو غير الاسم تارة الخرفي اخرى وهو نفس
فمنه لا يقتضا ان يكون من غير الخرفي من مستلهم اصله لان حكمه عليه وبذلك
يصلح معه اشتراط ذكر المتعلق في ذاته الخرفي في نفسه لان معناه لا يلفظ باللفظ
كونه بحسب نفسه على اطلاقه للمعنى فلهذا علم الاسم وضع لفظه على
فمنه الخرفي من عند طاقه لا ضرورة وان لم يذكر متعلقه فاشترط اطلاقه
وهو يترك المتعلق فكيف يعدم الاسم مع حصول التسمية وهو محال ولو
كان من غير فائدة فهذا الاشتراط مع امكان الاستغناء عنه كذا في اسم واما

الخرفي

كيف وكان المراد ذلك لزم كون الخرفي انما هو حصره فالقصور الجازع لا يرفع
معناه بنفسه وقد عطف الخرفي فيصدق على ايضا انما يصدق بالمعنى وانه يترك
على معنى غيره كلفه استعمل المراد باللفظ المعنى معناه الموضوع له لا يجب ان ينفصا
اذ اكلام من الجازع من حيث انما هو فانه اسمية يصدق عليه تعريف الخرفي ابتداء
على المعنى المذكور فانه قد علم استلهم الخرفي في نفسه استلهم عدم استلهم
الخرفي من المراد باللفظ معناه ضرورة ان استلهم الخرفي من لا يترك استلهم
استلهم المعناه ونفسه فلهذا استلهم الخرفي في كلامهم في اللفظ عدم استلهم الخرفي
فمنه لا يجب في ذاته الاشكال ان استلهم اللفظ في المراد باللفظ المعنى فلهذا
الخرفي المذكور في ذاته الاشكال ان استلهم اللفظ في المراد باللفظ المعنى فلهذا
ووجهه على كل المتعلق كان انتفاء المانع فلو كان تعقله متعلقا لقصور ونفسه
استلهم الخرفي في ذاته الاشكال ان استلهم اللفظ في المراد باللفظ المعنى فلهذا
لا يترك في تمام الانتفاء مستلهم في نفسه كذا في اللفظ في المراد باللفظ المعنى
كونه غير مراد ما كان استلهم اللفظ في ذاته مستلهم الاستلهم المعنى وليس كذلك
وقال في القيد في التوقف على ذكر المتعلق تعريفهما سبق من جوار النقص
بالشروط هذا فاما ينافي صحة الجواب المذكور على القول بان الخرفي موضوعه
العام لخصوصه انما هو المتعلقون اذ في القول بان موضوعه للفظ
على ما ذهب اليه القيد ما يكون معنى الخرفي مستلهم لا في نفسه فوجهه او

تحصيل

الخرفي بذكره من لفظ الاستلهم فوجهه كونهما موضوعا لغير واحد من جوار النقص
اعتبار هذا الشرط في الاول منها ذكر الخرفي في الجمل فانه لا بد ان الواضح موضوعه لفظا
وكلهم من لفظ واحد كلفه اشتراط في ذاته الثاني في ذكر المتعلق في الاول مع عدم ظهور
الخرفي بينهما وعدم ظهوره في ذاته الثالث في اشتراط الخرفي ما يترك الخرفي في العقل واللفظ
فان المراد باللفظ في ذاته الاشكال ان استلهم الخرفي في الواضح فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
الاسماء والانتهاى لا ضرورة الاضطرار فكان الواجب اعتبار الشرط بها ايضا وهو صافي
لاستلهمها وقا قولا فانه التام ذكر المتعلق في الواضح فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
وهو الحق صلا باللفظ في الواضح اسماء الاجناس مجالا والخرفي فان ذكر المتعلق فيها
لنفسه لا لغيره فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
واما ان تستلهم باللفظ او لغيره فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
وفر الاخر في الغايه مع امكان التفسير بنوع الامر وحاصل الجواب ان ذكر المتعلق
له اصل اشتراط الواضح في ذاته الخرفي في معناه بل ما حكم العقل بكونه شرط
في حصول الخرفي في نفسه ضرورة ان الحاجة الخرفي لا يستلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
لنفسه وكونه امر نسبيا لا يقتل بالمتعلق اليه بالمتعلق معناه في العقل لا بد
متعلقه وكذا من قولهم الخرفي في ذاته معناه ضرورة ان ما راد على صرحه حاصله في
الامر في باعتبار متعلقه لا باعتبار نفسه وليست في مذكوره وان الخرفي غير متعلق
في ذاته معناه ضرورة ان لا يترك نفسه كما يد على معناه بعد اسطره

تحصيله على ذكر المتعلق فلا يمتنع مع العلم على عدم استلهم الخرفي في نفسه اذ
ادعي انه المتعلق في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
اللفظ في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
موضوعه المعاني الكبرية وذلك لان استعمال الخرفي في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
لو كانت كذلك كانت معاني الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
مع العلم المذكور على هذا القول في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
وبذلك يتبين اكثر الابحاث المودة عليه وفيه نظر احوال ولا بد ان لا يظن
من اصحاب هذا القول كون الخرفي مستلهم في النسبة الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
اللفظ بل هو القول بان موضوعه لللفظ في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
لا الوصف بالمستلهم في اللفظ في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
الترجيح في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
اذ اللفظ في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه
واشياء ارادة المعاني الكبرية في الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
قياسها على ذلك وايضا فانهم كثيرا ما يذكرون بين المعاني التي تستعمل فيها
الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
وكثيرا ما يقع بينهم الذي لا يكون الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم
المعنى الحقيقي في ذاته الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه فلهذا استلهم الخرفي في نفسه

والرؤية
والرؤية
والرؤية

ذلكما قطع الجاز موضعاً بالوضع النوعي اذا الماد منه وضع الجازات المقصورة
بواسطة النوع اربع الجاز واليها وضع النوع نصف القطر بالبرهان
لبي منها شي وهو ان الموضوع بالوضع النوعي كذا وتكون له
حقيقة واحدة هي حقيقة الموضوع المستعمل كذا الاستعمال
فاذا وضع الموضوع وحده يصور بعنوان كلي صادق على جميع تلك الالفاظ
المستعمل للاستعمال فلا يكون الموضوع شي على مقتضى الالفاظ
او الفلوس في هذا المقام عينا بالامور الخارجية عن اللفظ كاحتمال
تجلى في الموضوع النوعي ان الثابت من افاده راجع الى اللفظ
اما ان يكون محل المادة هي الحقيقة معاملة كذا الجازات او المادة دون
الحقيقة كما في المشتق والمركب لعلم اراء وبالوضع الشخصي هذا المعنى
وضع ما لا يخفى اختلاف ارجاء الراسل اللفظ كاحتمال في المادة والظنية
وان لم يكن حذرا حقيقيا وبالوضع النوعي ما يبقا به هذا المعنى
بحاصل اللفظ اما من جهة المادة وحدها او باعتبارها مع الحقيقة
عبارة القوم فاصح فائدة هذا المعنى في موضوعه فانه لا يفرق
كثير بعد وضع المقصود انت جدير بان الاستعمال المذكور في
بيان الوضع النوعي لا يبين في هذا المقام فان الواضح اذا تصور
مثلا امر الجوز في الموضوع وهو عينه الحقيقة فاما ان يضع اللفظ

الذي يصره او كذا من افراده المشتق بالاستعمال والاختصاص
هنا وان تعين ان في صفة فلهذا رافعا للموضوع في الموضوع
الموضوع المراد في العام اما عدم الموضوع له او خصوصه وذلك
لان المعنى المقصود حال الوضع وبسبب الاستعمال وعنوانا اما ان يكون معنى
خاصا ارجحيا حقيقيا او عاما كلياً معقولاً على حقيقة في الجازات وعلى
التقديرين فاما ان يعين اللفظ بالاداء على معنى في العنوان مع الموضوع
لما اذا وضع الموضوع بالوضع النوعي او اعلم فلا يكون العنوان
له فاحتمالات الموضوع اربعة والمحص منها ثلثة الاول ان يكون كل من الوضع
والموضوع ارجحيا حقيقيا معلوما خاصا وفيه فان الاعلام الشخصية
التي هي الثاني ان يكون كل من الموضوع واللفظ كلياً حقيقيا
اسماء الاحتمال والاعلام الجوزية والتمثيل للموضوع
بالوضع النوعي الثالث ان يكون الموضوع عاماً والموضوع
الخاصا في غير الموضوع الشخصية والاصول فلهذا منهم لم يثبتوا اصلاً
اكثر المتضمنين في موضوعه وادعاء ذلك في جميع الجازات والموضوع
الفائدة كذا التامر بالقياس ما اعتبر بهما من النسبة الفاعل وصاحبه
كل مستعمل في غير موضوعه في كل مستعمل في موضوعه
باعتبار موضوعه في الموضوع المذكور كذا في افاده وكذا في الموضوع

الذي

والرؤية
والرؤية
والرؤية

موضوعه باعتبار الابداء والاختصاص والاستعمال كذا استدلوا وانها
موضوعه والافعال المتعددة موضوعه ارجحيا حقيقيا في الموضوع
كل شيء في الموضوع في جميع ذلك عند عام اليوم القوم المعبر فيه
والموضوع له خاص كذا في افاده الجوزية الخاصة والادعاء ان الموضوع
في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
عندهم من غير التامر ان المعنى كان الوضع والموضوع في موضوعه
المادة فاسد من وجوده اقل من ان يكون موضوعه في الموضوع كذا في الموضوع
فيما يوجد في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
وباديه كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
ما عتق بصلته والى اطلاقنا قطع الموضوع بعدم صحة الاستعمال
لان هذا اشتراك الورد لا انها كانت موضوعه في الموضوع كذا في الموضوع
لصحة استعمالها في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
الكثير في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
وغير القليل لان استعمالها في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
عن اللفظ كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
وتمت بصلته الجاز والى اطلاقنا قطع الموضوع بعدم صحة الاستعمال
والاختلاف في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع

تجلى في الجاز فانه قد لا يخلو مع وجود العلاقة في موضوعه
في موضوعه فان يخلو كل من الموضوع والعلاقة مع الاستعمال فاما ان يكون
الجزء الثاني عن غيرهما او يقتضي في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
التي تفرق العلاقة دون الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
الاستعمال كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
على ان يقتضي في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
الاستعمال كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
مع عدم ظهور الموضوع لاعتبار في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
اصلاً في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
الادعاء في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
والمحص ان الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
مع العلاقة كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
عنها ولم يجرى الخلاف عن الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
صحة استعمال الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
تحقق استعمال الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع
الحقيق في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع كذا في الموضوع

والرؤية
والرؤية
والرؤية

اشياء

الذي

دون الحجة فان قلت قد وضع اللفظ لمعنى مستقلا استعماله فيه كقولنا
الرحمن والاعمال المشبهة عند المذاهب قلت لا يقتضي شيئا من ذلك
العرفان المتعارفين لا ينافي في الصحة نظر اللفظ الاصلي كما هو المظهر فان
قبل هذه الحجة ثم ان يكون الخبر على الزعم في المطالب في الاصل المتيقن
قلنا تعبير اللفظ عن معنى اصلي اختلف في الاصل وانما ان يكون في اللفظ
محافظ على قواعد الصرف والاستقاف ولا داعي للجمع عن الاصل في محل الخبر
والقول به فيه بعد محله محض قصد لفظي المذهب على ان اللفظ في اللفظ
لم يفسد لفظا وهذا ليس بمثل مطلق المظهر والمشار اليه وكذا البواقي في هذا
معلوم من علم اللغة وقد اعترف به القائلون بعوم الموضوع في فهم
بأن الواضع وضع تلك اللفظ للمعنى ما كان الكلي لان استعمالها بالان
لستعمل في افرادها لفظا لفظا هذه اللفظ وضعت للمعاني الكلية
فيما هي في الحقيقة من القدر لا اللفظ بان قصد المستعمل في كل احوال
وهذا ليس الا بالاشياء الجزئية وان لم يقصد من تلك اللفظ بيان
المعاني الكلية اصلا فان كانت معنوية ضمنية تبعها كقولنا وجاز ان
المعاني الكلية منها وضعت الجزئيات لجاز ان ارادها مطلقا اذ الموضوع
على ذلك التقدير لما كانت معنوية من الطرفين الى جهة فيمكن فرضها
مطلقا قطعاً واحتمالاً اشتراط الواضع وصحة الاستعمال او نحو القول

المشقة

المشقة تلك المعاني بعينها لا بغيرها انما هو ما ذكره كانت
واسماء الاشياء والموصولات وغيرها ما علم ان استعمال اللفظ في كل اصلي
يجاز ان لا يحتمل لفظا ولا يحتمل ما بين اللفظ واللفظ على انهما متصرفان
عظيمة مستقلة في معانيها الاصلية على ما بينت وكذا ان تلك المعاني
أتمت اللفظ في عدم استعمالها في الحقيقة ولما احتاج من ذلك الاستعمال
بمجرد من ذلك بالمعاني البعيدة المستقلة كقولنا في قوله تعالى انما
له البيل او بالمشقة تارة لا يحتمل من المعاني كلفظ الرحمن والافعال
المشقة فان في العدد عين التمثيل تلك اللفظ على كثرتها وضوح
اللفظ على القول باللفظ كذا في ظاهره انما ذلك القول لا يحتمل التمثيل
ان تلك اللفظ لو كانت موضوعات للمعاني الكلية كما كان المعنوية منها او باللفظ
تلك المعاني لان العلم بالواضع سبب من علم اللفظ وكما كانت المعاني
معنوية بواسطة الاشتغال تلك المعاني الاصلية ووجه القسمة الصائبة
عزادها كما هو شأن الحجاز والى باطل بالضرورة فانه كثر ما بينهم من
اللفظ بلفظ هذا العلم مع عدم حصول المعنوية المشار اليه بالاصلا وذلك
واضح السمع ان ما ذكره لو صح لم يجرى دفع الحق والاشياء فان
والى وعلى على هذه التقديرات موضوعات في الابداء والاشياء والاستعمال
الترجيح اسما وكذا يلزم اتحاد معاني اللفظ باعتبار اشتغالها على السلبية

وبعد عن هذا الاسماء ودفاه فان معنى الاسم معنى مستقل بالمعنى مستقلا
بحكم علمه وبغيره من غير ان يكون كذلك السببية المعنوية في مفهوم اللفظ في
اللفظ لو كانت ابتداء لفظية وانتهى لفظية والعرفان على ما في ذلك من
الاشياء والاشياء والاشياء كما ذكرنا في ايضا اسما لان الكلمة انما هي اسما
لمعنى الاسمية وانما هي مفعلة في معانيها اى اذ القاد من هذه الموقوف على اسما
هذه هي بغير استعمال الحاسم لاسم صحيحا باللفظ والاشياء والموصولات
الاشياء وبغيرها من اللفظ والترقي فيها الترتيب فيها الترتيب في حقيقته
يجاز ان يكون كثرها من غير كونها بوجوب بل على بعض المعاني لكن اللفظ حقيقته
وغيره من غيره وهذا انما يستقيم لو كانت اللفظ موضوعات للمعاني الجزئية
على تقدير كونها موضوعات للمعاني الكلية لزم مجازا كما يستعمل فيها تلك
اللفظ في اللفظ التفصيل والاشياء كما سبقت الإشارة اليه ثم ان فساد
اللفظ في المعنوية لم ينفى في تلك اللفظ بغير تغيير كونها موضوعات للمعاني
الجزئية المحصورة لان الواضع اذا تصور معنى عام احال اللفظ فلا يحل
ان معنى اللفظ ينافي ذلك المعنوية العام فيكون الموضوع له شيئا عاما وباراد
افزاده الجزئية الخاصة بالواضع من اللفظ بالضرورة فاذا ابطال
الادعاء بغير انما هو المطلوب حجة اللفظ في مفهوم الموضوع له امر
الادعاء بغير اللفظ انهم صرحوا بان هذا الاشياء اليه انما للكلام انما لفظي

المشقة

حجة اللفظ في الموضوع له

وغيره

واما عند الثالث فبعضه الممازفة قوله وضع اللفظ للمعنى من غير ان يصدق ذلك
ان ترسم صورته على وجه التفسير فيقولون والافق واليحيى شعاعا للشمس والقمر والاشجار
بواسطة نقل العنوان حال الوضوح واما القول الرابع اعني كنهه القدم هو ان يكون
الوضع خاصا بالوضع ليعام فهو محتمل لاختصاصه بالوضع في غير المقصود
الكلبي الا اذا اعتبر مقتضا ذلك ان يكون مصانفا اليه كان يوضع لفظ الانسان
مثلا لما هو في كنهه ويكره ان يكون كنهه بالوضع والموضوع له عامما ويندرج في
العلم الثاني من الاقسام المذكورة فلما يكون فساها بنا تلك الاقسام فاعلم
قوله لا وان كان استفاضة المعنى منه وضعه الشارع في حقيقة كنهه كما
تأبنا والوضع الاول اعني الحقيقة فيتم المراد بترافقهما فكذا الثاني اعني الحجاز فان الاصطلاح
وقوله الثاني ان كان اللفظ مستعملا في غير موضعه فيه ان كان هو اصطلاح
المتن في الجاز في شيء وان كان اصطلاح اللفظ فاهو في الاخرى عام واصطلاح
وانما اقتصر على كنهه اقسام الحقيقة لم يتصور للشيء كنهه بالاصطلاح بل هو
حكمه منه فان الحجاز وقع في الحقيقة فبما هو لها وكل جاز وضع في كنهه حقيقي
منها لم يستعمل لفظه كان حقيقة فان كان فساها باللفظ الشرعي فبما هو
كان فساها باللفظ الشرعي فبما هو فكذا في الاقسام والامداد حيزه
المعنى مستفاد من وضع اللفظ الشارع فيتم المراد ان لم يعلم السامع
وان انكره كالتالي في الحقيقة الشرعية فان مقتضى العقل فيكونها ان في العلم

لحصول

عنه
اللفظ
حقيقة

بما جاز
اللفظ
الشرعي

منها

في الجاز الترجيح اعني السببية المترتبة والعبادة كما ذكرنا وما ذكرنا العلم الوجه
من جاز تخلف في العلم بالوضع عند استفاضة المعنى الموضوع في الفعل ثم ان
الظاهر من كلام القوم وغيرهم ان الثاني هو البنيان وقد صرح بذلك بعض
المؤرخين من معنى اللفظ والظاهر الثاني عليه ما ذكرناه حقيقة في حيزه
عليها اصطلاح العلماء او جازا اعتبارا كونه صادقا بالشيء آتيا به من الشرع
فكان شرعا والافاضة بمعناه المتبادر هو جعل الشيء واضحا في الشرع
فالشرع في كل جعله شرعا ومنها جازا في الشرع جعل شيء كنهه باللفظ الشرعي
وجازا قد صرح اهل اللغة بان معنى معنى سائر اللفظ والشرع والشرع والشرع
الذي فان قلت قال الجوهري وقد صرح في معنى شرعا ان معنى الامر بغير
كما نص على من قال الشارع معنى معنى الشرع لا معنى واضع قلت المتبادر من العلم
من الامارة وضعية وقوله وما في القاموس خلاف ما بينتم من اللفظ غير ان جازا
عامة في كلام اهل اللغة ايضا كما اشار اليه في ان الشارع لو كان معنى
الشيء لصرح اطلاقه على اللفظ الشرعي على ان الشرع في كنهه كونه مبدئ للشرع
د اللفظ الشرعي الثاني ان جازا بالضرورة وبما هو على القول بان الشارع هو البنيان
ان ذلك انما يقتضي جعل المظانبات النبوية على المعاني الجازية ثم اننا
على القول بثبوت الحقيقة الشرعية واما الالفاظ الواردة في الكتاب
العزيز فيشكل القول بتعيين العمل فيها لان الحكم بها هو شرع

فكل
اللفظ
الشرعي

سواء

بعضها

منها مستند الوضع الشارع ايها ما من غير فرق بين العالم والجاهل والفتنة
وتوقف العلم بالوضع الشارع في ذلك لان العلم بالوضع حاصل لكل احد في غاية
الامور عدم العلم بالوضع وعلوه ان جازا الواضح لا يستلزم جازا الوضع
من سببية وضع الشارع في المعنى كون العلم مستندا اليه في الجازية اعني ان يكون
سببا في جازا المعنى الاستعمال في اللفظ فيشكل بغيره الوضع اشتها يقتضي ان يكون
فان المعنى انما يستفاد من وضع الشارع ابتداء من دون واسطة وهذا انما
يكون من اول الاستعمال لعل مقتضى ذلك ان يكون الوضع بالتعيين والفتنة والاشتها
او بعدا كما اذا توسط بين الوضع والاستعمال اشتها يقتضي التبادر في السبب
الترتيب فمما المعنى من اللفظ وهو العلة والاشتها لكونها كانه الاستعمال في
عن وضع الشارع كان وضع الشارع حقيقيا في الاستفاضة والهم فان وضع الشارع
هو السبب في جعل اللفظ في المعنى لزم مقتضى تبادر على تقدير
فصح لاجل ذلك ان يجعل استفاضة المعنى لللفظ مستندا لوضع الشارع
وليس كذلك مستفاد اللفظ مستفاد اللفظ الشرعي ابتداء اذ
الاستعمال للشرع مقتضى التبادر في سبب استفاضة اللفظ والاشتها في الشرع
لكذلك مع انه لو كان السبب في وضع الشارع لزم اختصاصه باللفظ
بل انما يكون الاستفاضة لغيره سبب في وضع الشارع وهو جازا
يقتضي القول بثبوت الحقيقة الشرعية كما اشار اليها لوجوب السببية على السببية

التي

بعضها تلك المعاني على ما هو الموضع وضع اللفظ لهما ما يقتضي وجوب العمل
وحظا بان من يورث من الشرع عزا اصطلاحا وصرحوا في كنهه مقتضى الاتفاق على عدم الفرق
بين الخطا بان القول بغيره الاحاديث لا يورث وجوب العمل المعاني الشرعية والفتنة
فان الثاني الحقيقة الشرعية مقتضى العقل والاول الثاني انما هو جازا في الثاني وهذا
بجلا ف ما هو في بان الواضح هو انه في كنهه المعاني الجازية في حيزه
اللفظ اما حفاظات امره في كنهه واما في كلام القوم فاننا نابع على ذلك
كما لم يشرع وقد جازا في ذلك بان وضع اللفظ لهما مقتضى العمل في الشرع
يجزى جعل المظانبات عليه لصناعة اللفظ الشرعي المحجوز فتعين العمل في الشرع
لاستفاضة اللفظ وفيه ان وضع اللفظ لهما مقتضى العمل في الشرع
استفاضة لزم استفاضة المظانبات لا مطلقا ودعوى تحقيق المعاني المعنى المعنى
حصولا في كنهه الشرعي في حصوله جازا في كنهه والاشتها في الشرع
عنده من اقسام العرفية الخاصة بلفظ الاسم اختصاصا بها باحكام او
تتميزها من غيرها فالقول في كنهه في كنهه المعاني الشرعية اصطلاحا
والقول في كنهه ان تلك العناوين لم تكن من موضوعات الشرع على القول
بان الشارع هو البنيان الا ان الخطاب المستعمل لهما كان متوجها الى البنيان
والشرع وعنه وجب جعل المعنى الشرعي الذي هو مصطلح فان مدلول
خطاب شرعي انما يقتضي تعيين العمل في كنهه الخطاب فان كان من عمل

خطابا

فالمراد منه المعنى اللغوي وان كان من اهل العلم يعرف فالمراد منه العربي وان كان
من اهل الشرع فالشرع لو كان ساطعاً لخل في خطاب المتروك من اللفظ بالاراء المعنى
لم يتغير لزم ذلك لاول اصل الامر الموضوع على العرف على القول بان واضع اللفظ
هو المتروك ووضعه غير حتمي فخطا بترسم كل قوم جار على منطقتهم اصطلاحهم حتى
كانوا واحد منهم والاسم المتعارف على مقتضى وضعه في كل حال حتى يصح ذلك
الوضع الخاص في كل لغة لو كان الوضع وضع اللغوي كان اللفظ حقيقة لغوية وان
لم يكن كذلك لم يكن اهل اللغة وكذلك لو كان ذلك الوضع وضع الشيء كان حقيقة
وان لم يكن كذلك لم يكن من المتشبهة لا يقال في ذلك اللفظ من القرآن ساطعاً على
الوضع الشرعي وحمل على المعنى الشرعي وهو موقوف على حقيقة لان الوضع
في الحقيقة الشرعية ليس مقصوداً على ما ورد في القرآن فضايف ان يكون مشروطاً
بوجودها فيه وان كان لفظاً في الشرع كلفظ الوضوء والغسل وغيرهما لم يرد
الكلام بصلها ولو سلم وروى فيه بأسها فالجواب ان وضع الشيء مسبوقاً
وكون المعاني المتضمنة لها توقيفية لا تعرف الا بتوقيف من لا يفتقر الى الجواز
توقيفاً لغيره بغير هذه اللفظ لا في غير طريقة اللفظ فان قيل لاسم وجوب
سواء في الكلام وخطابات الاصطلاح الى طائفة الغرض من الخطابات
المقصود حصول الفائدة والاستفادة من اللفظ من حصول الكلام سواء
بغير اصطلاح الى طائفة غيره ولو سلم فاما في الجواب ففقد صحة الاختلاف

فراصل اللفظ

حتى يكون مجازاً اما اذا كان الاستعمال في موضع الشارع لا سيما وكان في اللفظ
قرينة لتعيين الوضع الذي ينبغي عليه الاستعمال في ذلك لا يقتضيه في المقصود اصلاً
اذ ليست القرينة على هذا التفسير بقرينة الجواز حتى يتبين ان ذلك اللفظ
منه وغيره وتوجب ذلك انما اذا اختلفت العربي والاصطلاح في معنى لفظ واحد
وجد له معنيين ان اكثر من ذلك لم يكن استعماله في كل المعاني باعتبار
الوضع الخاص به بحيث يكون المعنى المستعمل فيه هو ذلك الوضع بعينه وان
يستعمل في غير ذلك العلاقة بينه وبين معنى اخر من تلك المعاني حتى يكون
المعنى المستعمل فيه هو المناسبة والعلاقة بين المعنى المستعمل فيه والوضع المستعمل
عجيب في صحة الاعتبار ويكون اللفظ على الاول حقيقة مطلقاً سواء كان
للمعنى اصطلاحاً أم لا فانه لو كان المعنى المستعمل هو وضعه في كل
حاصل على كل حال في اللغة وبعيداً عن الاعراب غير وضعه في المعنى في كل
رجحان لشيء من تلك المعاني من جهة الوضع الحقيقة في كل حال لا بد من تعيين
من لا يقتضي ذلك والتعريف على غير ما كان في قرينة الجواز بل على ما يقتضي
الوضع الذي ينبغي عليه الاستعمال في كل استعمال للفظ المستعمل في الاعراب
المراد في المناسبة والعلاقة كان اللفظ في الجواز وكانت القرينة في
المراد في الجواز ذلك لان المراد في التفسير بين الحقيقة والجواز على الحقيقة
والاعتبار ولما كان المعنى في الاعتبار الاول هو اللفظ المعنى وفي الثاني

مكتوبة

فراصل اللفظ كما في اصطلاح العربي مع الاصطلاح اما من التوافق كما في اصطلاح ارباب
الاصطلاح من جهة واحدة كما في اصطلاح الاصطلاح في اصطلاح الجاهلين ولا
تعتبر الجاهل عليه بالانفاق بل يراجع بعض الجاهل على خلاف ذلك نظراً الى ان الاصطلاح
الكلام ان يكون جارياً على مقتضى اصطلاح المتكلم فلما عجز الجاهل بالعرف
خطا بترسم خطاب من اصطلاحه من غير علم متعين اعرضه فان ما ذكره
عدم تعيين الجاهل على اصطلاحه الى طائفة من الاصطلاح في الاصطلاح ما ذكره
فلا يصح فيه ذلك لان تعادلاً اختصاصاً على وجهه من غير علم متعين
اللغات والاصطلاحات وان قلنا بان في اصطلاحه هو استواء استقامته
ذلك يستلزم عارفاً بالاعتناء على الاصطلاحات غير موقوف بلغة مخصوصة
منها ولا متعين باصطلاحه خاصاً في ذلك لا يترتب ان مثل هذا ما يحتاج الى
تفهم لسانهم في كل لغة كما يوافق اصطلاحهم ايضاً في اصطلاحهم
مع المتشبهة من كل لغة في كل لغة من كل لغة بعد تحقق الوضع منه وعلم
ببره انتفاء التصاريح عن الجاهل عليها يقتضي الجرم بآراءها وان اختلف الجاهل
على غير هذا من جهة المظهر في كل لغة فان ذلك تعيين المعنى بما ذكره في كل لغة
القرينة والمقصود منها تعيينه في الشارع على القول بالحقيقة الشرعية
المتعينات لمقتضى القول في القرينة لا يقتضي في المقصود لو كانت القرينة في اللغة
بان يكون اللفظ مستعملاً لاجلها في اللغة الشرعية باعتبار مناسبتها للمعنى اللغوي

كلام

مناسبة المعنى للموضوع في كل لغة كان اللفظ حقيقة على الاول كما في اصطلاح
المغايرة الاعتبارية وان اتخذ المعنى بالذات وتحقيق القول في كل لغة
بأنه الحقيقة التي يجب ان يكون الوضع فيها تعيين اللفظ بالاراء المعنى وتخصيص
حقيقة على ما هو الظاهر من لفظ الوضع والاصطلاح والاشارة الى الجاهل في كل لغة
التعيين والتخصيص او يكون الوضع وضعه في كل لغة وفي بعض اصناف العلنية
والاشارة في الواقع احتمالات كالتشابه احدها انتم هو اللفظ وضعه
ذلك اللفظ في المعاني الخاصة وعينها بالاراء ما لم يبين ذلك لتعيين بطريق
الوجه والاهتمام فاستعماله في المعاني منها تبعاً لوضعها وهذا اوفق بالاعتبار
وبسبب الوضع الراعي لما عرفت من ان الشارع حقيقة معني واصطلاح
وجاعله وواضع الشرع وجاعله هو الله تعالى الثاني ان الواضع هو الله تعالى
وهذا هو الظاهر من الاصطلاح على ما يشهد به تنوع كلامهم وفي كل لغة
اللفظ هو من جهة واحد كما ان اللفظ من جهة المتبادر من الشارع جاعل
الشرع الا ان يدعى ان الشارع اسم لتبيينه او حقيقة لغوية في اصطلاح النبي
المتخصص بغيره ولم يثبت ذلك والثاني انه يجب على هذا ان لا يثبت ذلك في
النبي من موارد من ذلك اللفظ في كل لغة على ما ذكره في غير موضع من قوله
على المعاني الشرعية ايضا وهو ان كان ممكناً لما عرفت من جواز التفسير
لغير اللفظ في كل لغة لان اللفظ هو حصوله بغيره وفيه وعالم المراد

اللفظ المعنى

وكذا التفسير

حصوله لأنه الأصل في الاستعمال والسلب النفي الإحصائي والاعتناء بالاشتراك
واستعمال المصلحة في استعمال الشارع ومقتضى تعليمه فكان استعماله فلا يحصل
الوضوح بل يلجأ إلى القول بالاشتراك هو المقصود في النص على ما ذكرناه من أن
الثاني وقد ذكرنا أن النص على الاحتمال الثالث وهو أن الواسع وبعض
الفاظ باليقين يتأني فيه ما في الأول على الاحتمالات وأما بالاشتراك
تأتي به ما في الثاني كما لا يخفى وأعلم أن الحقيقة الشرعية على ما هي
وخرج من تنبؤ اللفظ الذي يستلزمه المصلحة بوجه الشارع وهذا
الذي يدعى بالظاهرة بعضه أن يكون كما وصفه الشارع حقيقة شرعية أو أن يتغير
بالشرعية كفي الأعلام وغيره من هذه الناحية والصفة وليس كذلك إذا ظاهري
الحقيقة الشرعية يصدر فيها أو كما يحدث عند تبطل الشارع ويتعلق به الحكم وكان كما ذكرنا
عن القيد بما ينافي من ضربة النص الشارع فإن الظاهر من أخذ النص
واعتبارها والأمر في ذلك حيث علم أن الحقيقة الشرعية لا يصدر عنها
كون اللفظ منقولاً عن الغير على ما يوجهه كلام النعم بل الظاهر من ذلك
لفظ وضعه الشارع لمعنى فكان له نفي بالشرع هو حقيقة شرعية سواء
اللفظ مع غيره أم لا سواء كان وضعه بطريق النقل أو بالاجمال وفي
صريح النعم أن جملة منهم ووجه المناسبة بين المعاني الشرعية والغير
والجزم على تقدير تسليمه يقتضي كونها منقولاً لأن الحقيقة من النقل اعتباراً

ظہیر

جان اعلیٰ حضرت رضی اللہ عنہما
فی ۱۰ جمادی الثانی ۱۲۸۵

المحاسبة

المناسبة لا يجوز دفعها لكن الظاهر ان الحقيقة من قبيل المنفولات فانها لم يجد
 وضعه الشارع لفظا جديدا ليعرف له معنى الضم على جميع المتعاقبات الشرعية ثبت
 لها معان اصلية معروفة كما يظهر من النسخ وحيث ان المعاني التي عبرت تلك الالفاظ
 باسمها ذات المعاني الاصلية فالظاهر اعتبارها بالمتاسبة لا كما كان كاللفظ الخارج
 وهذا معناه قد مر ان يكون الوجه بالاسماء والعلية ففيها ما يشي
 وهو انه قد مر في كلام الاصوليين كالحقيقة الدينية وقلنا على ما بين
 وغيره من المعنوية انهم قالوا ايضا اجمع فليس جميع الشريعة فان في
 الدينية احصاء من الحقيقة الشرعية وانما اصلها من خاصتها وهي اهل
 الحقيقة نظر ان صفة او كلياتها وان القسم الاجم هو منها وهو الذي قد علمنا
 الحققة نظره ومعناه لا يطابق عليه من الحقيقة الدينية والظاهر من كلام
 الحق الصفة في نوع الحقيقة والظاهر الثقل في عرض نوع النوع ان الحقيقة
 الدينية باسماها الشريعة في الموصفات البتة فان في المنفولات قد قيل في
 كذلك على الاول والثالث والاعلى الثاني فهي محتملة لامرهم صلى على
 الحق الشريف والفاضل المعاني في جميعها وكما كان فالظاهر ان الحق
 لا يتسام على الثاني خاصة وقد اختلف بين كمالهم غير واحد منهم وكما كان
 فلهذا المقام صريح في ذكرنا وهذا ما لا يثبت في الحقيقة الشرعية
 كونها منقولة عن المعنى اللفظ حسب جهة والحقيقة الدينية من انفسا

کتابخانه

الحقيقة الزعمية وما لا يعرف أهل اللغة لفظه اصطلاحاً الدينية فيكون فيها
 من الحقيقة الزعمية لازمة التسمي ومن العلوم ان النقل عن النبي في الغيبة
 يتصور في ذلك فلا يكون معتبراً في الحقيقة الزعمية وهذا لما في فرضيهم بالاختصاص
 في العلم لاني اذا انشأت من الخطر الزلزال فيكم باليوم بالخطر الزلزال فيكم
 ولاننا قد قسمناهم حكوم عن المعتزلة انهم زعموا ان اسماء والذوات كالقوائم
 والاسماء اكثر من قبيل الحقيقة الدينية بحال واسماء الافعال كالصلوة والزكاة
 والخطبة المنكح قالوا والمعاد من اسماء والذوات ما هو من اصول الدين وما
 يتعلق بالقلب ومن اسماء الافعال ما هو من الخلق وما يتعلق بالارواح والذوات
 حينئذ يشاهد الغيبة ويطالبها بالمعنى بان الصلوة والزكاة وغيرها من
 اسماء الافعال المجهولة المعاني عند أهل اللغة كالإيمان والكفر وغيرها من اسماء
 الذوات فيكم باليوم باسماء الذوات من قبيل الحقيقة الدينية ومن اسماء
 الافعال كالحكماء بالوقت التي هي من نسبة القول بالحقيقة الذي يظهر بغيره
 الى المعتزلة خاص مع فرضيهم بانها من قسم من الحقيقة الزعمية انما يستقيم
 لو كان دعوى المتبني للحقيقة الزعمية راجعة الى وجوبية جزئية هي ان
 الحقيقة الزعمية ثابتة في الحاضر وهو خلاف الحقيقة في ذلك الظاهر كما سطر
 ان الدعوى في الحقيقة الزعمية يرجع الى اللجاج والميل الى الكبر والرجوع
 فاعلم بالحقيقة الزعمية فاعلم بالحقيقة الدينية والناهي للحقيقة

الدخيلة

٤
الدينية فان الحقيقة الشرعية فالبكون الزايد والحقيقة الدينية نزعاً عن الزايد
فالحقيقة الشرعية على ان الظاهر ان المعاني الشرعية بها مضمونة كما ذكرنا
ما في اهل الفقه من ما قبله في الشيخ واهله ما عرفت وهذا بيان الشارع وبيان
فاحد في الحقيقة الشرعية وهو ما يعرف اهل الفقه بالنظر ومضاهها فمنه
يتم عند العقل والتحقق له في الخارج والباطن من ذلك انحصارها في الاخر
اعني الحقيقة الدينية الحقيقية في التام من اقسامها كما عرفت في
التمييز من انحصارها في التحقيق والوجود ليدلها بالحقيقة الشرعية حقيقة
دينية كان الحقيقة الدينية حقيقة شرعية ايا ان احدى الحقيقة ونهها ايا
الحقيقة الاخرى ونهها ايا الاتحاد المصدق المحقق في الحقيقة ان كانت
في المفهوم والافراد الممكنة المتدرة فان ذلك لا يقع في الملازمة بينها
باعتبار الوجود كما هو ظاهر وقد قلنا بتصوير الحقيقة الدينية في
غير الخلاف في الحقيقة الشرعية وان هذا لا يخرجها عن الخلاف هذا الى
الاجاب الثاني والسبب الثاني في خلاف التحقيق فكيف كان في حق
هذا الخلاف وان الزايد يدل في ثبوت الحقيقة الشرعية ونهها وكما
المحقق قد اشار الى ذلك حين قال بعد شرحه في الزايد على ما عرفت
ثم لا يكره الاحكام والمحصول سوى هذا هيبين كونه حقيقة شرعية
وسببه المعنى لكونه غير وسببه القاصي والخاتمة الثالث لهما

3

من اللغة
التي هي
التي هي

قوله فان كان وضع اهل اللغة فلغتهم طاهر المعاني ان وضع اللغة
هو البشر وكما احد الاقوال في اللغة هبل الى هبل وحياتي واصح
وجما غز من الكلام في الاوضاع المصطلح من البشر اما في
ادجاء غز توطا اوضاع المصطلح حاصل التعريف بالادجاء
والفرق مع التكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات بتدريج اللغات
بعد اجتناب قوتها الشارة وغيرها وقيل ان وضع اللغات هو استمر
ووضع مناد من التوقيف اما بالحي او بخلق اصوات وصور
يسمى واحد من البشر اجما علم خلق علم ضروري بوصفها باها
والتي هي لا شعري ومنا بوه والظاهر في وجهه من القماء وقيل
بالفصل وهو ان الوضع بعضها هو استمر والمبعض الآخر هو البشر
وان كل لغة في توقيف واصطلاحه واختلف المفسرون
وقال الاسناد ابو اسحق الاسفراحي في اللغة القدر القوي الخيال اليه
في التوقيف وتوقيف والظاهر اصطلاحه وقال الاخرون بالعكس ان
ابتداء اللغات بالاصطلاح والظاهر بالتوقيف وقيل بالتوقيف
في ذلك لا يمكن الجمع بينهما وانما وجب العلم ببعضها معينا ذهب
اليه القاضي ابو بكر والفرق في هذا في اللغة التي هي في الحقيقة
وفي النهاية التي هي في الحقيقة وقال ابن الجايب في اللغة التي هي في الحقيقة

فقال

في اللغة

و

من اللغة
التي هي
التي هي

من اللغة والظاهر ان وضع اللغة هو البشر وكما احد الاقوال في اللغة هبل الى هبل وحياتي واصح
وجما غز من الكلام في الاوضاع المصطلح من البشر اما في
ادجاء غز توطا اوضاع المصطلح حاصل التعريف بالادجاء
والفرق مع التكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات بتدريج اللغات
بعد اجتناب قوتها الشارة وغيرها وقيل ان وضع اللغات هو استمر
ووضع مناد من التوقيف اما بالحي او بخلق اصوات وصور
يسمى واحد من البشر اجما علم خلق علم ضروري بوصفها باها
والتي هي لا شعري ومنا بوه والظاهر في وجهه من القماء وقيل
بالفصل وهو ان الوضع بعضها هو استمر والمبعض الآخر هو البشر
وان كل لغة في توقيف واصطلاحه واختلف المفسرون
وقال الاسناد ابو اسحق الاسفراحي في اللغة القدر القوي الخيال اليه
في التوقيف وتوقيف والظاهر اصطلاحه وقال الاخرون بالعكس ان
ابتداء اللغات بالاصطلاح والظاهر بالتوقيف وقيل بالتوقيف
في ذلك لا يمكن الجمع بينهما وانما وجب العلم ببعضها معينا ذهب
اليه القاضي ابو بكر والفرق في هذا في اللغة التي هي في الحقيقة
وفي النهاية التي هي في الحقيقة وقال ابن الجايب في اللغة التي هي في الحقيقة

من اللغة
التي هي
التي هي

فالاختلاف في لغة الله والظاهر ان وضع اللغة هو البشر وكما احد الاقوال في اللغة هبل الى هبل وحياتي واصح
وجما غز من الكلام في الاوضاع المصطلح من البشر اما في
ادجاء غز توطا اوضاع المصطلح حاصل التعريف بالادجاء
والفرق مع التكرار كما في الاطفال يتعلمون اللغات بتدريج اللغات
بعد اجتناب قوتها الشارة وغيرها وقيل ان وضع اللغات هو استمر
ووضع مناد من التوقيف اما بالحي او بخلق اصوات وصور
يسمى واحد من البشر اجما علم خلق علم ضروري بوصفها باها
والتي هي لا شعري ومنا بوه والظاهر في وجهه من القماء وقيل
بالفصل وهو ان الوضع بعضها هو استمر والمبعض الآخر هو البشر
وان كل لغة في توقيف واصطلاحه واختلف المفسرون
وقال الاسناد ابو اسحق الاسفراحي في اللغة القدر القوي الخيال اليه
في التوقيف وتوقيف والظاهر اصطلاحه وقال الاخرون بالعكس ان
ابتداء اللغات بالاصطلاح والظاهر بالتوقيف وقيل بالتوقيف
في ذلك لا يمكن الجمع بينهما وانما وجب العلم ببعضها معينا ذهب
اليه القاضي ابو بكر والفرق في هذا في اللغة التي هي في الحقيقة
وفي النهاية التي هي في الحقيقة وقال ابن الجايب في اللغة التي هي في الحقيقة

من اللغة
التي هي
التي هي

من اللغة
التي هي
التي هي

في اللغة

و

و اما الثاني فلا يمكن ارادة الاطلاق او الاختلاف صور النطق و
 حتى انك لا تكاد تتعقّب من غير ان يكون اللفظ هو الذي لا يتغير
 فلو كان كذلك لكان المراد ما لم يغير ما علم باللفظ او ما علم باللفظ
 القوة العاقلة وخلق سائر المخلوقات وانشاء وازال الالبان ونظير ذلك
 ومع قيام الاحتمال في جميع الامور من قطع شئ باليد ورميها واما الظاهر
 لانها بالمرحاضة من اللفظ ولفظ العزيم كما لا يخفى **احسن** احوالها
 بقوله وما ارسلنا من رسول الا بالبين فمنه على سبيل الحق على الارض
 ولو كان بالتوقيف و لا يتصور الا بالارسل لم يبق الا ان يرسل الله تعالى
 الادب والبرهان من توفيق التوقيف على الارسل لولا حصوله بغير الوحي
 كقوله المصوت او العلم الضرري كما تقدم او بالوحي الربوبي هو الذي
 النبي اتم من الرسوله والرسول قبل ارساله المرحوم اما الفقه كما في
 فرائد البهجة والاراضة او عند تحقق ارسال اللفظ مع وجودهم كما يتصور
 وفرغ من ان يعلموا سائر اللغات واولا ثم يرسل اللفظ **احسن** احوالها
 بكن الله والحق اليه لا اصطلاحي فيتحقق لزم الله و لا يتوقف الا على
 على سبيل معرفة ذلك الله و لا يفرق من ان يعرف بالاصطلاح فيلزم
 على سبيل الاصطلاح المتوقف على معرفته هو الدور والجواب عن قوله
 على الاصطلاح الجواز التعريف باللفظ بالقرائن كما في الاطلاق **احسن** احوالها

ان
 وضع اللفظ

ان الله الضروري اصطلاح دون الباقي بان كان في توقيفها او لا يكون اما ان
 لزم توقفه على شيء اخر ونقل الكلام اليه فاما ان يدور في سبيل الحق
 في التوقف على الوحي لا يمكن التوقيف ابتداء او في بعض المراتب كما لا يخفى
 او بالاستناد من غير تاريخ الاصلية فليس في ذلك وجه اخر ولا يفتقر
 و دليلها فيما عدا المتن في الله الضروري دليل الجسدية لا الشريفة
 ولذا لم يتصور الاستدلال على ذلك بل افتقر الى ذكر الجسدية اختصاصا
 الاستدلال في لغة التوقيف في الحقيقة بوجه احد كما لا يخفى اعني ان
 والاشعري مع ما ذكر من الاحتجاج لها بالبرهان ما ذكره في الاحتجاج في
 افادة تمام المراد حيث ان المقصود هو التوقيف وما ذكر من دليل انما يدل على
 التوقيف في الله الضروري يومها يظهر من بعضهم ان هذا دليل على
 بذكر المقدس الضروري مع التوقف من الباقي وهو كما لا يخفى خلاف ما في
 وعلى هذا فغير ما هو مجموع جهة التوقف من جهة اخرى دليل جهة التوقف
 اسكن الجب مع ضعف حجج الاقوال كما قاهرة عن افادة المدعى واما ان
 الظاهر فكلما عرفت من قوة ادلة التوقيف ويظهر ان العمل في اللغة
 هو الحقيقة التوقيفية الاصلية لا مطلق الحقيقة فان الواضع من علم
 العرفية المعاصرة الى اصغر من ذلك كانت او غير ذلك هو الشرع فلهذا
 الخلاف فيه والارزاق من ذلك تخصيص في قوله و علم آدم الاسماء كلها

وهو يعلم ان اللفظ
 بالشرع فان ادلة
 الاقوال لا بد لها
 من دليل على
 التوقيف

لاستوت ترجيح الاحوال و لم يستدل ايضا بما لو كانت ذا بغير لا يشبه جعل اللفظ
 بواسطة التوقيف بحيث يدل على المعنى الجاهل دون الحقيقة لان صاحبها لا يزل
 بالغير لا يشبه وصحة وكما في الحقيقة في كمال الصدق في الحقيقة في الحقيقة
 لا يشبه بالذات المتأخرين و لا يشبه لهما فاما ان يدل على احداهما فيلزم
 او الخلف و لان الوضع لهما على هذا التفسير يستلزم الاتصاف بالمتأخرين
 او خلاف العرض والذات على قطع جواز الوضع للشيء في نفسه
 كما في العرض والظهور الجوهري للبيض الاسود الماهل العطشان والربان
 الى غير ذلك مما يعلم من تتبع اللغة ومن النظر في حجة القائلين بالمتأخرين
 لو شئت الا انما بالنسبة الى المعاني اخص الاختصاص ما والا لزم
 اد الترخيص من غير وجه **واحيى** بين الماينة فان المخرج الجوهري
 المتأخر و ارادة الواضع فصل للتخصيص من غير ان تمام شيء اليها فان
 من استدل بالحدوث هو فتدبر ان كان من الناس فكيف يصح بالاعتقاد
 فان المخصص منه حط بذلك اللفظ بالبال الى حال الوضع ومثله على القول
 الواضع هو انه في ذلك الماددة وان حصل الترجيح بها الجوهري في العلم بالاصح
 فحينئذ في حجة الاصلية التي هي مناط اطلاق الالاء انما كان من غير
 اماعه التناهي كما هو المعروف فالاصح في معقولة اصلا وبلد
 المراد العلم بالاصح بالاصح الا ان كان الترجيح على القول بجواز الترجيح من غير

عليها او على

اللفظ او بما على الخلق في المدة فانه تعليم الاسماء لا يتلزم بغير جميع معانيها
 بل يقتضي تعليم بعضها و اعلم ان اللفظ من المسائل العلمية لا يتوقف
 من المخرج والواجب على وجوب حمل اللفظ على معانيها التوقيفية وقد انقضى
 ورجح بان استمر وعزمها سواء في ان الواضع هو استمرها والبرهان
 الماد من اللفظ فلا يشك في العلم بوضعها لا يخفى **احسن** احوالها
 من وضع اللفظ على ما ذهب اليه المحققون من ان اللفظ على المعنى هو
 الوضع لم يفرق الا من شاذ وبسط فيه الخلاف المذكور من اصله وهو
 واللفظ اللفظ على المعنى بطبيعة امر الذات اللفظ من ان توسع الوضع وهو
 عن عباد بن سليمان الصيرفي وجمع من اول المعتزلة واهل التشيع
 هذا القول ويطالبون معلوم باللفظ فلهذا برز من اختلاف اللغات باختلاف
 الاسم فانها كانت واللفظ بطبيعة غير متحدة الوضع كما لا يخفى
 اللفظ الجوهري في نفسه كل واحد معنى كل لفظ لا يشك انك لا تدرك اللفظ
 كما ان كل احد منهم من كل لفظ انه لا لفظا وايضا فانما تعلم قطعا انما
 والاعلام وغيرها من اللفظ المحدث منها لوصف لم يكن له في نفسه
 على ما فهم منها بعد ثم صارت بحيث يدل على ان غير الجوهري من تلك اللفظ
 والاصل جوهري ووضعه للناس على ما لا دلالة له عليه بعد ذلك ووليس
 المحدث واللفظ اللاحق وزاد ان السابق باللفظ لو كانت الدلالة لا

بما علم من
 اللفظ
 الخلاف في ذلك
 بالوضع واللفظ

ان

اللفظ

[illegible]

۱۶

العرف توهم كثير من الناس فغير الفاظ صواعبها الاصلية وصبرهم بها
فما يتوسعون ببعض ان ضلعتها أصغر من ان يله هذا الوهم فيكم بارادة التفت
من كثير من الخد يدان الواردة في الشرح وكثير يدان الكون والوجود والمصلحة والتجديد
البلوغ بالنسبة وتجدد بين الناس وهذه الاماكن الفاظ السيرة وغيرها من
ان عرصد في الاسم العرفي جميع ذلك مع التفت والتحيز وان العرف قبل
على اللغة في الخطا بان التعريف من الناصرين عن زعم صفا في صحة الحق على
المكتوب والمجر الذي يعلق الوحي وان كانت الجبهة ملازمة للمكتبة او الوحي
لانها في العرف انما هي على القراطس والحق وكذا صحة الصلوة اذا فرغ من جبهة
عوضه الحق فليلا اعتمادا ووجه الهدى والاحتياط اذا بلغا في العرف انما زاد في
صلوات مجرد وذلك كله من فهم باطل وحيا لفساد ان العرف في ذلك كله
سابق للتعريف في الفاظها وتلك الفاظها لا تنزع في معانيها الاصلية غير
عنها انما بلغها اهل العرف غير معانيها الاصلية لتساخيمهم في الفاظها
وقسمهم في الاستعمالات بعون الرقبة الصارفة عن الموضوع الى كفاها
الجازان ولذا ترى من فروع التحقيق في الله التفت في بلوغ المسامحة جازية
وتصرف عن المساهل صفا الى التفت في الله في التفت والتفت والتفت والتفت
والثقافة وما حظون التفت والتفت وكذا القضاة لا اراهم في اراده
التفت في الفاظها ابواب المعاني والوصايا والافاير المزايا في

الفعل والعزل وانما ذكر الحن بطريقنا لئلا يكون احدنا لطرفه حصص العلم لا
لاخصاصا لا مبرر وقد ظهر ما ذكرناه ان الشارع اذا مر به في كل صفة فاما ان
يظهر من ذلك انه يشترط الاول وعلى اقله ان يكون لكل واحد طريق الى العلم
او لا فان كان وجوب البحث والتفتيش المبني على ترجيح جانب التحريم او اثبات
الخير وعمل الثاني كان الكفاية بحسب دليل البحث والوجه من العلم والمنفعة فلهذا لا يشترط
الثالث وقد يتبادر الى اهل العرف من استئصال الاثر في الموضوع بعد العادة ^{منه} واما في
والاعادة فيما يرد به على القليل او ينقص عنه لعدم الاعتداد بالثبوت والبقاء في الوجود
للوجود من غير العلم ومنه العلم من غير العلم كماله في اقام من غير العلم
ايام وبعض العاشر عشرة ايام وبعض الحادي عشر ثمانية ايام في جماعة او ايام
قطعة من ايام الاربعاء او اربع ايام في جملة او ثلث ايام او ايام في جملة او ايام
اشترى طالما الادوية او درهمين او طالما درهمين او درهمين اشترى طالما
وهو بانها في ايام طالما تلك الايام فاعلم ان الشارع في الزيادة او النقصان كماله
منه بل كماله الفاعل وهذا الصنف في عشرة ايام او دونهما او عشرين ايام
وعمل هذا النوع من التبرع وعمل بالحق في الحقيقة وهو الذي يراه من
المسعى دون زيادة ونقصان وكثير ما يتسامحون بغير تحريم الشيء في العلم
اجزاء كما في طلاق الخطبة على النكاح في السبعين والاربعين والاربعين
بالماء اذا كان الخطوط والشوب في كل كلمة وعني هذا التسامح في طلاقات

فترجم اهل العرف
الى الافان الموضوعة
للمقادير

العرف

من تمام الشجره الشاخه فلهذا لما وقع النسخ لم يبق لهم علم يخرجوا عما ذكرنا من النسخ
والا فاعتادوا ان ياتيوا بالحق على من ادعى في نسخهم وبالحجج فاعتادوا العمل
العلماء بالحق واستنادهم اليها القوي كمن اعتمد في بيان ما يثبت
حليته ان يبين ان اقامته للحجج والبرهان وانهما في ذلك اعتدوا الا كما
يجوز للغير وضبطها وتبينها وحفظها حتى تصفوا فيها الكتب المشهوره المتواتره
وعاينوا ذلك التكون الكتاب في هذه النسخ رجعا لمن يصدق من العلماء
لم ياتي من الضلاله والاداء لياخذوا منها ويصدقوا عنها والحفظ لا يضر
الاسم من القسدي لهذا الوجه التام في النسخ والحق في حيل ما فيها
الافاضه المشكوكه في الفات الصريحه على ما صرحوا به في خطبهم ومبدا كبرهم ودفعهم
اطراهم وحفظهم الفقه وفضيلته وذكر ما رآه وخصا تصدقها بامر الله
امر احد صهي يستقيم الكتاب في هذه النسخ في هذا الفقه في هذا العمل
كان عبيده والبيان وقطرب ابن قتيبه المشرق الهدي وابن النير وغيرهم على
ايد غير النسخ والحدوث وادعوا في الحديث وحده ولم يتعرضوا لما سلكه
الفرق في الحفظ في هذه النسخ في هذا الفقه في هذا العمل
الفضل الذي كونا بنا في علمنا في حيل خبر الواحد وجواز القبول عليه في
فيجب التثبت والاعتماد ان يكون علم القديم شرفه وتوقد الكتاب في النسخ
باطلا واجتها والعلماء في تأييده وتبينها بما عرفت ان نزل القدر قد

صحيح
أصلهم

حاصل

حصوله في الحائز الثاني من زمان الصادق والكاظم والرضا عليهم السلام وقد شاع
غايه النسخ في المائة الثالثة ولم يقل من قبله من علمهم من النسخ
الكاره له اصله بل ورد ما يتصل بالحق على علم القدر والعرفه رجوعا الى الفقه
كما يظهر من تتبع الاخبار واحكام نفاذها من النقل من اهل الفقه فاقوا
طلب الحجة والحق بالحق وبحصول النسخ رجوعا الى العلم والحق في النسخ كلام العرب
والمارس في النسخ الا ان غلبه الضبط وقلة النقل في النسخ المتفق والمخالف
كثير من المتأخرين وذهب العهد من العرب والعراق وكون النسخ في زمانه على علم
العلم في النسخ فان حفظ الاصل يعين على التكميل في غيره ولا يوجب حجة في العلم
تساويا في زمانه وجوب تقديم المذهب على الثاني والبناء على الاصل مطلقا
وجده كافر لفظي الصبيد والفتا فان اهل الفقه اختلفوا في ان الصبيد
مطلقا ان يحفظوا النسخ في زمانه فان اهل الفقه اختلفوا في ان الصبيد
فنفقوا الصبيد وجبر الارض مطلقا والفتا الذي فيه رجوعا الى العلم
لان ما يغير الثاني فيهما على النسخ ومن جعله الى عدم الوجدان بعد الفقه
الوجدان لا يقتضي عدم الرجوع وقد ادعوا المذهب في هذا زمانه
فصورة الفقه في الواجب صورة الفقه لا اخذها بالحق في العلم
ونزل ما اختلفوا في زمانه في الفقه في الفقه في الفقه في الفقه
في غيره وقد نقل المذهب في الثاني لا يصلح المعاضة كما عرفت فالحال في زمانه

في زمانه

رجوع

الاصح

هذه لتروى بها الحفظ العظم من المقتد وذلك اذا كانت الاستمالات الصادقة
عن الجعي اقراص الاستمالات التي حصلت من الواحد وهذا القدر من العلم
مستندا في اهل الفقه فانهم انما حصلوا وضبط الفقه في زمانه اهل الفقه
ونسخه لم يتقبله اهلهم ولم يكونوا يثبتون العلم في زمانه في زمانه
غايه الفقه والادب وحسن النسخ في الفقه في زمانه في زمانه
لكن في الاستمالات التي روي بها الفقه في زمانه في زمانه
يحصل النسخ في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
وبعد جواز النسخ في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
والاولى بحججه على اشكال الثاني دون الثالث كما لا يخفى واما الثاني في حيل
الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
والثاني كونه المستعمل في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
اقصى ما هذا الذي رجعه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
فكما ان احصاءها في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
من فابينا في الظاهر البناء على العلم في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
ربما يكون في الوقت عند المستعمل في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
وبذلك يصفى العلم بالحاصل فيه ودوران العلم في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
فحينئذ لم يبق العلم في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه

بما فيها

لما فيها

لما فيها

الايام والعادلة ونقل القدر كما اعتبر في نقل الاحكام لما عرفت في الفقه في
اهل الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
عدم جواز النسخ في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
والفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
الذين في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
الضابط في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
العلم في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
النسخ في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
في اهل الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
بالفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
يكون من اهل الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
وكل واحد من النسخ في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
الاستمالات في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
كثير من اهل الفقه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه
بانهما احصوا ما يستند في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه في زمانه

الاصح

أصلهم

حاصل

صنفى الأصوليين الطريق الزائد بالزائد قطعى وهذا ينافى ما ذكره من التفسير
لأنه لا يمكن أن يكون من جملة الخلق قطعاً كما لو كان من جملة المخلوقات
التي لا يتم قدها كذا في الجواز كذا في الحقيقة الزائدة وقد أخذ في الاستدلال
أن طريق الاستدلال لا يمنع لعدم إتمام القطع ولو كان من جملة المخلوقات كما لا يخفى
يستدل الجواب المذكور قلنا المراد أن الزائد بالزائد قد يفيد القطع ويحصل
العلم بوجه اللطيف وهذا القدر كافى في صحة النسبة إلى القطع في قولهم طريق
قطع في الغرض من غير أن يثبت قبل الاتحاد الذي لا ينفك لا الظن على ما ذكره
وليس المراد أن طريق الترتيب لا يكون إلا قطعاً كما لو كان كذا وقد علمت أن ذلك
قد يفيد ما لا يظن الموضع وهو ذلك فلا يمكن أن يدعى فيه قطعاً قطعاً واعتما
الانتهاء لا القطع فيه اصطلاحاً مع عدمه يقتضى حرج القطع عن طريق
الوضع كذا جرح الزائد بهذا القدر وعدمه وحول الزائد والحاد
قطعاً مع أن الظاهر كونه من جملة الطريق فان النظر للحاصل لا يقتضى
النظر للحاصل من غير لواحد بل قد يفيد أن الزائد كما كان بمنزلة كذا في
واعتماد الخبر مع ذلك ومنه كذا كذا في اعتبار القطع من منزهة الزائد
يقضى أن يكون طريقه وهذا طريق قطعى بمنزلة أن يقال أن هذا الطريق
طريق قطعى وأما أنه في هذا المحل أصلاً **المسألة الرابعة** الاستدعاء وهو العلم
بأنه يصل القطع والمطالبة بالبيان وهو قد يكون قطعياً كذا في الغرض

ذلك

الاستدعاء

وعجزها

وعجزها من المسائل المعلومه وقد يكون طيناً كما في كذا المسائل التي تختلف فيها
العربية ولا يثبت في القطع كذا تماماً كما لا يقطع بغير الغرض بغير الغرض
وليس يتواءم فيها بما يمكن أن يثبت في المقام لزم استثناء حصول القطع
إذا حصل استثناءات العجز عن علماء العربية كذا ما يدعى في القطع في
المسألة الأخيرة الاستدعاء يسمى الاستدعاء وأيضاً فافهم أن الزائد
بين رفع الغرض على القطع على العجز المحرور وبه دون إعادة الجواز إلى القطع
دون الثاني والثالث من هذه الطريق وما قبله من الأول من العلم شيئاً للغير
وهذا العالم أصل الغرض الطالبي لزيادة فيها وبها يظهر من بعضهم أن الزائد
أعم من الاستدعاء وما تقدم من الزائد من المقام **والاحكام** مني على هذا
والأمر فيه ههنا إذا استأخذت من **طريق الحس** طريق الزائد وهو الاستدعاء
على أنه مقتضى الغرض بانتهاء الزائد إلى أن يكون جرح العلاقة المحرور أو الغرض
كما إذا استعمل القطع في الغرض من حيث وبين المعنى الذي وضعه لمرسئ
العلماء كذا في الجواز فان ذلك يقتضى أن الاستدعاء على وجه الحقيقة إذا العلاقة
من الجواز إلى أن يثبت من استثناءها استثناء الجواز فان استثناءها لا يتم
استثناء المزمع واستثناء الجواز لا يتم من حيث الحقيقة لخصاً واستثناء
في الحقيقة الجواز فافهم أن استثنى الثاني منها ثبت الأول قطعاً على هذا
ما إذا فهم أهل الغرض من القطع المستعمل من غير أن يكون هناك فريضة

طريق الزائد

لما هو أحسن من أن يقال هذا كله غشك بالأدلة العقلية من المطالب في نصيبه التي لا
لحاشى العقل صاحبها بل لا يخفى ذلك كله من المقدمات هي المقدمات
التقديرية ما لم يمتد بها من العوائق المقيدية البينة الزائد لها ولو أن المقدمات
حجرت المطالب العقلية بحجة المزمع تستلزم حجة الزائد قطعاً لا الزائد بطلان
الزائد وانفكاك الزائد عن المزمع مع أن المنع في الوضعية هو اللبيل
العقلية المحضة كذا صاحبها وهو يقتضى إحصاء اللبيل في العقلية كذا العقل
لاستقلال اللبيل في نفسه من مطالب بل لا بد من ذلك من حكم العقل وتصديق
ضد مقتضى العقل وأما حجة حجة واعتبار وهو عقل وما قبله من مقتضى
الغرض أما بالاعتبار الجواز أو بمقتضى العقل فالمراد منه أنها ما يصح العقل
كما يقال هذا موضع لذلك أو بافهام مقدمه عقلية البينة كذا في غيره وان
العقل خلة في كلام القس كذا لا يخفى **الخاص** المستصحب وهو أن يثبت في
الغرض عرفاً فيحكم بغيره أيضاً لان الأصل عدم العقل وأيضاً هذه طريق
والأصول وقد بنوا عليها كثيراً من المطالبات العقلية كذا في المقام العجز
وكذا الأمر لا يجوز وبه التي لا يخفى من مسألتها في علم أن ثمة **طريق**
للقضية العقلية وجودها الحقيقة وإما أنها هي ثمة الأولى التبادر وهو العلم
من المظاهر الجواز عن الغرض أو قطع النظر عنها وإما أن ذلك علامة للحقيقة
المعنى من القطع أما أن تكون لها سببه الله تعالى بين اللفظ والمعنى يقتضى أن

وجودها كذا الحقيقة

الاستدعاء

الاستدعاء

كذا مقتضى الحقيقة

البيان

تدبر عليه ذلك كذا في قول الرجل الغلام استنى كذا وسمى ليرشياً عفتض عليه في بقاء
يد على أن حقيقة اللفظ هي الكذا لو كان جازاً الوقت المهم منه على الحقيقة
الصانع كذا هو ثمة الجواز وحجته بكونها كذا هو المزمع من حقيقة
في المعنى استثناء الواسطة كذا عرفت **المسألة الخامسة** وجودها ما من الحقيقة كذا
وحجة البينات وعدم حجة السبب استثناء أهل الغرض يحصل العلم بوجه
من أصلها طاعتهم من استثناء ما يحكي عنهم من **طريق** استثناء نظام ونزولها
مجلس النقل والاضراب وهو قليل السماع كذا استثناء العقل من النقل كذا
يقال أن الجواز إلى الأمر حقيقة من المزمع لا يستدعاء وفيما لا يدعوا
هو أحسن ما لا له لوجه حجة الأمر كذا في كل فرد من الأفراد
الحكي ما يوجب حجة لولا الاستثناء وما يوجب حجة في اللفظ استثناء
بالفهم وهو معنى المزمع وكذا يقال في الحقيقة ليعتقد على المزمع من الغرض
قد جاء في الغرض من حجة أيضاً الوصف والأصل الوصف هو الخصص
أو أنه قد استثنى من الغرض **والأصل** الاستثناء الاتصال بفعل الجواز
آخر غير المختص من الغرض أيضاً من هذه القبيل استثناء الغرض البينة الخلق
الغرض بالكلية الواردة في كلام القس كذا على أن الجواز موضوع لما يمتد من
أولها كذا في قوله وفي الغرض من أحد المضمون كذا الآخر كذا في
كأيا لا يصلح عملاً إلا إذا ساد إلى الجواز الموضوع أو كان أعم منه فمعلم أن طريق

لما هو

يصح سلبه عنه والجارح على غيره ولم يرد عليه فالاول حقيقة الدال على الجازم
 في ذلك ان وضع السلب على الجازم لا يخلو عن الموضوع في نفس الامر فلا يصلح
 استعماله حقيقة الا اذا خفي السلب لانه لا يخلو عن الموضوع في نفس الامر فلا يصلح
 في الاستعمال الحقيقة فاعتبر بان صحة السلب لا تعلم اذا علم ان اللفظ حقيقة
 في المعنى فان المعنى الجازم يصح سلبه قطعا فلو كان العلم بالحقيقة موقفا على
 العلم بعدم صحة السلب لم يرد عليه ومثله الكلام في صحة السلب انما يعلم
 اذا علم انه ليس شيئا من المعاني الحقيقية فلو كان العلم بذلك موقفا على صحة
 السلب لم يرد عليه ويترتب ان اريد بالمعنى الذي يصح سلبه او لا يصح
 المعاني الحقيقية كانت او مجازية فلا ريب في صحة الحكم بالصحة او عدمها وان
 اريد منه الحقيقة خاصة فهو وظاهره وان كان اللفظ المستعمل في الجازم
 الجازم لا ينافي في الناطق والكاتب يصح سلبه السلب وهو جازم والباب
 عن الاولين في صحة ان المراد صحة السلب عدمه من العرف على الاطلاق
 اي في الكلام المجرد عن الحقيقة وحقه فلهذا لا استحال ذلك لان ادعاء
 في العرف ان يقال للبلد من جهة الكلام عن الحقيقة المراد علم ان الجازم
 لم يوضع لما يتبادر للبلد الا ان يصح سلبه عن الحقيقة واداء العرف في ذلك
 ان يقال للبلد ليس كما بان مع انه علم ان الانسان موضوع لما يتبادر
 والاصح سلبه عنه عن حقيقة وذلك واضح ولا يفتقر الى المراد من صحة

احدهما

السلب

السلب على سلب المعنى المحل في الاثبات في نفس الامر لا يخلو عن الموضوع في
 الحكم الذي والخصوص المعنى المحل في اللفظ في العلم انه موضوع في ذلك انما
 تعلم ان في اطلاق الجازم على السلب لانه لا يخلو عن الموضوع في نفس الامر
 عليه انما هي بهذا الاعتبار مع انه يصح سلبه هذا المعنى بغيره عن
 الامر في السلب ليس كما راي ليحيى بن ابي اسحق فانما هو في نفس الامر في جازم فيه
 اذا كان حقيقة لكان الجازم كما راي ليحيى بن ابي اسحق فانما هو في نفس الامر في جازم فيه
 اذا عرفت معنى صحة السلب الذي هو عبارة عن حقيقة الجازم في نفس الامر
 صحة السلب الذي هو عبارة عن حقيقة وقا جيب المشهور عن هذا الاعتراض
 بوجهين احدهما ان سلب بعض المعاني الحقيقية كاف في الدال على الجازم
 اذ لو كان حقيقة لزم الاشتراك المزدوج بالنسبة اليه والثاني ان الدور
 انما يلزم لو اطلق اللفظ بمعنى الغير لم يعلم انه حقيقة او مجاز ما اذا علم معناه
 الحقيقي والجازم في نفس الامر في اللفظ في مورد ولم يعلم اي المعنيين المراد
 يعلم بغير معنى المعنى الحقيقي عن الجازم ان المراد هو الجازم في فعله ان اللفظ
 في هذا الجازم في وجهها نظرا ما الاول فلهذا لم يمتنع باصل الاستعمال
 اثبات الحقيقة الجازم بالامكان والعلم ان ذلك انما يتبادر
 الدور في عبارة الجازم اعني صحة السلب انما هو في نفس الامر في جازم فيه
 فيما استعمل بغيره العلم بان في الموضوع حقيقة بغيره في اللفظ او بغيره

طائفة

الاصح

عدم

لم توجد في صور استعمال اللفظ في صحة المعنى او لا هذا ما استلحق الكل والكل
 عليها بهذا الاعتبار وان صح باعتبارها في حق من ان يقال ان العلم بعدم صحة
 السلب على الجازم المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 في حق فلا يقال في صحة العبارة بذلك الاعتبار بل لابد من علم ان هذا
 المقصود هو ما يقتضيه استعمال اللفظ في العبارة بالكلية في حق اذا تخلف
 التصديق بغير المعنى المستعمل في العبارة في صحة العبارة في حق
 المعنيين انما هو في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 فلا يفتقر الى ان اللفظ في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 في مورد جازم لا يستلحق الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 لعدم صدق على كل ذي علم ان ذلك كذا فلا يمتنع في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 القول بان المعنى لا يجوز في العبارة فظاهره اما على القول بوجوبه في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 فان المراد منه نقل معنى اللفظ كالمعنى في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 والمعنى لا يلزم انما هو الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 معنى في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 للدال على صحة الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 مستبعد لعدم انكاد من الادنى في الاستعمال الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 عقلا بل في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم

واما الدور في عبارة الحقيقة فلا يمتنع في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 بعض المعاني الحقيقية عن المعنى ما لم يعلم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 من العلم بعدم صحة الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 فطلب مقام الشك في الرخصة والرد في ان اللفظ المستعمل في المعنى حقيقة
 بغيره جازم والاصح العلم بان اللفظ حقيقة في هذا المعنى جازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 في العبارة مستتب قطعا اذ هو امكان ارادة الحقيقة يقتضي الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 الاصل وهو ان لا يكون شيئا من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 من صحة السلب عدمها عبارة لكل من الحقيقة والجازم فان صحة سلب المعنى
 عبارة عن الجازم وصحة سلب المعنى الجازم في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 الحقيقي بالكلية وهم لا يقولون بذلك فانهم حصوا السلب الجازم وعدمها
 بالحقيقة ومن الثاني بان ذلك انما يجرى في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 حل الثاني عليها وهو ما يرد في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 الجازم فان ردها احوال اريد صحة اعتبار حمل الشيء بمعنى هو كما تقول
 البلدي ليس كما راي منهم بل ليس هو منهم الجازم واما جازم الاعتبار
 من الجازم على السلب الجازم فان ذلك لا يجرى اصلا لان عدم الحقيقة في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم
 التقد على صحة السلب باعتبارها في حق من المعاني المطلقة باعتبارها في حق من المستعمل فيه في الجازم

صحة

انها

الاصح

الاطراد الاصل الاطراد والاربع في كونها من اصول الحقيقة فلا بد من الاعتراض بالاجابة
قد يطرأ لاندوان اطراد في اجابته لا يتوقف العلم بوجود الاطراد موقوف على
العلم بالحقيقة الذي هو سببه اذ يدور في العقل كونه انما هي حقيقة واجبة على
العلم بالحق موقوف على العلم بوجود الاطراد انما هي حقيقة كونه علمه ان
الدور اعترض على الحكم بان عدم الاطراد اعم من ان يكون العلم على حقيقة
الوجود او امتهن و لا يفي السجى وكذا الفاضل على علمه ما يستلزم العلم ولا
في اللفظ فاضل والقارورة يطلو على انها لا تستلزم ان يكون العلم في وقت
والا كونه حاشية في الحقيقة واليه قد ورد في الجواب استئناف الاولين على الحقيقة كونه
اسماء مستوفية في اللفظ بناء على ان اللفظ اسم الجواد الذي هو من شأنه الخلق الكامل
للعالم الذي من شأنه العمل وفي الاحتمال نقله من العلم العام الى المتخصص الى
المتخصص من المتخصص وفيما قد عرفنا ان الجواب على حقيقة حقيقة حقيقة حقيقة
هو حقيقة حقيقة وهو لا يستلزم ان يكون متوقفا على ما هو متوقف او حقيقة حقيقة
والجواب في الحقيقة بالانتماء الى الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
النوع والتميز في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لا ينكسر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
يستعمل في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
لا احد مستوفية في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

هذا هو معنى الجواب
في الحقيقة في الحقيقة

في

وهو الصحيح نظرنا في الاول فكل ما منسك باصل الاستعمال وليس العلم في شيء
ولو كان هذا الاختلاف في الجواب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
بينه وبين الاشكال في الجواب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
ذكره في الجواب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وقال الخفص في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والعزيم في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
المتقيد وما في الثالث فلهذا التوقف وعدم تسليم الاطراد وكفي شاهد على
ذلك قوله في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
+ عليه الاستعمال في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
كالاسد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وبنصر أهل الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
التميز بين الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
بالحد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الجواب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

هذا هو معنى الجواب
في الحقيقة في الحقيقة

الحقيقة بعد تقديم الجواب على الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وتبين علم ان بعض الناس ذهبوا الى ان اللفظ ثابت بالقياس اذ كان
بين الاصل واللفظ اجاب بصحة العلة كونه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
هو الحق في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والاحتمال في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
وبينما في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والاصول في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والادلة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
والادلة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
اعلم ان الخطاب في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
حاصل في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
تقديم العلم في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
بحصل بواسطة الاصطلاحات المعروفة والاصطلاحات المعروفة في الحقيقة في الحقيقة
الحل عليها بتسليم الغرض وصونا الكلام الحكيم عن الحق العبد في ان
الحل على ما لا يفهم في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
الناق في ارسال الرسل وانما الكتب ههنا وقد قد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
من سؤالا لا بد من فهمه ليعين لهم في الحديث ان استاجل من ان يجاب

هذا هو معنى الجواب
في الحقيقة في الحقيقة

الكلام في الحقيقة في الحقيقة
في الحقيقة في الحقيقة

خطاب

[illegible]

بحال يعرف وقد حصل الشك في كونها حاقين بها البصر في اللغز من غيرهما
الرابع ما علم فيه النقل والتعيين لكي يحصل التثنية شبه حصل لها جهة بنية
 في غير هذا وجه صدق تلك الالفاظ وتأخوه عنه وحمل التثنية هذه البنية نا
 نطقه بان الصلوة والركعة والجمعة من هذه صفة من اللغة المعنى الدعاء والتمسك
 والقصد وكذا انقطع شبه الى الاركان الخاصة بالدين والجمعة من المال والدين
 المبرور واما حصل الشك في ان نقل تلك الالفاظ هناك كان متخفا زمان
 الخطا بان التورية التثنية عليها انكون حقا في تعميمهم لا يكمل تلك الالفاظ
 باقية على معانيها القوية زمان الصدور من حدث النقل والتعريف زمانا
 ليكون حقا في عريف الزمان الفهم والظاهر اما الثاني فان كان المعنى المعطو
 حال الصدور معلوما عندنا بالتعريف والنقل فحين حمل اللفظ عليه الحق حتم
 والايحى نحمله على المتأخر في هذا الحرف على كل حال واما الثالث فالواجب فيه
حمل اللفظ على ما بينهم من عرف العام بما على ذلك هو المعنى من حيث
 وفي زمان صدور اللفظ البنية وذلك لان اللفظ المنفرد من الالفاظ المعطو
 زمانا الصدور يكون متصلا فيه بالعرض اسما الاصحاح والاسم الحق
حتم الحقيقة والحي زكلاهما يستلزم الوصف فهو موضوع اما لهذا المعنى او
 لغرضه والثاني يستلزم النقل بعد الوضوح وهو خلاف الاصل الظاهر فحين
 الاصل وهو المطلوب واما الرابع فحين فهم الاصل من حمل اللفظ على المعنى الاول ان

كونه حقيقة غير محال في الثاني بحال الغيب وصديقه حال الصدق وحقيقة في الثاني
محال في الاول بنفس السماع وفيه امر غير معلوم محصور للناظر بهذا النقل
والتيقن كغير المنصور فيكلم بها والادوات الثاني اذا اصل من حلالها واثبت
وبقا ان ثبت ان لا يعلم الخلف وفي هذا يعلم ان في الحقيقة الشريفة هو مقتضى
والفائدة كغير هذا ولا زوارا فان ظهر منها حصول النقل الغيب في زمن
الشأن كما يدعي المختصين في الحقيقة الشرعية لولاها كان النقل الثاني هو كبر
احد هو او هو المعتقد هو الاستقراء فانا نجد هذه الالفاظ في الكتاب
والتمت النبوة استعمالا للصياغة والباقيين هذا استعمال في المعاني الترفيعة
الخاصة بالباري وان استعمالها في المعاني العرفية السابقة في غاية النقل
والتمت الحق لا يكون جديها في الكتاب المستعمل في الثاني وهذا دليل على ان
السامع في الامر على حجر المعاني الغيب ونقل ذلك الالفاظ الى المعاني الخاصة
اولا او ليس هذا دون من الاستفراء الى اصل من يتبع ارباب التصحيح
العلوم والصناعات والخرف فان اصطلاحاتهم لا تعرفون غالباً بتبع
وتصحيح اصطلاحاتهم وان وقع التصحيح بالخص من ارباب العلوم في بعض الالفاظ
فانما فعلنا الجمع بل اكثر من يحصل بواسطة التصحيح بل انما حصل اكثر بالتبني
والاستفراء بل الظاهر ان الاستفراء هو الذي يتفرق في الصناعات والعلوم
اذا المعاني الغيبية باقية فينا غير مبرورة في النقل مثلاً وان كان عند

الحفاة

الخاتمة اسم الحكمة والمعروفه الان استعماله في الحديث شائع معروف حتى ان
كثيرا ما يصححون يستعملون العقل ويبررون الحديث بها من مثل الصلوة وكان
من استعمالها في معانيها الاصلية كالان يجرى بالحكمة شيئا في كلام الشارع و
الشأن ان هذه المعاني للاحكام التي انبثت الشارع ما يتوفر الدواعي الى
التعبد منها لمصلحة الحاجة اليها او كثر فيها لعمان الاحكام وعظم المنفعة بها
حتى لا قبل بها عند الرجا اهل كان الواجب على من سنها بمنزلة الحكم ان
يضع بارادها الفاظ يستوفي بها عن جزم صحة نية القرائن في الاستعمال
والتكرار التي لا تفيها فان الاحتياج الى الوضوء في هذه المعاني ان ينصرف
الاحتياج في الامور الضرورية التي لا يتم بدونها الكلام في الحكمة في الاحتياج
الوضوء يحكمنا فكذلك يجب ما بان العادة قاضية بالوضوء في ذلك الثالث
انا نقتطع تحقق الغلبة والاشتهار من مثل الغلبة الوضوء والعقل والصلوة
والركوة حتى من الفاظ المتكررة الكثيرة الدوران في استعمال الشارع
وصح الغلبة والاشتهار فلا يرتفع تحقق البناء الذي هو علمنا من الغلبة
فان البناء داهما يحصل بهما ويتبين عليا مسبوقة بخبرته ووجود الغلبة
يستلزم وجود المعلوم الرباع ان كثيرا من العبادات كالصلوة والصوم الخ
والوضوء والفصل كانا في الاشغال السابعة معروفه واعند الاسم
بل داهما من بعض الاجزاء ويؤثر بعضها في الهلية عند مشركي العرب

عبد الشهاب

وضع هذا الرجل يعجل دعوى كونهما حقيقين في بعض النسخ كما ينبغي جدا لبعضه
 الشريف وقد يقال ان ثبوت المعنى الاسم السالف لا يدل على ثبوت المعنى عند فهم
 ان من الخلق الثبوت عندهم تعبير هذه الالفاظ بل الظاهر ان لا يفهم
 غير العريضة ويمكن دفعه بان الظاهر انهم كانوا اذا ارادوا التعبير عن تلك المعاني
 باللفظ العريضة يعرفون هذه الالفاظ وهذا كما في ثبوت التسمية باللفظ
 الخامس المستعمل من المصنوعات وهي ما يكون غير بالظن وهو حاصل
 حاشية لا يثبت له ثبوت عندنا في القول باللفظ فان الامدعي الذي يريها
 انما نسبوا القول الى القاصي ولم يثبتوا الخلف في ذلك الى غيره وظاهرهم
 ان القول ينفي الحقيقة الشرعية خصوصا وقد حكى جماعة من علماءنا كالسيد
 المرتضى والشيخ الطوسي وابن ابي عمير وغيرهم اجماع العلماء على ثبوت الحقيقة
 الشرعية والحال غير على المعنى الترخي في بعض الالفاظ وليس لعدم الاعتداد بها
 على ان القول لو كانا في الشبهة كان الواجب ترجيح قول المشتبه بصحة الشك
 الالفاظ على المعنى كما ذكرنا في بعض المقامات اهل اللغة ولا يعارض الزجر
 المذكورة اصالة ما عرفت لحدوث ثبوتها في السابق لان الاصل انما يكون بحجة
 في مقام الشك وهو منقطع بما ذكرنا وما اجمع به الثاني من ان لو ثبتها
 الشارع الى غير معانيها لغيرها الخاطئين بها لكنهم ممكنين بما تضمنه
 و الغرض من ذلك التمسك ولو جازها النقل اليها لكانت كالتصديق ولو نقل

و

حاشية الثاني

الينا

النفاذ ما بالتواتر او بالاحاد والاولم يوجد والاولم في الخلف والثاني
 لا يبعد العلم ان العادة قاضية في مثله بالتواتر وانما لو كانت حقا في
 ثبوتها كانت غير معتبرة لان اختصاص الالفاظ بالثبوت بحسب الالفاظ
 فيها والاولم لم ينعضها لانه الموضع وكونها غير معتبرة يستلزم ان لا
 يكون التواتر المختار عليها وما قد قالوا ان التواتر قد ينافي ما فيها
 ضمنية جدد وقد حجب عن الاول مرجحه الاول ان اشتراط التمسك
 بالعلم بها يقتضي فهم تلك المعاني المارة وكان ذلك يحصل بتفهم النقل والوضع
 فكذا يحصل بالمعاني الثابتة التسمية ولا يلزم من نقلها الى تلك المعاني تفهم تلك
 الالفاظ من جهة نقلها استقراء اليها واعتبرت ان الخلاف في الالفاظ الجديدة
 عن الغرائز كما ذكره في واحد من الاصول في غير محل النزاع ولا يمكن
 ان يقال انه حصل تفهم المعاني بالمعاني الثابتة التسمية اذ في كل موضع وقع البيان
 تحقق التسمية والكلام فيما لا يثبت فيه ولو قيل انه تحقق البيان في جميع
 الالفاظ فقد تسليم كلام احقرنا فيه انه لا بد له من هذه التسمية لان هذا
 كما سئل عن صحه ورد بان وقع البيان النبوي في جميع الالفاظ اسما
 يقتضي وجود التسمية عند الخاطئين بها وذلك لا يقتضي وجودها عندنا
 اذ قد عرفت ان عادة الرواية انما جرت بنقل الخطا بان التسمية دون الغرائز الخاطئة
 والالفاظ لا يلزم من تحقق البين النبوي في جميع الالفاظ انشاء المعاني

حاصل

في مكان النزاع حاصلا لظهوره من جهة اخرى فوقع في الخلف ووجه وان لم
 يتحقق التمسك للحدس الثانيين الا انه قد حصل النقل بالنسبة اليهم وهو الذي
 من اجل المذكور السراج الثاني ان رتبة الاحاد من لكم الاحاد لا يضيء العلم
 قلنا نعم لكن لا نسلم ان هذه المسئلة هي ان الالفاظ موضوعات لتلك المعاني
 من مسائل الاصول حتى يجب بها الخطط بل هي من المبادئ التي ينبغي بها
 ولو عرفت ذلك من الاصول لكانت في وجوب الخط في كل مسألة اصولية بل
 الظاهر انه في مثل المسائل التي تتعلق بها الالفاظ يجوز الاكتفاء بالظن
 كقولهم لا يتكروا الاكتفاء بالظن في بيان المراد من اللفظ والفرق
 بينه وبين ظن الوضع في كلامنا لا يخلو من تبيين ان يحصل الظن بان المبادئ
 اللفظية هذه المعنى وبين الظن بان موضوعه لم يقدح في اجازة العمل بالظن
 حاشية في الثاني بل يريه ايضا الفرق بين القول باللفظ واللفظ موضوع هذا
 لغيره وان برز حينئذ من الشارع بان اللفظ موضوع للذكر في اكتفاء العمل
 بالاولى من الثاني الخامس ان من جهة العلم لثبات التواتر في كل الاطراف
 يتحقق الثبوت في غير ان يصح بوضع الالفاظ لثباتها في التسمية الى من
 يعلم شيئا منها وهذا طريق قطعي لا يتكفر ان عنيهم بالتسمية والتمسك
 ما قد عرفت وهذا مسأله الحق التواتر والاحاد وان عنيهم بها التصريح
 بان شاعرا المتكلمين لجزان الاكتفاء بطريق التواتر في كل مسأله كذا في

توضيح

توضيح

في هذا الدعوى اذ يكتفي فيه وحده ان لا يثبت عندنا ما عرفت من جهة اخرى
 ما التزم على القول بثبوت والعقوى على النسخ واصحابنا الذين كانوا يرونها
 في هذه الالفاظ المتداولة في السنة المنقولة انما هو من جهة شريعة وهي اضافة
 لغيره وهذا لا يتوقف على كون بعض تلك الالفاظ محجوزا عن التسمية اذ لو فرض
 تحتها في جميعها كان المعنى بما عرفت من عدم التسمية في رتبة الثاني
 التسمية وبعض الناس في القول في كون تلك الالفاظ حقا في شرعية فلو سلم الكلام
 على وجهي الخط الجديد عن التسمية لا يخبر ان يقال ان ذلك انما ادخله انتفاء
 النقل على هذا القول في هو غير مسلم ان لم يمتد انتفاء العادة في
 كما لا يخفى **النتيجة** اننا لا نسلم ان الشارع لو نقل تلك الالفاظ الى غير معانيها
 وعنيها الخاطئين بها لنقل ذلك اليها من لسان ركنها لغير الكفاية بل ان ذلك
 انما يقتضي وجوب الاجتهاد واستقراء الوضع في حصول ما كان غير ثابتا في حصول
 العلم الاسقط للتكليف بها وجوب الرجوع الى الاصول المتقدمة والقوانين
 الممهدة كما في سائر الاحكام والاشياء في ذلك نقل التسمية اليها والاعلم ان جميع
 الاحكام الشرعية ليسها مصلو من عند جميع المكلفين متفقين لديهم وانتفاء ذلك
 دليل على صحة مسأله الدعوى على ان غاية ما يمكن ان يقال ان يجب العلم بالتمسك
 في الالفاظ والتكليف بالتمسك لا يقتضي حصول الاعتقاد بان الالفاظ الخاطئة
 التواتر في التسمية والخلاف لان حصول العلم بالتواتر شرطا في كل مسأله

ونفا

نقول انهم الخاطبون العربي من اللغة ولهم لغتان النونية واللامية
ولم يتغير في لغة النونية كان احضرت لغة من واد الابدان المذ
على هذا التفسير نعم يدان اريد بالنونية ما يتبادر الى التردد بل يخص
بالنونية من اللغة العربية التي هي لغة العرب اوضح عن اللغة العربية
التي هي لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
تدبر لغات النونية واللامية في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
عبر عن كل ما لم يتغير في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
اما اولها فبما هي لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
بالوضع فيها والعرب لم يتغير في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
المشابهة في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
التي اشتهر عن العرب ان لم يتغير في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
العلاقة الثابتة في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
عبر عن كل ما لم يتغير في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
حيث من جهة العربية وعبر عن كل ما لم يتغير في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
استعمل الشارع اناها في تلك المعاني مستند الى اللغة العربية وتحتفظ اللغة
بديها وبالله اللغة العربية وليس كذلك لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
تتبعها الحقيقة الشرعية في اللغة العربية وليس كذلك لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب

لذلك

اللفظ

اللفظ بالنسبة الى المعنى الواحد حقيقة وهو ما هو في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
الحقيقة والجماع على ما ذهب اليه بعض الاصوليين لانهم يسمون هذا المعنى باسم الحقيقة
والجماع هو استعمال اللفظ في معناه الحقيقي والجماعي معاً واللامية هي
كون استعمال المعنى الواحد حقيقة وجماعاً واحداً في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
من جهة اولها لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
ويجوز تارة افرادها على شيء واحد وعلى شيء آخر حتى يتم فيه ذلك
وكون اللفظ حقيقة وجماعاً لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
الحقيقة والجماع لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
لكن ذلك على تقدير صحة ما لا يدعي في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
مثل هذا الاستعمال والجماع لا يستلزم الوقوع في استعمال واحد فلهذا
الالفاظ الواردة في القرآن باسمها كك وفيه ان كان في هذا
المقام لا المجامع والمجمع بكيفية الاحتمال وقد يجب ان يترك في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب
كما يجب ان يستعملها في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
المجتمعة الالفاظ التي هي حقائق شرعية مما انزلت في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
بالنقطة باللفظ وهو كاف في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
لما كانت من موضوعات العرب بالاصل وقد نقلها الشارع الى اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
الحقيقة الشرعية في اللغة العربية وليس كذلك لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب

تتبع

وهو

هذا

اللفظ

القول بانها بعض القرآن ان المراد ان بعض القرآن الذي هو الجملة واذا
شارك في اللفظ معناه صحيح على لغة العرب والاصوليين لانهم يسمون هذا المعنى باسم الحقيقة
كالسواء واللفظ على غير المشاكلة كما انهم يسمون هذا المعنى باسم الحقيقة
الظاهر على خلاف في غير القرآن كما انهم يسمون هذا المعنى باسم الحقيقة
على غير ذلك الباعض من اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
كن بوضوح ما في القرآن من لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
فصلك بالانجليزي وعربي نعم يمكن ان يقال معنى عربيته كونه في النظم والاستق
ولان في ذلك اشتراك على ما لا يدعي ان كان كانت الالفاظ غير عربية
عربي واما كانت الالفاظ غير عربية والكلام غير عربي ويدل على ذلك ان
الاصح وقوع المعرب في القرآن كالنفس في الاستق والجميل وقد روي
عن ابن عباس وغيره ولو كان عن غير القرآن بمعنى غير النظم كقولنا
حاز وفتح عينه وكون الالفاظ المذكورة مما اتفق فيه اللسان كالصواب
والتقريب جداً واعلم ان المذكور في الكتب المشتهرة المصنفين في اللغة
من الاقوال في المسئلة في القول بغير الحقيقة الشرعية مطلقاً والقول
كذلك مطلقاً هو الاصوليين الاتقان على القول المذكورين جميعاً بعضهم بانه
لان ذلك لم يرد المتأخرون من اصحابنا في المسئلة تفصيلاً
ان الحقيقة الشرعية ثابتة في الالفاظ المتكررة الكثيرة والدوران في استعمالها

اللفظ

التي لان الوضع العرب مدحها في غير غيرها ومنه تكلف الثالث هو الحقيقة
ان اختصاص اللفظ باللفظ في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
بل اجعل وضعها في غير غيرها وضعه في تلك اللغة في الجمل وان لم يكن
الواقع جميع اهل تلك اللغة ووضع الحقيقة الشرعية في الشارع من العربية
فالحقيقة الشرعية التي هي موضوعها في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
الجميع ان يكون المتقولات والمخالفات الاصطلاحية في كل لغة خارجة عنها
غير مستقلة بل هي في اقسامها المخصوصة في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
منها او هم عدمه من كون اللفظ عربياً وكونه حقيقة لغوية وبينها يكون
بغيره فافضل هذا كله في القول بان الوضع هو البشارة على القول بان الوضع
هو اشارة وليس المعبر عن اللفظ عربياً وضع العربية بانه كما لو جعل المعبر
في استعمال العرب اياه في مجازاتهم وتداولهم لغة اطلاقهم وهذا المعنى
صحيح في الحقيقة الشرعية اذ هو وضع الشارع لها فدل على ان العرب في الخطوط
لها في غير العربية فدل على ان ما ياتي به بطلان السائل في قوله كونها غير
عربية يستلزم ان لا يكون القرآن المتامل على غير ما قيل لا يجد في ذلك
فانما لا نستلزم ان القرآن المذكور في اللغة العربية لانها لغة العرب لانها لغة العرب لانها لغة العرب
فان القرآن يطلق على السوء والآية كالمطلق على الجملة فاذا اختلف ان لا يقرأ
القرآن فثبت هذا بآية منه وصدق القرآن على السوء والآية الثانية في صحة

لذلك

القول

والمترعة كلفه الضم والصلوة والركعة والمصوم واجه والا
والكفر ونحوها من اللفاظ التي لم يتحقق عند الكثرة استعمالها
كلام الشارع مثل الخلع والمباراة والعقود والعدالة والنسب وذلك
لان الموجب لصحة اللفظ حتمية وهو كثرة الاستعمال وتحت العلة
فحصلت في اللفظ لادخلها وجب الحق فيقتضاه دون الثاني فان
غير علم حصول الكثرة والعلة في الشارع في حصولها على التفسير
بغير النفي ما لا يادخلها لانها انما بالعلة ليستزم اشتاء المعلوم
واما على الثاني فلان النقل على خلاف الاستعمال في المتخصصين
حالفه في موضع اللفظ والبعين ويوجب عليه ان القائل يثبت الحقيقة
الشرعية مطبوعا تحت الموجب للوضع في جميع تلك اللفاظ ولو كان محتملا
ذكره الفصل من العلة والاشهاد كان المتيقن حقيقة ما في اللفظ ومع
ذلك فلما تنصرت التفسير في اللفاظ وكان قول المفسر اطلاق فان المعز
عدم حصول الكثرة والعلة وان كان في حصوله حين المنع عند القائل
بالثبوت مطبوعا في جميع اللفاظ بله احتمال في كل موضع وان ثبت
بالزيادة وعدمها فان ذلك مما لا يؤثر في تحقق الوضع والحاصل ان
القائل يثبت الحقيقة الشرعية مطبوعا ان اعترف بالاحتمال في وجهها ذكر من
العلة والاشهاد فكيف يعلم اختصاصها ببعض اللفاظ فان الاعتراض

يحيى

الموجوب

الموجب بانما هو في عموم الموضع وان لم يثبت بعينه باحصاء في ذلك
كان الموجب لان ما لم يثبت في بعض الموضع لانما في التفسير نظر
احصاه في الموجب من التحقيق ان الموجب في ذلك بل العلة
في ثبوت الوضع هو الاستعمال كما سبق للتفسير عليه هذا ما يترك فيه جميع
لا يترك طريق الاستعمال موقوف على تحقق العلة والاشهاد فان العلم بوضع
اللفظ الذي لا يحصل بغير استعمال يبين وحدها اللفظ مستعمل في ذلك
المعنى اذ احتمل انما انما مع العلة لانما في التحقيق لو كان الاستعمال
بدون العلة في التحقيق لزوم اشتاء المعنى انما في التحقيق الاستعمال
كل مجاز في ذلك لان الاستعمال انما يثبت على العلة والاشهاد لو لم يتحقق
هناك سوى استعمال اللفظ مع الحقيقة الدالة على المعنى المراد اما انما في
ذلك ما هو محتمل الوضع ومنه فبيان النقل قد يحصل العلم بالوضع
من الاستعمال البسيط ولذا لم يشترط في التزديد بالثبوت حصول الكثرة
والعلة مطبوعا بل مع انقضاء الامور بالمد كونه في الداعي اذا الاستعمال
في جميع تلك اللفاظ قد حصل باحد الطريقين على سبيل من الخلق والقر
ان عدم تحقق الكثرة والعلة في بعض اللفاظ قد يترتب عليه لا يثبت
المدعى ولذا التمسك بالاستعمال والافا الاستعمال في كل مكان قد حصل
بطريق العلة والاشهاد كما لا يخفى على المتبحر واما في حصول الامور

في الطريقين
التي هي في
الرجوع بها
قد حصل

هذا هو
المراد

في بعض اللفاظ ما ينشأ من قصور التفسير او عدم رعاية القرائن المراد
حق الرعاية فعملك بالتفسير في الثاني على ان يظهر لك الامر
الذي وليست ان الاستعمال هنا طريق آخر هو استعمال هذا النوع
من اللفظ وهو الذي قد وقع فيه المنع وانما يتبعنا اللفاظ التي استعمالها
الشارع في المعاني الشرعية لادته وحده استعماله في اكثرها لانه ما
قد صدر من الوضع بالبيان المنطوق في كل مكان وان لم يحصل الكثرة
العلة والاشهاد في كل لفظ وهذا الطريق يتوقف على بلوغ الاستعمال
ليست صوابا باعتبار خصوصيات اللفاظ ويعلم ان العرب بالاصل في المعاني
الشرعية كما هو في وضع العبارات المخصوصة بالوضع النحوي والظاهر حصوله
قد برر واثبت ان العمل في مسئلة الحقيقة الشرعية بين قائل
بثبوتها مطلقا وقائل بغيرها كذا والتفصيل في اللفاظ قد احدث في
هذه الاعصار ولذا لم يذكره الاصوليين في كتب الاصول لم يتفق
احد من الفقهاء والمحققين في قولهم احدان في ثالث في المسئلة فيكون
باطلا على التفسير الاجمالي على نفي التفصيل ولا يترتب ان القائل يثبت الحقيقة
الشرعية انما يثبت ثبوتها في الجدل في مقابل القول بغيرها مطلقا لا يصح
وغيرهم من حكم في المسئلة ان عمل الشارع فيها هو هذه المسئلة انما
على اهل اهل الشريعة كالصلوة والركعة والصوم وغيرها وان الخلاف في ان

صودرها

صودرها حقا في كل هو موضع الشارع اياها لكون حقا في شرعية ووضع
المشروع حتى يكون حقا في عرفية وهذا اصح في ان القائلين بالحقيقة
ادعوا ثبوتها في جميع تلك اللفاظ كما هو المدعى ايضا لو كان الخلاف في
ثبوت الحقيقة الشرعية في الجدل لوجب على المفسرين ان يعين اللفاظ التي
ثبتت فيها الوضع الشرعي عند عدم الاتفاق في ذلك الشيء في هذا الاصل بل
فان القائلين بالثبوت لا يمكنهم حمل اللفاظ الواردة في الشريعة على المعاني
الشرعية حتى دون لهم ثبوت الحقيقة الشرعية في الجدل ما لم يعلم كون ذلك
بغيره مما تحقق فيه الوضع وتعيين اللفاظ مما لم يتعرض له احد من
الاصوليين ولا غيرهم من المتكلمين الفقهاء بل المعروف من الجدل بانما
على الخلاف في الحقيقة الشرعية من دون تعرض لخصوصيات اللفاظ وبما
الوضع الشرعي منها فاعلم ان الدعوى في المسئلة على وجه الكلي ثبوتها
وان المذهب يدعي الايجاب الكلي كان الثاني يدعي السلب الكلي والخاص
التي على المعنى الشرعي في تلك اللفاظ هي القول بغير الحقيقة الشرعية
ولم يوجب الى المقرر من خصوصيات اللفاظ الواردة فان قلت دعوى الكلية
والعموم لا يصح من المذهب لا سيما ان ادعى ذلك فاما ان يدعي الكلية
والعموم في جميع المسئلة المتدولة على اهل الشريعة فلم يرد ان يكون
مصلحة الفقهاء والمتكلمين والاصوليين ما علم في هذه في زمان الائمة

حمل اللفظ
على المعاني
الشرعية

فيما في زمان النبي بل الواجب هو الفصل بين العبادات وبين غيرها من الاعمال
والاكتفاء بغيرها في انشاؤها كغير العبادات انما كانت من غير العبادات
التي قصد القربة لغيرها وهذا مما دخل في معنى الوضوء الشرعي كما جاز
للمفسر ان يفسر ذلك في غير موضع فان كان المقصود ان الوضوء الشرعي لما
يصرف في العبادات دون غيرها فظاهر ان ذلك المقصود ان ذلك المقصود
في غير العبادات وان كان جائزا فغيره ان الظاهر ان الوضوء في الصلاة والعبادة
والنكاح والايالة لم يكن في الغرض المعاني الخاصة بالعبادة والشرع
وقد نقلت اليها قطعاً وكذا النكاح فان في الغرض المعاني الخاصة بالعبادة والشرع
فمن الصحاح النكاح الوطى وقد بقر القعد وقال المفسر بصل النكاح الوطى
ثم قيل للشرع في نكاحه عجزاً لا لغيره سبب الوطى وطاً العلامة في الموضع
الغريب على ذلك وقد نقل في تعريف الشرعي الى معنى العقد اهلية فلهذا
في تعريفه حتى قيل انه لم يرد لفظ النكاح في الكتاب العزيز بمعنى الوطى الا
في قوله حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا
في الجارية التي اتيها من قبل احقر وقد نقل جماعة من الاصحاب من هذا الموضع
وابن ابي عمير في النكاح على ذلك وايضاً في الايمان والكفر والعدالة والفسق
والطهارة والنجاسة والحرث من الخبايا الشرعية المنقولة من غير اعتبارها
الاصولية وليست العبادات المشروطة بالنية قطعاً والظاهر ان كل علم ثبت

فيما في زمان النبي بل الواجب هو الفصل بين العبادات وبين غيرها من الاعمال
والاكتفاء بغيرها في انشاؤها كغير العبادات انما كانت من غير العبادات
التي قصد القربة لغيرها وهذا مما دخل في معنى الوضوء الشرعي كما جاز
للمفسر ان يفسر ذلك في غير موضع فان كان المقصود ان الوضوء الشرعي لما
يصرف في العبادات دون غيرها فظاهر ان ذلك المقصود ان ذلك المقصود
في غير العبادات وان كان جائزا فغيره ان الظاهر ان الوضوء في الصلاة والعبادة
والنكاح والايالة لم يكن في الغرض المعاني الخاصة بالعبادة والشرع
وقد نقلت اليها قطعاً وكذا النكاح فان في الغرض المعاني الخاصة بالعبادة والشرع
فمن الصحاح النكاح الوطى وقد بقر القعد وقال المفسر بصل النكاح الوطى
ثم قيل للشرع في نكاحه عجزاً لا لغيره سبب الوطى وطاً العلامة في الموضع
الغريب على ذلك وقد نقل في تعريف الشرعي الى معنى العقد اهلية فلهذا
في تعريفه حتى قيل انه لم يرد لفظ النكاح في الكتاب العزيز بمعنى الوطى الا
في قوله حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا حتى تتزوجوا
في الجارية التي اتيها من قبل احقر وقد نقل جماعة من الاصحاب من هذا الموضع
وابن ابي عمير في النكاح على ذلك وايضاً في الايمان والكفر والعدالة والفسق
والطهارة والنجاسة والحرث من الخبايا الشرعية المنقولة من غير اعتبارها
الاصولية وليست العبادات المشروطة بالنية قطعاً والظاهر ان كل علم ثبت

للفصل عن النبي في المعاملات فكذلك ثبت له دعوى عموم الايجاب في العبادات
اذ اظهر ان مثل الجهر والطواف والاحرام بان على ما ثبت قبل الموضع ولم
ينقل الى معنى احقر الشرط الشرعية الاخر جميعاً من مذهبها الغريبة كما هو
بر في الفاظ المعاملات وهذا بخلاف مثل الصلوة والزكاة والصوم والعمرة
وان كانت ثابتة في المثل السابق وصورة عند العرب في الجاهلية على ما
سبق التفسير عليه الا اننا نلاحظ بحسب الاحتمال بين تلك المعاني والعبادات
التي انتهت الشارع في اصل الماهية وان كانت متشابهة او ليس كذلك
فيها شرط للصحة بل منها ما هو شرط للصحة منها ما هو ما حرم في اصلها
وايضاً فان العبادات تشمل عبادة بالذات كالصلوة والصوم وعبادة بالعرض
وهي المعاملات المباحة التي تصير عبادة بواسطة التبرع والحقيقة الشرعية
منسوبة صحت في هذا القسم قطعاً كما يصح الى كم يثبت على جميع العبادات ويكفي
دفعه بان المزمع منها خصوص القسم الاول اعني العبادات بالذات لا المتعلق
من لفظ العبادات عند الاطلاق ولوقيل بجواز حقيقة العبادة في كل
المعنى المعقولة التي لا يفرق بينها وبين العبادات لان العبادة هي هذا التفرقة
مجموع الفعلية التبرع وهو غير الفعل فقط لكنه جاز في التحقيق فان الاصل
شرط للعبادة مطلقاً للتبطل لان العبادة هي العمل والاول هو المسمى
لا التبرع ولا التبرع هو من غير العمل والجهل في المعبر في شرف الحقيقة الشرعية

وجود المقصود الوضوء وتحقق الصفة الجامعة للشرع وفي غيرها باقتداء بالآخر
واما كون التبرع عبادة او معاملة فذلك مما لا يدخل في معنى التبرع ولا
سواء ريد منها الوضوء او التبرع او غيره الوضوء والادوية ووجه ما سلك
اطراف الحكم بان العبادات توقيفية دون المعاملات كما اشتهر بين الفقهاء
والظاهر انه يجوز على القول بانها لا كان اكثر الفاظ العبادات من الخبايا
الشرعية التي لا يعرف معناها الا بالبيان الشارع في جملها المعاملات فانها
اكثر من الخبايا القولية والعرفية التي لا توقيفها على الشرع اطلاقاً
القول بان العبادات توقيفية دون المعاملات نظر الى الخبايا الشرعية
وتجمل ان يكون المراد من تسليم الحقيقة في طرفي الثاني وان دفاع الشرع
المذكورين بما استلزم اليه العبادات الاصلية بتعيين فيها الجهل الى الشرع
لا طريق لها سوى ذلك كفسح الحكم الشرعي لان المعاملات فان بيان معانيها
ليس للمصنف الشرعي المتوقف على الفرض الشارع ومقتضى ذلك هو ان
الرجوع الى غير الشرع كالعرف والعرف لا يستلزم الرجوع في غير الشرع وهذا
التوجه الصريح بكلام القوم وان كان الاول الى القول في قولنا
الا كان المخصص من لفظ الصلوة والحق في المخصص لفظ التبرع
المخصص من لفظ التبرع وانما ذلك تاريخ ان المباد في هذه الافعال عند
جرحه عن القرائن في زمان المفسر هو تلك المعاني الشرعية الحادثة والى ان

من اللفظ اذا التزم هو من المعنى من حيث القطع قطع النظر عما سواه حتى
 خصوصية المشتمل وهذا المعنى من حيث القطع من اللفظ من معناه مكان من حيث هو
 مع علم الصانع بالوضع وتكون من اهل الاصطلاح مطلقا سواء كان المتكلم في
 فان الى اللفظ من المعنى من اللفظ لا يكتفى باختلاف المتكلمين بل باختلاف
 ثم صدور اللفظ عن المعنى من اهل الاصطلاح صار عن المعنى المعنى المصطلح في اللفظ
 حمل اللفظ على صطلح المتكلم الذي هو المعنى في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 خارج عن مفهوم اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 وتعيين صطلح اللفظ على صطلح اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 باصطلاح السامع فاللفظ يستلزم اللفظ المتكلم في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 العام ذات القوام الرابع كمن جعل على مائة على اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 عن اهل الفقه وكذا لفظ الصلوة والركعة والصوم وغيرها من المصطلحات الشرعية
 اذا وجبت استعمال اهل المصطلحات المعهودة من عند المتكلمين في معانيها
 الخاصة الشرعية وان كان صدورها عن اهل الفقه صراحا فمعناها لا يخرج عنها
 المعنى من معانيها بل هي هذه اللفظة كلام الشارع عند من في الحقيقة عن معانيها
 وجدها في معانيها اهل الفقه يدرسون المعاني الى ان يرووا ذلك في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 المعاني الاصلية وقد ظهر من ذلك ان بقاء المعاني الى اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 اللفظ الشرعية امر ثابت محقق ليس لنا في معناه ولا للغير المتكلم وان المعاني

فان

بامكان توجيهه اجمالا وجوبه في المبدأ كورين قال عليه السلام في قوله تعالى
 ان انكار البتة والاطلاق كما هو ظاهر العبارة فكبار ظاهره
 فلا يمكن الجلي عليه وغاية ما للمعنى ان يقول ان البتة لا لاجل اللفظ
 وتوجيهه الى انكار البتة الى اصر فينبغي ان يكون هذا هو المراد وجوابه
 ان ذلك غير معلوم ونحن ان يكون المراد التزديد بان المعنى
 ان اراد في البتة والاطلاق كما هو ظاهر فهو مكابر لا يستحق الجواب
 وان اراد في البتة الى اصر هو غايته توجيه الكلام او غايته ما
 يمكن ان يقال الاعتراض في جوابه ان ذلك غير معلوم في نفسه
قوله هذا غير معلوم لاننا اهل هذا حاله عن قانون المناظر لان الجيب
 فلا يلغيه التثبت بعدم العلم والاحتمال في توضيحه للمعنى في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 اذا المعنى ان عدم العلم كاف في توثيق هذه الدعوى والاحتمال
 يتناقض فيها بناء على ما ذكره من ان الحقيقة لولم تثبت ذلك لزم ان
 تثبت اكثر المقابح الغريبة والعريضة وما ذكره ليس في الاستدلال لا في اللفظ بل في اللفظ
قوله بل الظاهر ان كثرية استعمال الشارع
 هذه الالفاظ في هذه المعاني ان اراد ان
 الظاهر استناد البتة ومن ان المتكلم في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ

كثرة

في اللفظ والاشارة الى البتة ومن ان الشارع والمتكلم في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 كما قلنا ولا يبعد ان يقال ان في البتة كلام الشارع راجع الى اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 في زمانه وذلك بان يكون المراد من البتة كلام الشارع في زمانه
 صطلحا اي في كل زمان او تارة في كلامه من حيث ان كلامه في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 واراد على الدليل المذكور ولا يسلح لك لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 الشارع مكابر بذلك لما يحكي به الجدل لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 البتة في كلام الشارع من البتة عند المتكلمين كما هو الظاهر من العبارة
 كانه لا يرب كما ذكره من انكار البتة في كلام الشارع مكابر باللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 به الجدل وان كان ما علم ذلك اعني جلد في المواضع وجوابه لا طائل من
 بل ان قوله غايته انك تقول ان هذا البتة لا لاجل المواضع فانه لان
 المعترض على هذا التقدير في البتة من اصر صطلح في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 لاجل المواضع وهل هذا الاشارة وان اراد ان البتة في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 مطلقا او محض توجيهه على صطلح ظاهر اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 هذا غير معلوم في نفسه هو الجواب الاعتراض اما قوله في
 في كلام الشارع مكابر لا فان اراد من البتة باللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 المعنى من اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 البتة باللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 وايضا فاحتمال ان البتة لا لاجل المواضع هو اصر الاعتراض في كفاية
 يكون غايته ما يقوله المعترض و غايته توجيه الكلام ان يقال ان البتة لا في اللفظ بل في اللفظ
 ظاهر كلام المعترض هو المعنى الاول بغير الجواب ولا يلام لما انقطع

هذا بناء على ان يكون
 الاشهاد بان
 هو في النص
 ذكر الاشهاد
 لا صلا هو الظاهر
 من كلامه ولو
 جمل بان التفسير
 في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ
 حاصل من كلامه
 في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ
 ان الشارع في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 ان البتة في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ

كثرة استعمال الشارع بالواسطه بحيث يكون اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 استعمال الشارع وخصوص العتبة والاشارة بها من عند ذلك مطلقا
 اذا اقتصر استناد البتة في زمانه الى الاشهاد المتعاضدين في زمانه احسن ما في
 عليه لان العلم بالظهور في حاصلي تحقيق الاشهاد في زمانه المتشروع
 فاستناد البتة في زمانه الى الاشهاد في زمانه لا يكون مستتب
 فيه غير محقق ولو لم يكن في الاشهاد في زمانه الى الاشهاد في زمانه
 بينهم فلكم بالام لا في البتة في زمانه كما هو ان اراد ان البتة استناد الى كثرية اللفظ
 في زمانه ان يري على ان يكون سميا بعيدا للعلم والبتة في زمانه المتشروع
 الشارع لما استعمل هذه الالفاظ في هذه المعاني وشارع لاذلة في زمانه
 اتفاد في بغير ترتيب تدل على المتشعبة في استعمالهم تعالى في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 في هذا الزمان فيكون البتة في زمانه استناد الى كثرية استعمال الشارع في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 فغير ان اراد ان البتة في زمانه استناد الى كثرية استعمال الشارع في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 المعنى من اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 في زمانه من غير الاشهاد في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 وهذا الزمان في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 ان يكون في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ
 الشارع في زمانه لا في اللفظ بل في اللفظ لا في اللفظ بل في اللفظ

حَاجَةٌ إِلَى

[illegible]

فصل

۲۰
فصل

أكثر العقائد الغريبة والعقيدة فلا تم فار هذا الاحتمال لا يجرى من كثير تلك العقائد
بالضرورة وان احتل بها لم تثبت منها بالضرورة التبادر فيها بالضرورة الاصح فقال
قوله واعلم ان هذه المسئلة قليله القالب قد فيها بيان فلهذا العادة
من المسئلة جدا آخر وهو ان صيرورة تلك الالفاظ حقائق شرعية لبعضها
بالبعض لا يستلزم حمل ما يجتمع منها على الغرض في المعاني الشرعية لا ان العلم
عن الشارع بعد تحقق الامر من الوجهين المحل علمها وذلك على تقدير وجودها
يكون الا انه اذا لم يجد عادة الرواة والمفسرين قبل تاريخ نزول الآية لم يثبت
الرواية ولو اتفق منهم على التاريخ كما عاين في الحديث فلا يحمل العلم على
زمان النقل والاشتهار والاعتماد على تاريخ حصولها من كل لفظ ودون
العلم بذلك حرجا للفتاة فالمسئلة قليلة القالب جدا بل قد ينهها **قوله**
عز ذلك من وجوه الادلة ان هذا الاشكال انما يتوجه لو قلنا لصحة
المدونة حقايق شرعية بالعلم والاشتهار من زمان الشارع او بعد ذلك
من بعد استعمالها وكلها خلاف التحقيق فالمسئلة فان مقتضى الوجه الاول
من وجوه الحقيقة الشرعية وهو الاستقراء الذي هو العمدة في هذا الباب
الثاني اعني الوجه المبني على حكمة الواضع الشارع فلهذا الالفاظ في
هذه المعاني وفيها ما يراهم من اول الامر ثم استعمالها فيها على وجه الحقيقة
وعلى هذا الاشكال التزم اصلها فاعلم ان استعمالها في الوصف فان قلت

فوائد الماء والخل

وکلان

وكانت الالفاظ المذكورة حقا من تسمية نقل الشارع وتعيين وجوب تسمية الخاطين
 بها والفرج الموصوف بالآفة ولومها بالنقل الى النيا للقول الداعي الى التامر وتقليد
 ولا نقل بل القول بصير ومباحثا فيها ولغيره والاشتهار فاذ كان ذلك وحصل خطا
 لا يجبر التعهد والدين قلت لا من ان تسميها الخاطين بل تسميها بالنيا لتأويل
 الذي اولد ذلك قلنا مسلم لو كان التعميم بتصریح الشارع كان لتعويل الحق على ما
 وصفت الالفاظ هذه المعاني في حديثها وكرامتها على حواشيها فان
 ما تيقن في دعوى تسمية النيا على ما كان التعميم بواسطة التسمية بالقرين كما
 اشارت لتعليم العاني فلا يلزم فيه ذلك قطعا والجل في نقل الشارع
 على ان هذه المعاني الحادثة التي انتهت ما يتوفاها الى التسمية بهما والالتزام
 بالحقير اليها وكثرة احكامها واحكامها وان الناس يحجبون عن ذلك الالفاظ
 موصوفة بغيرهم من ماء المعاني ويستفون بها وصورة الغرائز وانما القول بل
 فراكهم يذكر الاوصاف المتعددة المعنية للراد في جميع الاستعمالات والاطلاقا
 وكانت تلك المعاني مناسبة لمعاني الالفاظ من اصل اللفظ فقلنا
 الالفاظ من عليهما الاصليتين تلك المعاني الحادثة وعينها ما بانها من اول الامر
 للاختصاص بالعينين مع وضوح دلالة المعاني المراد عن رادع معاني
 في بعض المعاني متعدي والاطلاق في بعض المعاني الغرض منكره والاختصاص
 وجهان النقل بدو النيا الخاطين وتسميهم من كبر حصلا الغرض والاعتزال
 بتلك النقل

تو اسطفا نکه

باسمها اصطلاحات طلب الشرائع وامر ولا يسمى من القاسدة كان وانما تعلم
الاصطلاحات احرار معتبرة منها سائر القاسمات بها ولو كانت اسما للعلم
لصاحبا لها مع فقد علم لم انتفاء المسمى او حتى الكمال به وانما هو
باطل بالضرورة وان الظاهر من قوله لا صلوة الا صلوة الاصلية
الكتاب الصيام من لا يثبت الصيام انتفاء المسمى وانتفاء الامر المذكور
فما يتحقق من الشك والجهل على الصحة بقوله لا يترك الا بغيره وقد وجد
مثل التكاليف الباطنية لا اطلاق الاصل لا اعتق الا في حله فوجب كفاية
لجانب ما في فيه وانما فان العباد اموال توفيقية لا تعرف الا من قبل الله
ولو كانت اسما لله لما كانت حكمه لان المجمع في هذا الموضع هو
والعلم من قولهم العباد اسما لا يصحح حكمه ما هو في وعده ما يتحقق
وقد عاينها بالمراد منها اسما للماهية المحصورة التي اذا اوجدت لها الكفاية
صحة فلا يصح بان الصحة والبطان من معنى الوجوه الخارجية المضاف
الماهيات وكذا لا بد ان انقطع بان الممنوع من لفظ الصلوة ليس الا بالمراد
المحصور اما الصحة فمقتضى ما لا يحسن القول بانها اسما للامر كونه
استعمالها الفاسدة وانما هي بالصحة والنفس وانما هي بالامر وانما
للمعاني الاعمال التوفيقية والجوارح لا دلالة للعام على ذلك **اعلم** ان لفظ
من هذا البحث تعيين المعنى المراد من الفاظ العبادات المستعملة في خطاب الشرع

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

وكان هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

كالعبادات ولذا ترى يقولون ان العبادات توفيقية دون المعاملات
وتختص بمعنى مثل البيع والاحاق والصلوة والدين والدية والعددية الى
اللفظ والعرف ويصدق ذلك فيكون معنيهم القول المذكور في هذه الفاظ الامر
فلا شك في الاول والظاهر انه لا خلاف بين قسما في وثوق الحقيقة الشرعية
وانما الخاف في ذلك شد وفي الاولين وهو فيها العامة فكلامهم بهذا
جاء على مقتضى مدعيتهم لا اشكال فيه وقد جيب ايضا باعماله ان يكون المراد
بها المعاني الشرعية لذلك الفاظ حقيقة كانت او مجازية وفيه لظن
كثير اما الصريح بانها حقيقة في كل ما عدا ما يتبعه من المذكر واما الثاني
فقد يجاب عنه بان المراد بذلك المعاملات بحسب المشتقة دون البيع
او كونه بالمعاملة الشرعية اي المعاملات الصحيحة بمرعاه وهي التي يترتب عليها
الاثار الاحكام التاتية الشرعية والامر لا الكشف المعاني الاصلية للمعاملات
مخو صها الشرعية في البيع واللفظي والشرعي شوا واحد بالذات يختلف بحسب
الاعتبار فهو موصوف بمصوبها بالوجه المعروف في اللغة العربي وموصوف
ان موصوف بالوجه الشرعي في يتوجه على الاول منها افعال الرافعة لنفس
الشك في ان قوله هو كذا في كل ما عدا ما يتبعه من المذكر اي انهم كثيرا ما
يقع بينهم المشاجرة هذه الخدو لو كانت اصول اصطلاحية محض
وقد فيها ذلك اذا شاع اصطلاحها وانما فان نفع هذه الفاظ من

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

وكان هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

مع قطع النظر عن كون حقيقة او مجازيا ولهذا ما يتأتى فيه التبع من كل واحد من المعنيين
للمعنى الشرعية والظاهر ان هذا الثاني لا يترك اصل المعاني الشرعية لما ذكره لذلك
الافتراض انما يدعى بالشرع استعمالها فيها على سبيل الجواز والتمتع
فبما فيه من التبع وان ذلك المعاني التي لا يتحقق الشرع فيها هذه الفاظ هي
الماهية المعنوية المجردة لشرائط الصحة او الامور التي هي من القاسمة غاي
الامر ان شرع المتبعية في تعيين المعنى الحقيقي ونوعه الذي في تعيين المعنى
واما اصل التعيين فما يتحقق في تحقيق المعاني الحقيقية ونوعها ظهر
فولم يخرج من الجوارح لشرائط العبادات اسما للصحة او الامر
الشرع في تعيين المعنى الحقيقي لها ان المبدأ ومن لا سم هو اللفظ الموضوع
ويمكن توجيهه الى كل عرف المتبعية فان تعيين المعنى العرفي يستلزم تعيين
والظن ان كثر اللفظ على هذه الوجه انما هو من المتبعية بناء على اصل
القول بالحقيقة الشرعية ثم استشهد بذلك من لا صلوة في صان منها ولا شك
فذا **الثاني** قد سمعت قول الفقهاء في تحديد الفاظ العبادات والمعاملات
ايضا من اللفظ كذا وفي الشرع كذا وعليه يمكن ان **الاول** ان هذا الامر
على القول بثبوت الحقيقة الشرعية فان الثاني لها لا يثبت لذلك الفاظ
معنى سوى معانيها المعنوية والعرفية **الثاني** ان الفاظ المعاملات كما
اكثرها باقية على معانيها الاصلية غير مفعولة من الشرع الى معان اخرى

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

الاصيلة الى ما ذكره في تلك التعريفات والمادة وما لا يرتب عليها اثر شرعي اذا
كان ذلك اصطلاحا من لفظ الشارع ولا فائدة بقوله اللهم في البيع والمساواة وتقرير
المطابق في سائر اصطلاحاته اصطلاحا غير شرعي من ارباب العلوم والاصناف فما
تقرر المطالب الحقيقة لا توقف له على هذه الاصطلاحات كما لا يخفى وعلى الثاني انه لو
المقصود بهذه المعاملات الشرعية لوجوب استتفاء شرائط الصحة في تعيينها
مع العلم بغيره من افعالها لا لتقديرها مثلا فالو البيع نقل الملك من مالك الى
بعضه معلوم فلهذا في تعريف البيع على معنوية العوض التي هي في
ولم يتصور الباقى شرائط معلومة من المعنوية كالانقضاء بين وتراضي الطرفين
المعنوية اشتملها على غير ذلك من اجل المقصود للعدالة وان يكون مقبوضين في البيع
غير متفاضلين في الجائز لا غير ذلك من شرائط البيع وكذا ما ذكره في تعريف الا
والجواز والتمتع في الجواز والعدالة والودعة وغيرها من العقود والائتمات فاجاب
قد فسر في جميعها على البعض لم يتصور في شيء منها البيع ولو كان المقصود
تعريف المعاملة الصحيحة لشرائط الصحة لربح ذلك قطعاً وعلى الثاني ان
تقارن التعيين المعنوي والشرعي الصلوة اما ما لا يثبت او من
واحد ولو كان المقصود من تحديد ذلك المذكورة الكشف المعاني الاصلية
بجوازها الشرعية لفسادها والظن ان هذا لا يمكن ان يقال ان كان الفاظ
مشاركة بعضها البعض بعضا لصفاتها كاشراك البيع مثلاً مع العبة ونحوها

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

وكان هذا هو المعنى المراد من العبادات في خطاب الشرع

المعين ومع الاجارة في النقل بعوض وكما سئل في الاجارة مع الجارة ^{في} العوض باناء العمل ومع النكاح في النسلط على المنفعة على وجه القرض وكما سئل في الصلح مع البيع الاجارة والابرة بحسب اختلاف محله وكما سئل في تبيين بعضها عن بعض فتوقف العلم بثبوت احكامها بالصلح عليه نص في القيد الشرعي العام لا على وجه يحصل التبيين بينهما في الجملة ^{وهو} ومن تعلم ان التبيين ما لا يمكن ان يكون اجل الفصول على ما هيها تمام الدعوة في العرفان والعقدان في الجارة ^{وهو} فحسب اعتبارا لشرائطها الشرعية بالافتراض في التخصيص في ذلك الشرط لا يكفي في ذلك بما يحصل التبيين في شرط واحد ولا في اكثر من شرط ^{بعض} فحسب اعتبارا لشرائطها الشرعية وانهم يفترون في بعضها على شرط واحد وما ذكرنا في شرط واحد بحسب الحاجة اليها في التبيين والجملة فاقصصوا فيها ما ذكره في تعريف المعائن لئلا يتبين بعضها عن بعض بوجه عام في الجوده وهذا امر يختلف من سبب الاستفناء في شرط واحد واجتماعها في مكانا باعتبار الوحدة والعقد في كل واحد وان كان المقصود من تعريف المعائن شئ عن غيرها والاصلية فلا وجه للتخصيص للشرط اذا حل محلها في تحقيق ذلك المعنى وان كان المقصود منها تحديد المعاني المستحقة لشرائط الصلح فلا وجه لعدم التعرض للشرائط في تعريف بعضها والاقصا على بعضها من تعريفها في الواجب على هذا التقدير في الجمع فجمعها وان كان المقصود بيان الاصل في الشرع في معنى على شق الحقيقة الشرعية للمعاملة وهو صفة

یوحنا

۱۲۰

کتابخانه

الحمد لله

المستأجر

مظہر

روز

[illegible]

معنى فضيلة العلم اليك كما قاله عاصدا وحاصرا من كون العلم الذي اصابه به من اجل
 الاصطلاح واحد والافاض ترجع عن السائر المسوق الى استقراء الفريضة المعينة
 خلافاً لبقيل الباقى وهو الاظهر لان العلم عن السائل ينضى في الخبر والافاض على ما قام
 فان ذلك من انبساط السمع الكافي العربي في كل ما يحجر به والكس ليس الجارية بين
 بل ان عادة الناس قد سقرت على علمهم بمقتضى عرفهم وعلمهم من ان العلم اصطلاح
 الغرض كما راعى في القصد العلم والفرق في العلم والبيان وقيل بالاول لان العلم
 لا يصلح حقائق الشارح بيان الاحكام الشرعية وهو ما يحصل اذا جردك كلام
 اصطلاح المختار في الشارح لا يعرفه وما وراثة فيهم والامر وكانوا يكلمون
 بهما بما يتولون والمختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار
 ان ذلك لو سلم فاما فينضى في العلم اصطلاح المختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار
 الاصطلاح واما ان العلم اليك لا يحد من معنى لاهو الفريضة وعلمه بقيادة الوعد
 او الخبر والمفروض انما هما وقد يقال ان العبارة تعبير المعنى يعرف
 السؤال السابق اوضح موافقة عن السائل والمثل في قول عن البلد من معنى
 المختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار طبعه بواصل المختار
 ان يريد بها قضاء الحاجة بالمروءة والاهل على المعنى وان ارد بها جرد الالفاظ
 ويختص المقام انما اذا اختلفت تعرف في معنى لفظة حتى يجد لها معاً عدداً
 استعمله في كل تلك المعاني سواء وافق عرفه وافق المختار او خالفها

اعتبر فيه قبل الصلوة استغنى الخدود بأمرها وأبد حولها لمعامله القاسد
 العلم ^{بالحج} كما ذكر فيها من شرط الصلوة ^{والاستغنى} عكسها بما يحرم ^{العلم} قلت
 الخدود لا بد من ذلك ^{من} الخدود كلها عربيتان بالأمم والحدود ^{في} فاق
 التعريف بالأمم إذا كان المتكلم متميزا عن غير ذلك ^{الأمم} عن غير غير فاق
 المعاني المبهمة من الفاظ ^{المعاملة} لغزوها فممنوع ^{من} حيث لا
 تصادق بينها فهي صمازة بنفسها وذواتها فاق حجة التمييز إلى ^{الحدود}
 الترجمة قلت تباين المعاملات بأمرها ليس بمتساو ^{المتساو} لبيانها فخرجت الحدود ^{من}
 سلم من كان العدد إلى شرط الصلوة لصورة التميز بمقتضى الآية وإن كانت
 بالأعمال فالشروع قد يستغنى عن الغزو والعرفان ^{بالأعمال} الاستثناء وعرف
 الشروع ^{بالتبطل} ولم يند طريقه ذلك طريقا ^{من} وتعيين الطريق ^{من}
 وأصل ^{المحصل} هذا ما تميز العلم ^{من} فهدى المقام وهو تعديل فظ ^{من}
الثالث قد عرفنا أن الواجب من الفاظ الشرع على المعاني المبهمة
 منها جمل الصدور وإن المناظر ^{من} تفصيل مراد السان ^{من} فهم الحاطين للغير
 واللازم من ذلك وجوب تفصيل فهم الحاطين ^{من} ظاهر الخارج ^{من} الحاطين للغير
 ظاهر إذا كان الظاهر للفظ الوارد ^{من} قبل الخط ^{من} ما ثبت فيه الوصف الشرعي فإن
 الواجب من الحاطين ^{من} التخصيص ^{من} التعريف ^{من} قطعاً ^{من} أما إذا لم يثبت ذلك ^{من} العمل ^{من} العرف
 من أصله على العربية أو لا تنقل ^{من} الموروث ^{من} المعين ^{من} محضه ^{من} فإن ثبت ^{من} في عرف ^{من} الصدور

14

باب الثانی

الظاهر

۲۵۷

كبره سوا هذا العرف ثالثا ولا اشكال في صحة هذه الاستعمالات ولا في كونها على وجه الحقيقة
اذا كان المحقق وضع اللغة المعنى دون العارضة بغيره وبغير الموضوع له ولو كان الاشكال في
الاستعمال للمخاطب في المنهاج طبع وعرف بل الخطاب على وجه الترتيب المعقولة
وانه قد فاضل على كل حال لثبوتها في الكلام وفي اذا امر بالمرئيه او لم يكن
هناك من يميزه فتنص في المنهاج طبع ولا يخفى اما ان يكونا على وجه
الاصطلاح او جاحليا او امكرا عالما والمخاطب جاحليا او امكرا عالما
العلم فاحسانا يكونا العلم بالعلم لا العلم بالآخر او جاحليا او امكرا عالما
عرفت المنكسر من جهة اللغة مطلقا وكذا تعيد من عرف في اطبع من جهة
وعلم المنكسر بحقيقة العلم لاذا كان المقام مقام البيان وكان المنكسر
وسبق ما عدا ذلك من جهة الوجه الاول بتقديم عرف المنكسر الثاني بتقديم عرف
المخاطب الثالث قدمت تقديم عرف بل الخطاب الرابع قدمت تقديم عرف المنكسر
عرف بل الخطاب الا في عرف المخاطب من تقديم عرف المخاطب في اوله
البلد الا في عرف المنكسر الثاني قدمت تقديم عرف بل الخطاب الاصطلاح بالعلم من سلك
عرف المنكسر بل الخطاب من تقديم عرف بل الخطاب اذا خالف عرف المنكسر من سلك
جميعا التام من تقديم عرف بل الخطاب اذا خالف عرف المنكسر الثاني قدمت تقديم عرف
خالف عرف بل الخطاب لما في الموضوع من ذلك بل لا يخلو ولا يرب تقديم عرف
المنكسر مطلقا سيما اذا وافق عرف بل الخطاب والوجه في ظاهرها

قال

ان يدل

وهذا

وهذا كما اذا ثبت القطع في زمان الصدور وما اذا لم يثبت ذلك فانما في
العرف واللغة والاشكال في العلم والاشكال في اللغة والاشكال في العلم
الوضع ما لم يزل على حاله وكذا في العلم المتقدم من تعيين مبدء النظر والاشكال
تاريخ الصدور وانما في اللغة مع السبق وعلى العرف من الحق ولا يبعد
في تعيين المعنى باحدا من من تعيين مبدء النظر ومعلومه الثاني في العلم
تأخر المنكسر عن العلم اما اذا اعتد المعنى ولم يعلم مبدء النظر لا تأخر
فقد اختلفوا في الترجيح على احتمال الحقيقة الترجيح من تقدم اللغة
بالاصول في علم المنكسر من تقدم العلم بل لا يستغنى فان تتبع الخطاب
الترجيح كما شغل عن ان طريقة الشرح في طريقة العرف والمخاطب والمخاطب
دون اللغة والمخاطب باللفظ على ما كانت في العلم لم يعلم قبل ما الثاني
اصليا كان او طاريا ومن العرف الطاريا لم يعلم تأخر عن زمان المنكسر
باقيا كان او جاحليا وبغيره عن محل النزاع ما علم في قول من ان السماع وكذا ما
علم في بعد زمانه فان حمل الخطاب في الترجيح على حد هذه المعنيين من
ورما يوزن من طلاق كلامهم في هذا المقام ان النزاع واقع في كل واحد من
زمانا من المعاني المتبصرة العرف ونقص ذلك تقديم اللغة المعقولة قبل اللغة
على الله لعل بترجيح اللغة والعرف المجمل بعد على القول بترجيح العرف فبما
عني الشرح وينبغي ان يعلم ان المعاني المتبصرة في اللغة تختلف حسب

فان

الاشكال

الصدور

في

ان طريقة السماع في مخاطبته ومخاطبته بطريقة العرف دون اللغة فكيف
فيبقى القطع بتقديم المعنى المعقولة اذا كان المتبصرة احدا العرفين الذين
عادتهم على الافتقار الى لغة القرآن والحديث كالمعقولة والمعقولة وابن الابرار
او مع ترجمه في العرف المعقولة في حديث الاكابر فانما في الترجيح بعد ايراد قوله
الاكل شك في المعقولة في كل من استوى ناعدا على المعقولة وطا
والعامرة العرف المتكفي الا من مالت نحوه متعلل احد شقيه والباء فيه
من الحوائج واصلة من الزكوة وهو ما يثبت الكسب من كونه او كونه مقصودا
بالفعل على الوعاء الذي تحت معنى الحديث اني اذا اكلت لم اعد ممكنا
من يربد الاستكسار من كل بلغة فيكون هو في المستوفى وقال في القفا
قولهم اما انا فاما اكل شك اي جالس من الماكن المجمع ونحوه من المعقولة
لكثرة الاكل بل كان جلوسه لا كسبه في اعتقاده من يربد ولا يمكن
الميل على شق كما يظفر عوام الطلبة انتهى ويظهر من بعض المعقولة ان التوقف في ذلك
بل الميل الى ترجيح المعقولة على اللغة وصفه ظاهرهم اذا اعتدوا في الترجيح
تعيين الحان وهو بيان الاول ما تعين بعد الترجيح وكيفية الترجيح
الصاغر عنها من دون حاشية الى خصوص ما يتعين به المعقولة الجازية من
الحجرات الثاني ما يقتضيه المعنى الجازي في ترجمة المعقولة ولا يخفى
في ترجيح الصاغر عن الحقيقة وهذا التسمي ليس صاحبا في الاصول

في

ان

وكيفية

الاشكال

المعقولة

مثل

المستك بالعلمة مع القطع ابتداء ذي العلمات وعلوم الجد في المنطق
لها مع القطع بوجه **الثاني** كونها أقرب إلى الحقائق الحقيقية المقعدة وهذا
الما حصل بها الحقيقة كونه مظنة لا مشكها في الحقيقة للعلمة بوجه بواسط
البناء ورفان قوة العلاقة في الحجاز وشرط المناسبة من العلم والحقبة
فليس في العلم المقضية العقلية والشرط والبناء من حيث الحجاز من حيث
للحق الحقيقي وأقربها لواقعها من حيث استعمال الكلام ولكن هذا هو
في الحجاز ورفان حيث كان القرب من الحقيقة سببا بعيدا في التفسير من حيث الحكم
عدم العلم بالبناء والواسطة إذا تميزه للإشارة بالبيان في العلم بالبناء
كما انما في العلم ورفان كانت الواسطة التي هي الاشتغال بها أصليا في التبيين
توقف الحكم على انشاء العلم بعد صحتها لا كان موقعه على عدم العلم بالبناء
واسطة **الثاني** واحتصنا في التبيين في الحقيقة بوجه العلم إلى الاشتغال بالبناء
معلوم قد يقال ان القرب من الحقيقة سببا بعيدا في التفسير من حيث الحكم
الشبهة وتسلطها وذلك بان في الحقيقة إلى الحقيقة بوجه العلم بالبناء
الاشتغال في اللفظ الموضوع لما تباينها في الحقيقة بوجه العلم بالبناء
عليه من العلم بالبناء من حيث العلم بالبناء في الحقيقة بوجه العلم بالبناء
في المنطق كما ان اشتغالها في الحقيقة بوجه العلم بالبناء في الحقيقة بوجه العلم بالبناء
فلا يلزم من العلم بالبناء اشتغالها في الحقيقة بوجه العلم بالبناء في الحقيقة بوجه العلم بالبناء

تجمل

الواسطة

لأحد

منه كيد ولو وجب العلم في ذلك لوجب العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
الشرعي وعلى العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
على ما يشهد به العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
وذلك لكونه واحدا في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
وليس في العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
يكون واحدا في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
هو الاصطلاح وعلى التفسير من حيث العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق
مقابل الاصطلاح إلى العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
وكان موافقا لاصطلاح العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
ولكن لم يوافق في العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
امرا واحدا في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
والا فان كان العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
هو الذي المقطع في العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
يتبين من المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق

تأخر

أي الخاطئة

مخالف

لأحد العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
وكذا في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
على العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
يقول ان القرب من الحقيقة بوجه العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
مظنة لا اشتغالها في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
من حيث العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
ثم علم ان العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
على المقادير عند هذا وعندها في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
عليه والاشتغال بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
وقد يقال ان العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
او جميعها وعلى معنى آخر علم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
مخرج والحق في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
على العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
اللفظ وبناء وعندها في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق

لأحد

الاصطلاح

مخالف في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
على العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
مع اتحادها او كونه بمنزلة الواحد كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
والاختلاف فالعلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
كون اللفظ الواحد كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
امر سبب في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
الكيفية في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
حكم المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
فان المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
العلم بالبناء في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
الأجسام والافان في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
والاصطلاح في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
الاصطلاح في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
لاحتلاف في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق
فان المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق كيد العلم في المنطق

اصطلاح

العلم بالبناء

أحد

غير صحيح فليس سقوط الكسوف حتميا باعتبار ذلك الخطأ وهو خطأ بالانقراض
 لغيره وهو الخطأ وتناولنا في الكلام على الأصل كما ذهب إليه بعض العامة لا يمكن
 توهم ثبات الحكم للعامة فيقبل الخطأ على ما يقتضيه اصطلاحهم كقولنا الخطأ
 القول من وجه البصر كقولنا الخطأ من وجه البصر كقولنا الخطأ من وجه البصر
 الحق بالعلم من وجه البصر كقولنا الخطأ من وجه البصر كقولنا الخطأ من وجه البصر
 مع ذلك قد عرفنا بطلان القول على الأصل لاعتبار ما يلزم من احتساب الكسوف
 من الفساد في القول بعموم الخطأ على تقدير صحة الجدي بطلان في صحة هذا الكلام
 وقد يتوهم ذلك بناء على تقديرهم عرف الخطأ بأنه المراد وجوب حمل اللفظ أو
 من الخطأ بل هو حمل طائفة أي المذكور من الخطأ المحض كطائفة على هذا المحض
 ومجموعه اللفظ للخطأ في اتحاد عرف الخطأ كلفظ الخطأ فلا يلزم احتساب معنى
 الخطأ لو اختلف في ذلك من عرف الخطأ طبع الاختلاف وذلك حكم ولا اختلاف في الحكم
 اختلاف اللفظ والاصطلاح إذا لم يوافق اتحاد اللفظ والاصطلاح في اتحاد الخطأ
 فنقول **قوله** الأصل في اللفظ أن يكون مستغنياً عن وضع له حتى يستلزم
 لا يثبت في اللفظ إذا كان حقيقة فخصه بما لا يفي معنى آخر لا يرجع على معناه
 الحقيقة من حيث هو بل هو الذي لا يوافق اللفظ فيكون اللفظ هو اللفظ فلا يتم
 الحمل على معنى الوضع من اللفظ لأن المعنى الحقيقي هو الظاهر من اللفظ عند
 الظاهر من اللفظ من كلام الحكم لا ينافي ذلك غير الظاهر من اللفظ فيصير
 اللفظ

اللفظ
 في الأصل
 في الأصل
 في الأصل

منه

الآخر بالمثل وتكليفه بالاطلاق وانتفاء العلم في إرسال المرسل وإن كان الكسوف
 فإن العادة العظمى فيها حصول النظام بتبليغ الأحكام الموقوفة على الخطأ والافهام
 ولو لم يكن وما استلزم من سلب التبليغ في بعض أحوالهم وطاوع من سلب التبليغ
 من حيث الخطأ ما خطأ به من سلب التبليغ في بعض أحوالهم وطاوع من سلب التبليغ
 على الحقيقة فيجب التوقف أو على الخطأ في الحكم بالاطلاق على ما لا بد من وجوب
 لا يكون إلا للجمال اللفظي ومردد اللفظ في بعض المراتب والحكم كقولنا الخطأ بالاطلاق
 محله ضرورة من جهة ما بها وبما بدأها يمكن به إلى حد ما وكذا الاتفاق على
 اللفظ الحكم الذي لا يوافق الأصل في الحمل والامتناع في ذاته فيقتضي كونه الجواز كما
 في ذلك اللفظ وفساده ظاهر من حيث هو في بعض المواضع لفظ المعنى ثم يكون لفظ المعنى
 له بوجه لا يصلح في ذلك اللفظ لأن اللفظ إذا جرد عن الغنية فاعلم على ما
 أو جازة لوجهها معاً أو على أحد منهما والتمتداده اجتهاداً بالاطلاق من جهة الجواز
 الغنية الصادر عن المعنى الحقيقي والمقصود اتفاقاً في هذا فيقتضي الحمل على الجواز
 عليه فيقتضي كونه اللفظ حقيقة في وجه الحقيقة والجواز أو في ترك بينهما وهو
 باطل بالضرورة والاختلاف عنها فيستلزم تقيد اللفظ بالاطلاق لفظاً لمعناه
 والمقصود من اللفظ في اللفظ الحقيقي كقولنا الخطأ بالاطلاق في اللفظ
 أن يكون محمولاً على معناه الحقيقي حتى يدل له اللفظ بالاطلاق الجواز وهذا أحد وجهي
 قولهم الأصل في الظاهر في الحقيقة وقولهم الجواز على الجواز الأصل وحاصل اللفظ

اللفظ في الأصل
 في الأصل

فمنع كتاب الذي يرفع لفظي ما يعرف بكون اللفظ حقيقة فهو نص في اللفظ
 وقوله في ذلك أن يكون معلوماً من صفة الضرورة وتلوه من القوة أن يستعمل
 اللفظ في بعض القوائد ولابد أن يكون في وجهه مستعمل في اللفظ
 حقيقة وقال في فصل الأمر بعد اختيار القول بالاشتراك في الوجوب والندب
 لا شجب في استعمال الصيغة الأمر في الإيجاب الذنب معان الغيرة والعقار القول
 والسنة في استعمال الصيغة الحقيقة وما يبعد عنها بطلان قوله في استعمال اللفظ
 الواحد في اللفظ أو الأسماء الكسوف على اللفظ الواحد في اللفظ على الحقيقة
 ذكر في بعض المراتب والتكرار والقرابة والواحد في اللفظ الواحد في اللفظ
 الجواز وغيرهما من اللفظ الحقيقة بهذا الباب وبالجملة في هذه الدعوى قد كثر
 ضل السيرة في قضايا الكتاب المذكور وغيره وقد نص في كتابنا على ما هو
 مسألة اللفظ الواحد في الكلام كما هو دأبه وعادته ونحن نقول من كلامه كونه والاستثناء
 في مقام الاحتجاج من ذلك بما يتوهم عليه من النقص في اللفظ الواحد في اللفظ
 هذه المسألة في مقامين **الأولى** اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ
 وبما يتوهم من اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ
 آخر الحقيقة والجواز العام لا دلالة له على الخاص فيقتضي الحكم في هذا المقام
 في المسألة فلو كان هو أن الاستعمال لا يدل على شيء من الحقيقة والجواز سواء كان
 الجواز أو مستقلاً أو متجسداً في ذلك أن هذا هو القول المشهور

اللفظ في الأصل
 في الأصل

إذا كان حقيقة في معنى جازاً آخر ثم اطلاقه الكلام من دون قوته بل الجواز
 المحكوم عنه الحقيقة والجواز فأننا لو اوجب على الحقيقة دون الجواز فحصل الحقيقة
 بهذا الوجه السابق ويظهر من قولنا في وجه اللفظ الواحد في اللفظ الواحد في اللفظ
 على الحقيقة والوقوف في عين المراد من اللفظ إذا دار بين ما هو عليه ما ذهب إليه
 بعض الأصحاب في بناء ذلك بل هو مما لا يوافق الحقيقة في ترجيح هذا الجواز
 بغيره من الحقيقة بل هو كونه جازاً بالخصوصية وتتميز عن غيره ما لا يشبهها من الحقيقة
 أو العقاد ذلك لأننا في أصل الحقيقة وجعلها باللفظ الذات اللفظ
 المقصود كقولنا الجواز على الجواز الأصل كان القول بترجيحها من اعتبارها
 إذا كان راجحاً أو مساوياً له ون هذا الرجحان كان راجحاً مع قطعنا عن اللفظ
 في ذلك وأما إذا استعمل اللفظ في وجه الحقيقة فبما جازنا العقاد
 الحقيقة والجواز وحصول الاستثناء في حقيقة الوضع انتفاءه من حيث هو الحكم
 بالحقيقة في الاستعمال فيكون الأصل في إطلاق الحقيقة بهذا المعنى أيضاً
 اختلف العلماء في ذلك ولم يثبت بين القائلين بلفظها والاصوليين بما أشاء
 الحكم بالحقيقة من اتحاد المعنى المستعمل في الحقيقة والجواز مع نفعه وذهب
 السيد المرتضى وجماعة من القدماء والقول بالحقيقة مع ذلك أن هذا الجواز
 ومقتضى ذلك أن الأصل في اللفظ المتعلق بالمعنى أن يكون مشتركاً بين معانيه
 كلها لا أن يتحقق لنا في ذلك الجواز باللفظ الذي يشترط في الأحوال الدال على

اللفظ في الأصل
 في الأصل

ذلك الكلام منكروا كتب الأصول والحقائق على يد عبد الله الكوفي وهذا فاسد
فقط فان افهمنا وهو الأصولي لما قالوا ذلك ردا على من زعم ان الاستعمال
على الحقيقة عكس كما ذهب اليه المبدعي وموافقا لما روي عن كثير من المتقدمين
ان الأصول والاطلاق للحقيقة هما في الحقيقة واحدان والجارح خبر عن الاستعمال
وذلك اذا تحقق وصف اللفظ المعنى وسلك من غيره ولو ان الأصول عند فهمهم حقيقة
وصورة الاتحاد والحقيقة والجارح عند فهمهم ذلك والجارح من قولهم ان
الاستعمال في اللغة على الحقيقة لا مطلقا لانها خبر الحقيقة والجارح في اللغة على
أوضاع معينة فلا يمكن إثبات الحقيقة بمجرد الاستعمال كما يدعيه لنا بل هو بان الاشتراك
بل بالادراك الذي هو من أوضاع خبر عن الاستعمال الاشتراك بينهما بينهما وبين الجارح
وان الاتحاد المعنى المستعمل في بنية الأصل فيه عندهم يقتضي كونه استعمالا
حيث هو استعمال بل يمكن ان يكون في الجارح الظاهر والظاهر ان الجارح اعم من ذلك
وهو على النظر في استعماله في قوله او الاستعمال في مقتضى المعنى لا يدل على
الحقيقة بل يحتملها والجارح وان كان استعمالا للمعنى الواحد اعلمها وهذا
قول الشريف ومما استعمل اللفظة في الاستعمال والاشياء التي استعملت في الاستعمال
والدلالة على الحقيقة اولها ان اقتضاء الحقيقة من الاستعمال في الواحد من الاستعمال
الجارح في الاستعمال في الواحد والجارح في الواحد والمقتضى في الدلالة على
أوضاع من الدلالة استعمالا على الحقيقة من مقتضى ظهورها في اللفظ المعنى

اول

حلہ

المعنى

金

[illegible]

اشتهاء والنقص

تلك الحقيقة وإذا انتزعنا احتمال الخصم كان المراد تلك الحقيقة التي لها أصل
تصل إليها المصطفى من اللفظ وهو فهم معناه بما هو مقتضى ذلك إذا أصل
من اللفظ هي الحقيقة القائمة ولما أملا ذلك فهو خارج عن الأصل ولا يوجب عليه
اللفظ دليل ولا زمان أكثر أو أصولين فقد روي في الأصول على
القول في الأصلين ملاحظة هذه الخبيرة بعض ما يتوصلوا الوصول
الحقيقي من قول الحقيقة في كل مرقة الخيرة وصح حكمها والاتفاق على
تقديم الحقيقة فيها وما راجع الخيرة فمسائل العلم قطب تقديم الحقيقة في
المجموع من نقلها من المفسر والزموني العلم وأيضاً المسألة من كل ما فيها
أن الحجة على خلاف الأصل لإدراك الحقيقة من الأصلان يصح بعضاً
علوياً في الحكم مما يطبق على المعنى الثاني وهو الأول أو الثاني التام في
حكمه من الأصل إلا ما حصل التام في حال الخطاب والزم من جهة وجهه على
حاجته فكان حقيقة فيه ووجهه لها كحقيقة في المعنى فثبت على الحقيقة وال
لزم التام وتوقفه على وضع سابق ونقل علاقة والموقوف على الأول على
وقال في المنهاج الأصل احتياج المراد من اللفظ المتأخر المتأخر المتأخر
والأصل بالمراد من العلم أن أصل الحقيقة هو الاتفاق عليه جميع الأصول فإذا
كان المراد من كلامه الحقيقة جميعاً كان ذلك ما أجماعاً فثبت الاتفاق في الحقيقة
الثاني كما هو الخطأ وبدل على ذلك صريحاً أن العادة في ترتيبها على المنهاج

۳۴۵

مستند

تحت

خلف

حلال الأصل بالانفاق على الأصل الحقيقي استشهد على ذلك بما حكى عن ابن عباس أنه
 قال إذا كان الفاعل طارحاً حقاً في المكان شخصاً في بيت فذا الوجدان طارحاً
 أي أي اخترعها أما الأصح إن قال ما كنت أعرف الدعا حتى جئت به يقول أي
 دهاها أي ما كان قال فاستدوا بالاستعانة بالحقيقة ولو أعلمهم الأصل لكن
 لما سأل ذلك وأطلق الكلام على صحة المخاد المعنى بالمشاهدة الخاف في
 وأخيراً لا أكثر ومنهم العلامة زحان الجار على الاشتراك مع أن اللفظ من الحقيقة
 وهذه المواضع الحقيقة لكن ولذا كان ذلك من الغلط في الجاز والاشتراك
 الذي كان بينهما وبين الحقيقة والدليل على أن الأصل الحقيقي صحيحاً على أصله في
 لا ما بين وجوه والدليل على صحة استعمال اللفظ في المعنى الواحد حقيقة في قوله
 المشاهد مما حوّل الناس المعروف من عاداتهم في فهمه في جحد واللفظ يطلق
 الفع على معنى واحد لا يستعمل فيه اعتقاداً من موضوع له معنى لا أكثر لا يفتقر
 فذلك والبرهان في الفهم يعقد من وضع اللفظ المعنى ووجهان في
 مستقر فيه من عرض لهم الرد في ذلك بعد ظهور الشك فإن شرط اللفظ
 بطريق الضمير وهو من أهل اللغة وإنما تعرف الفاعل بالاستعمال لا بأمرها
 وبواسطة الرد في الفاعل كافي في تمام الإطلاق لا أكثر أي من طريق اللغة
 من أهل اللغة يستعمل اللفظ ويلابون به معنى يرجع عنه كونه حقيقة لكن
 موضوعاً لا أكثر وكل من حصل العلم بوجه على أن تضمنه يتبع استعماله لا

٣١

تاریخ و بعضی از امور

عليه السلام

قصہ

١

برای

٢٤

46

عليه السلام

کتاب

۲ کلام طین

الواقع في فرض ان المستعمل واحد ليس لقين ان يكون المستعمل وهو
المستعمل قطعاً وأعلم بالمعنى المراد في مقتضى الفرض لا يتناقض
بالاصل الاول فان كل من الوضع القرينة امانة مستعملة بالمراد فلا يخفى
اجتماعها في فرض واحد فان المقسم نوار العدل وان اجتماع الامارات
اعتبر الجمل بالمراد لان مرحة الاصل المدرك وانما يظهر اذا كان المراد مشتركاً في
لاحاجته الى التثبت التثبت بالاصل للثبوت بالقرينة فاعتبار الجمل بالمراد
لغاكمة الاصل وليس ظاهراً فله عتله ولا يعبدان يكون المراد من الجمل
بارادة المعنى هو فرض كونهم جمل الارادة بان يقطع النظر عما يدلى على انه لم يلق
الى ذلك حتى يصح الاستعمال الى الاصل وهذا كما في جمل لفظ التثبت عليها
بالوجه المقتضى فان في كل دليل بهما في فرض المقسم لا يقطع النظر عما يدله
من الادلة الخارجة يحصل بذلك الدليل الجمل بهذا المعنى لا يتناقض العلم لا يخفى
المراجع ان المعنى اهل في بيان الوضع وتفسيره هو الاستعمال بطريق التزديد
بالقرينة وما التصريح بالوضع كان يقال وضعت هذا اللفظ لهذا المعنى وهذا
اللفظ موضوع لهذا المعنى فذلك غير معهود منهم بل لا يمكن تحقيق ذلك في
وضع الاعلام والقرائن في الحقيقة اما الاصلية فظهر في تعريفها
هو التزديد بالقرائن والعلم بالوضع بهذا الطريق لا ينفك عن العلم بالاصل
ومع ثبوت الاصل في الوضع والاستعمال فلا ريب في ثبوت الحقيقة **المراجع** الحقيقة

التثبت
كلمة
المطلوب

عدمها لان العلم لا يرد منها في كل النزاع والاحتمال الحقيقة لعدم شرط
الحجاز فان قيل لا يخفى في الجواز وجود العلاقة بل لا بد من اعتبارها والاستعمال
والالتفات اليها والاصل عدم ذلك قلنا الكلام هنا في اصل الوضع من وجه واحد
ولان في بعض الثاني دون الاول في غير هذا الاصل واما الالتفات الى المصنف فذلك
امرا لازم على كل حال اذا كان الالتفات الى العلاقة الجازية في الثاني الوضع
الحقيقة فاصل علم الالتفات الى العلاقة معاد من باصل علم الالتفات الى الوضع
فيحصل التناقض بينهما او سبق اصل علم الوضع سلباً عن لغا في الثاني على الجمل
والعزة فان اكثر العزة اللفاظ المستعملة في معان متعددة مجازاً فيما عدل واحد
منها وما هو حقيقة في اكثر من معنى واحد فلهذا النسبة الى ذلك بل لا ينبغي
التركيب من به المحققون في عدمه بتبع العزة والاستعمال الواردة ومن كان الجمل
غالباً كان الجمل عليه متعين لان المتبعية في العلم التعليل الجمل في كلامهم ومن جمل
بالمعنى الذي ذكرنا في العلة الجمل على الاشتراك وهي بهذا المعنى لا ينبغي ان
توقع خلاف بعض من وضع الاشتراك في التبع عليه جوابه ويوقع من كلامهم
اطلاقاً على الجمل على معان اخرى صادرة لا لانه الاستعمال الجمل في العزة
اكثر من الحقيقة الثاني ان استعمال اللفظ في اكثر من معناه حقيقة وعلمية
هذه من المعنيين ممنوعاً بل لفظها بل يقطع فسادها اذا لا ريب في اكثر من المعنى
التي تدبر في اكثر الناس في اول فهم ومطالعة لم ليست مجازات وان كان اكثر

تدبر
معنى

من الجمل في جميع اشياء الشك بيان الاولوية الى ان يتوقف على نقل المقسم
الى غيره لعلاقة بينهما في القرينة في الجمل يستدعي اموالاً بغيره وصعدوا المعنى
ونقله عن الآخر وعلاقة بين المعنيين ومن يتصور من غير الاولوية الحقيقة
انما يتوقف على الاولوية خاصة فكانت الى **القاسم** اللفظ المستعمل الذي هو واحد
المستعمل ومنه ذلك المعنى عند الاطلاق اذ لفظك معنى اخر حتى يسبق في العلم
وبناء المعنى بل الحقيقة فان قلنا ان هذا المعنى المستعمل في فرض لا يتحقق
ما في ذلك من اللفاظ المستعملة في ان يستعمل اللفظ اكثر من معنى ووجه **القاسم**
لفظ لا يستعمل الا في معنى واحد وان كان يمكن اعتباره الاكثر من اللفاظ ما بين لنا
القطع بكونه كذلك قلت بل المراد من اتحاد المعنى المستعمل ان يستعمل اللفظ في
ولا يستعمل في غيره اصلاً لا حقيقة ولا في احدى احواله وان جزم في ذلك اللفظ في
بل المراد من ان يكون المعنى الذي يحتمل كون اللفظ مستعملاً فيه على وجه الحقيقة
سواء استعمل في غيره على سبيل الجمل لم يستعمل في غيره اصلاً وهذا في الواقع
كثير جداً فلهذا **المقام الثاني** في حكم ما زاد على المعنى الواحد قد عرفت
الحال في فرض ذلك وان اكثر من على نهار خلاف ذلك فيكون واقف وحسب
بانه حقيقة انهم في المشهور الاول ان الحقيقة موضوع في العلم بالاصل
والاصل عدمه واما الجمل فانه وان توقف على الوضع ايضاً الا ان الضم لا ي
يكفي لاختصاص الحقيقة الثانية الى هذا معارض يتوقف الجمل على العلاقة والاصل

المعنى المستعمل

اقول اننا في الخطأ والشك على ادعاء بعضهم وذلك ايضا فيما قلناه
من الخطأ لا يستلزم الاطلاقاً فان قلت المقسم لا يصلح في علم الاصول هو الجمل
عن اللفاظ القرينة والحدوث والعالم في طهي الجمل لانها في اعلى طبقا في العلم
وارتباطها بلفظ الكلام وارتباطها على الجمل باسم العلم للفظا في العلم والكلان الزا
التي لا يحصل الا بوجه الاستعارات والكتابات اذ بدون ذلك يكون الكلام مفيداً
لاصل المقسم من دون اعتبار امره اذ عليه يكون بليغا ومن ثم كان الجمل
هو العالم في كلام الخطباء والشعراء فان هو لا يردوا وان يكون كلامهم
من نفعنا في كلام غيرهم ولا يحصل ذلك الا بتلك اللفاظ المبني ولذا في الجمل
المفولة عند الجمل ان الزا والافتقار والاستعارات العالقة فالكثرة في معانيها في
حتى صارت هي في العالم على كلامهم قلنا ليس شرطها بل لغة الكلام خلوة
عن الحقيقة ولا يردده على سبيل الجمل والاستعارة فان غلط البلاغة في
الكلام مطابقاً لمقتضى الحال مع النظم التاني في سلاسة عما قيل في
ولا يربط هذا كما يحصل الجمل ان قلنا بالحقيقة بل لا يحصل الا بما اذا كان
المقام مقام البيان والتوضيح فان المطابقة لمقتضى الحال لا يمكن تحقيق
الا بالحقيقة والتوضيح كيف وتكون استعمل الحقيقة صانها البلاغة في ان
لا يكون الكتاب اكثر من شئ علمه اياه اصلاً ولا يكون الكتاب تمامه بليغا
بكم بالقوة فان القرآن في اعلم طبائط طبقات البلاغة الذي هو حلة

اقول

مهم

الاجاز ومع ذلك فليس مقصود على الجاز لما كان من سلفه على الحقيقة بل فيه
اكثر من ان يحصى في بيان اريد ان الجاز في البلاغة فهو مع صفاته
لذلك الغلبة فاسد بما عرفت على بيان الشرطية ان اريد ان البلاغة في
الكلام انما يحصل على الجاز وهذا مع خصوص كلام الشارح ان الغرض من
غيره بيان العلم دون الاجاز والاهتمام بالنسبة التي هي في سؤال
الحقيقة والجاز والبيان ان الغالب في الفاظ القرآن والحديث هو الحقيقة
وان الجاز فيها قليل جدا بالنسبة اليها خصوص فيما يتعلق منها بالاحكام وفيه
الجاز من كلام بعض البلاغ كالخطباء والشعراء على تقدير ان لا يقتضي عليه
في كلام بلغة فان مقاصد صد البلاغ تختلف وربما كان الجاز في
مقاصد بعضهم فذلك استعمال في كلام ذلك البعض وغيره ثم ان الجاز
غلبة الجاز باحد هذين المعنيين مطلقا وفي كلام البلاغ قد لا يكون
ترجيح الجاز على الحقيقة فان غلبة الجاز على الحقيقة لو كانت التقدير عليها كما
احسن الجاز انما بالتقديم على الحقيقة واكثرها بالترجيح عليها تخصيص
الغرض فان لم يكن في الشيء والغلبة على ما يفرض في انواع الجاز
وتقبل المشهور ما في عام الاود خصص من ذلك فقد اطلق المصنف على
عمل صيغة العموم على حقيقتها التي هي الاستعانة في كلامه بغيره لم يفت
احدا في شيء من التخصيص كونه والجملة عارفا على الجاز على الحقيقة فضلا عن

موجبه

بوجه

يرجع به الجاز وايضا لو كانت الغلبة مقصودة لا يرجع له ان الاستعمال في
منه عن الاعطاء وتكون الحقيقة في الاصل لا يرجع عن مجرد اللفظ عن اللفظ والظاهر
باطل في ضرورة ذلك المذهب فان قيل جازا للغلبة هنا لا واجب تقديم العلم
وتتجسس ونحو ذلك منهم يستدل به بانهم في غير هذا المقام وهو الفرق بين هذه
الغلبة وبينها حتى احتلوا في اقتضا التقديم وعدمه فذلك العلم
ان الغلبة المقصودة للترجيح هي الغلبة التي هي غلبة الجاز ليست كذلك فانها كما
جاءت في تخصيصه وان الغالب على الحقيقة هو حسن الجاز كما جاء في تخصيصه
غلبة استعمال الجاز باحد المعنيين لو اقتضت الترجيح فانما يقتضي رجحان
الجاز لا رجحان كون المعنى المذكور في جازا كما هو الظاهر الا ان يدعى ان
مردوم الثاني وفيه تأمل الثالث المعنى الجاز في اللغة اكثر من المعنى
ويبقى القطع بغلبة الجاز بهذا المعنى ان اريد بالمعنى الجازي ما يصح استعمال
اللفظ فيه جازا وان لم يستعمل فيه بالفعل على خلاف الاصطلاح واما اذا اريد
معناه المصطلح بالمأخوذ في تخصيصه الاستعانة بالفعل فالعلم بكون الغلبة استعانة
الغالب بالافعال على الحقيقة وهذا هو الجاز وليس من ان يكون الجاز اكثر
من الحقيقة السر ان المعنى الجازي لكل لفظ اكثر من معناه الحقيقة وهذا غلبة
الجاز بهذا المعنى ان اريد الجاز الجاز بالضرورة وحمل الحكم في الغلبة المذكورة
على الغالب الذي يحق للغلبة كما لا يخفى ان استعمال اللفظ في معناه الحقيقة

ان

الجاز باحد المعنيين الاولين كما يشير الى المقول فيهما حكم من حفظ اهل
على الغلبة باحد المعنيين الثانيين المتأخرون بهذين المعنيين الذي هو
من كلام بعض الاصويين حيث اطلقوا القول بغلبة الجاز وتلقوا القول في
حكمها به عن صحة قولهم في مقام الاستعداد وجعل ذلك في ظاهره
وكذا سبغوا الشافعي المتوهم من كلام الاصويين والفقهاء حيث لم يفرقوا بين
الاصول والاطلاق للحقيقة وادعى ان اكثر المعاني في الجاز وجعلوا
مراد القوم الاولين من الحقيقة مع ذلك في الوصف فلا تناقض بين تعبير
ومن الثاني من جهة الجاز في المشكلة الوصف فلا تناقض بين تعبير
انما يلزم لو كانت غلبة الجاز من جهة الترجيح في معنى الجاز في ذلك لان
والاصوليين مما يثبت في غلبة الجاز على الحقيقة في مقام الترجيح الجاز
او لو ثبت الحقيقة كما في مكانه فيقولون ان مرادهم من ذلك انه من التناقض قطع
وكما اذا كان من علم ايجاب الغلبة الترجيح ايراد احرازها مع التناقض
لذلك لا يخفى فان قيل لو كان غلبة الجاز بالمعنى الذي ذكرتم متضمنة للترجيح
التي في الوصف وجب القول بوجوبه وان المعنى قلنا انهم يلزم ذلك لو
استمر الغلب مع الاتحاد وليس كذلك فان الجاز الذي لا حقيقة له لم يثبت بعد
فضلا عن ان قيل عليها الثالث ان القول بالاصطلاح والمقصود الاهم من الجاز
ليس في اللفظ بغيره على المعنى المذكور فان كان المراد من اللفظ غير الحقيقة

الغلبة الجازية
الاصوليين
الترجيح

ولا يستعمل في غيره اصل او استعمال في الحقيقة او يتعمق بها فاما اجتناب
الجاز من ذلك الى اسرار اكثر المعاني المتضمنين كتب الغلبة لان وهذا
من ثلث اشياء التمسك بغلبة هذا المعنى واعلم انه قد جرى جملة من
الغلبة اقم قولوا ان اكثر الغلبة جازات وان الغلبة والاصوليين كثيرا ما يكون في
ذلك في مقام ترجيح الجاز او بيان عدم اولوية الحقيقة كما في حق اهل
وقيل لاصوليين في كونه من كون الجاز هو الغالب ضعفه وربما نسبوا الى
قال في ترجيح الجاز من ان الجاز ليس على الجاز بل على الحقيقة لان اكثر الغلبة جازات
فانك اذا قلت انهم يثبتون فضل فائدة الحبس هو يتناول جميع اذا فليس
وجود كل فرد من افراد القيام من زيد وهو معلوم البطلان وادان قلت من حيث
كما جازا من حيث لا يجوز من البعض لا جميع بل الوقت من حيث لم يكن قد
من جميع جوازهم من اجاز من وجها فذلك اذا قلت من حيث زيد او من غير زيد
ليس اشارة الى هذه الجازات المشقة لفرق الزيادة والنقصان والتساوي بينهما
هو اجازة اصلية لا يثبت بها شيء من ذلك فذلك الاجازة لم يثبت عليها الا في
والفرد بوقتها مستبدا كما كان في اناس ان الوفاة انما يتناول سطح الظاهر
ولذلك حقيقة زيد في الظاهر جازة غير واجبة الاول بان المصنف ان
المأهولة من حيث هي وهي لا تستلزم وحدها وكثرة غير الثاني بان الجاز في
مثل ذلك وفيه النسبة دون الاطلاق والظن ان الغلبة بالغلبة في هذا القول غلبة

المعنى

معتبر

الجاز

وتشعر في محضه ون ذلك وقادرون الى اللفظ عايد الى المراد وغير
اشكال لاحد الجمل لا يقدروا استدلال ولا يجب مثل ذلك فاستدلوا بصيغة العوم
في اللفظ وهو من غير وجه في الجمل عندكم واللفظ بهذا كله مخصوص بالعام عند
وممكن ان يرتب استدلال هذه العبارة فيقول قد ثبت بها ان استعمال هذه
اللفظة في العوم والخصوص وما وقعنا اهل اللفظ ولا علمنا ضرورة من حالهم مع
المدخل الى اللفظ محض في اللفظ في اللفظ كاعلى ذلك فوصف الجمل ان على
اختلافها فيجب ان تكون مشتركة في اللفظ لئلا يقع كونه من غير وجه في اللفظ
يعلم الاستدلال ون الضرورة فلم يفسر من هذا العلم على الضرورة فذلك كونه
هذا الباب من الجمل على الاستدلال لم يبق غيره من غير وجه في الجمل من كلامهم لو
بطل الدعوى وفرج في هذا الموضع من بابه في اللفظ على خلاف هذا حكم
كلامه قدس سره نقلناه باللفظ حفظ الماد من زيادة التفسير لا يشك في اللفظ
في الفاظ العلم فان ذلك لا يمتنع بها الجمل في جميع الالفاظ التي وقع فيها
للمعان وان كان في هذه الجمل ومواضع الامتياز على نزارتها لا يمتنع على المعنى
طري تغيرها **الثاني** ان الاشتراك في اللفظ فيكون للملح على اولي مع
الاشتباه اما الاول فلان الكلمة اسم متعلق في الجمل فكلها مشتركة كما
سبقت في كتب النحوي وكذا الالفاظ فان الماد في المستقبل مشترك بين الخبر والفاعل
والمتصاع مشترك بين الحال الاسمي مستقبل والامر مشترك بين الوجوه والند

هذه

فهم

الاشراك

الاشراك في اللفظ

دلالة

واما الاستدلال فالاشترك في اللفظ على ما بين يدي من تنوع اللفظ اذا ضم اليها
الافعال الجملية فاعلم ان الاشتراك على اللفظ واحدا لا يمتنع فان اللفظ مشترك
بالاكثر في اللفظ **الثالث** ان الاشتراك في اللفظ لا يمتنع في الجمل والاشراك في
مفاسد لا توجد في الاشتراك لاما في اللفظ الاشتراك في اللفظ ان الاشتراك في
كونه حقيقة فلا يمتنع في الجمل والاشراك في اللفظ لا يمتنع في اللفظ
بالمعنيين في اللفظ والاشراك في اللفظ لا يمتنع في اللفظ في اللفظ في اللفظ
المعنيين في اللفظ والاشراك في اللفظ لا يمتنع في اللفظ في اللفظ في اللفظ
لا يمتنع في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
فان قد لا يمتنع في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بادل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ون في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
والاشراك في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وانشاء اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
الصل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وبدونها في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالحال في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

فان الاشتراك في اللفظ

الاشراك

فان الاشتراك في اللفظ

الاطهار ومن قولهم بانه فاذا حلت في اصطلاح الهدى والمراد بالاحراز
بجانب الجمل فانه على قدر من جهة الماد على قدر الاستعداد لان
العلاقة في طائفة وان كانت تنزل على المقادير المتناسبة كذا وتكم
او على وجهها في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
واحدة لا تاتى قول ما ذكره في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ذكر من فوائد الجمل لا يمتنع في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
ايضا قد يكون اللفظ اذا افضى المقام الاحمال كقولك استر العينين دوا فانه
اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
من العناكب كذا في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
وقوله وعالم النساء ان الحية حية على امر الزمان قد بقاء وقوله فقلت
دعوني ولها كبريتا فقلت كبريتا من الرجال قليل والجماعة من قولهم خير
خبر والروى من عنت ولي وكذا غير هذا من اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
بالجمل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
يصلح في الجمل في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
مفاسد الجمل على ما بين يدي من فوائد الاشتراك سألتم عن المعاني في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ
على ما بين يدي من فوائد الاشتراك في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ في اللفظ

اللفظ

تعبير

الاشراك في اللفظ

فان الاشتراك في اللفظ

الاشراك في اللفظ

فان

الاطهار

بما يقع في الحقيقة
والأصل في استعمال
الحقيقة

ولا دلالة العام على الخاص وهذا الكلام يحفل وجهها **الحقيقة** ان الحق لا يتحقق
والحقيقة ان يتحقق على احد الامرين من التصديق والامارات الحق
وانه يدونها لا يصح لكم كقولنا الحق المستعمل حقيقة ولا يصح ان يلحقه ليقول
سواء كان المعنى المستعمل فيه واحدا او متعددا او متغيرا في ذاته في اصله الحقيقة
التي هي في كل المقامين وهو باطل لما مر من انها في صورة الحق المعقول وكاف
وقد سبق تحقيق ذلك بما لا مزيد عليه **الثالث** ان الاستعمال يقتضي
الحقيقة والمجاز لا يدل على احد الامرين بعينه لان العام لا يدل على الخاص
لا بد في الدلالة على ما من ارجح عن استعمال المشترك بينهما وان المعنى
المستعمل فيه وهذا لا يثبت الاصل عند فهم صورة الاتحاد ان اصل الحقيقة
في تلك الصورة لا يقتضي كون المنة هو نفس الاستعمال من حيث هو استعمال
بل يجب ان يكون السبب من كل وجه تحقق المجاز من غير حقيقة وكان التام
الاصل لهذا المعنى والاصل للمعنى الاول ورجحان الحقيقة على المجاز بطل
وعين ذلك مما مر من مصلح الاتحاد اصل المذكور لكن قد عرفت ان
الاستعمال من حيث هو استعمال يقتضي ترجيح الحقيقة على الاتحاد ليدل على العلم
بالفعل وان الظاهر انما هو على لانه استعمال على الحقيقة في صورة الاتحاد
فهذا الاحتمال ليس من هذه الوجوه وان لم يكن منافيا للاتفاق على عروق
الاصل المذكور في تلك الصورة وانما ذكر مر ان الاتفاق على الحكم للمعبر

وجوب

بوجه الاتفاق على سبيل المعبر بل يجب ان يكون استعماله في المعبر من كان
عليه كذا في بطلان ما بينت على بن سبيل ما بينت في الاشياء في العدة في حجة
كلام لم يرد في الامور ان قيل ظاهر استعمال المعبر على الحقيقة في الموضوعات
له كما ان استعماله في الحقيقة لانه المجاز انما يستعمل وانما يعلم كونه
حقيقة بان ينص على انه حقيقة او يحذف اللفظ بطور كلي من موضوعه في ذلك
من الاقسام التي ذكرها فذكرها فيما مضى ليقول بين الحقيقة والمجاز
الاتصال من ذلك وهذا الكلام صحيح وان مجرد الاستعمال عند الشرع
ذلك فكيف يتبعه عن ان يتحقق عليه لانه نقول نحن انما ادعينا الاتفاق في ذلك
الاتصال في صورة الاتحاد والمقتضى من كلام الشيخ القول بعدم دلالة
مجرد الاستعمال وهذا لا ينافي ذلك فان علم دلالة مجرد الاستعمال لا يمنع
دلالة استعماله للاتحاد وانهم فان الشبهة انما ذكرنا ذلك في مقام
مراعاة دلالة استعماله مع تعدد المعنى فلما بعد تنزيل كلامه على هذا
الصورة بغير السؤال **الثاني** ان اللفظ المعدل يحتمل كلاما من الحقيقة
فبما دلت على المعنى الواحد والباقيين في احد الامرين لا ينص لواحد او
شئ من علم الحقيقة والمجاز ولما اتفق المعنى فانه يتعين في الحكم بالحقيقة
لما ينفس استعماله وبغيره من الوجه المذكور في اثبات الاصل في المقام
الاول وان لم يوجد هناك نص من جهة الواضح والاشياء من املا الحقيقة

الحقيقة

هذا والعين على هذا التحقيق ان الفهم والاصوليين لا يطلقون هذا القول
الا في صورة التعدد والاعمال قال باصالة الحقيقة في وانهم مع اتحاد المعنى
كما هو شأن الاصل هو الحقيقة في جميع كلامهم على هذا المعنى سواء كان في
مع وضوح المعنى في الدلالة عليه وفيه ان ذلك يقتضي التوقف والحكم بالحقيقة
والمجاز مع التعدد في العلم بالقرص الواضح او بوجه شئ من الامارات والاعمال
بالدلالة على احدهما والمستفاد من كلام القوم خلافه فان الظاهر من اتفاقهم
ترجيح احد الامرين ان الخلاف بينهم انما هو تعيين الرابع من ذلك فانه
من رجع للمجاز ومنهم من رجع للاشتراك ولم يقل احد من اصوليين في المسئلة
في الاتفاق والرجحان في نظرهم من المصالح الميل الى التوقف في هذا وجه ذلك
يجدي نفعنا في تنزيل كلام القوم كما لا يخفى **الرابع** الخطأ في فهم بعض
استعمال اللفظ في المعاني المتعددة لا يدل على الحقيقة كما ادعاه بعض الفاضلين
بالاشتراك بخلاف ما اذا احتل المعنى فان استعماله في الحقيقة وعدم تنويع
الحقيقة بسبب استعماله في المعاني المتعددة في معانيها لا بالاستعمال بل بالدلالة
كما يظهر من كلام كثير من قالوا بالاشتراك ومع شئ المجاز كما ذهب اليه اكثر
الاصوليين وهم الفاضلين بوجه ان المجاز وكلامهم يثبت احد الامرين
بغيره كما يحوز العقل وان لم يكن قول الا واحد من اصوليين فيها اعلم وجه
فالمقصود من قولهم استعمال الحق من الحقيقة والمجاز ليس في دلالة الاستعمال

الحقيقة

الحقيقة مع تعدد المعنى على ما دواه اكثر الفاضلين بوجه الاشتراك في
هذا لان اطلاق القول المذكور من جملة ما يوجب دلالة استعماله على
مع اتحاد المستعمل فيه فيجب تعيينه بما لا يتعد المعنى كما هو المفروض في
المسئلة والامر في ذلك هي بعد ما علمنا من جهة القوم من دلالة استعماله
على الحقيقة في صورة الاتحاد **الخامس** ان مجرد الاستعمال من حيث هو استعمال
مع قطع النظر عما دواه من الامور حتى وحده المستعمل فيه او عدم ظهور
تعدد دلالة على الحقيقة وهذا صريح في اعبار عليه فانهم ان قالوا
بل لانه استعمال على الحقيقة في الجملة اكثر مما يحتمل في المعنى شرط في
او ظهر التعدد ما نفعنا ولا يتبين ان الاستعمال بنفسه يستلزم ذلك
من دون فرق بين استعمال المعنى المستعمل وتعدده وانما لا يدل ذلك بعض
برهان الاشتراك كالسبب وافهم من الاصوليين شبه القوم في هذا
ببرهان استعمال اللفظ في المعاني المتعددة واستعمال المعنى الواحد في الدلالة على
الحقيقة والاصوليين وهم الفاضلين بوجه ان المجاز نقول الشئ المذكور
وانكروها استدلوا بالانكار وقد افهم على ذلك كثير من قالوا بالاشتراك
ايضا حيث انهم لم يرجحوا الاشتراك في استعماله بل يدللوا على صحة
عليه وانما اصل ان المستفاد من كلام القوم ليس في دلالة استعماله
على الحقيقة فانهم انما قالوا بالاستعمال لا يدل على الحقيقة وانما الاستعمال

من الحقيقة والمفهوم من ذلك ليس الا ارادة الاستعمال بحده لا بد على الحقيقة
عليها بحيث يكون مستقاة الدلالة على ما يقوله السيد وفي واقعه قد
صحت كنه حتم ومفهوم الشيء وكلام المفهوم سابقا وهذا ينبغي دلالته
او محجوه وهذا بعد بحتم ان مرادهم في استعمالهم في الدلالة لا في الدلالة
من الجاهل ومن المعلوم ان ذلك لا ينافي في دلالته استعمال على الحقيقة ومنه
خاصة كما ينهم في كلامهم فان لما في هذا خلاف الدلالة على هذا القول
والقول لا لانه صوري للتحاد والعقد فيلزم القول برجح ان الاشتراك
على الجواز وهو خلاف ما ذهبوا اليه من ان هذا الجواب الذي اجاب
به الجاهل عن الاحتمال في بظاهر الاستعمال هو ما طالع السيد
فيما انقلناه عن القول في اشتراك الفاظهم حيث قال على ان
الاستعمال على الحقيقة وهذا ينقض الجواز فانهم قد استعملوا في
محتاجين بما مضى من قولهم ما مضى قد مر هناك ناسخ
وجوه الاول ان لفظة العرب تعرف باستعمالهم وكما انهم اذا استعملوا
في المفرد الواحد ولم يدنو على فهم صحتهم وقطعنا على انها حقيقة
فذلك ان اذا استعملت في المعنيين المختلفين وجوابه اننا ما قطعنا
اذا استعمل في المعنى الواحد لا يكون مستعمل في المعنى الواحد فاما في
المفرد عليه لعدم اطراف العلم الموجبة الحكم فممكن ان القطع في اللفظ

دلالة

طو

عن ذلك في
باب المحل ما ذكرنا
السيد

اللفظ

المشغل

المشغل من حيث كونه مستعملا لفظا في العلم والمتعدد ومع تقديره على
لكن ذلك كما اننا نقول ان دلالته استعمال في الحقيقة على وجه الاستعمال
بحيث لا يكون لا اتحاد للمعنى وحده الدلالة وانما المستعمل للتبسيط والوحدة
عندهم من التعدد وهذا لا ينقض الدلالة من العلم بالتعدد كما هو واضح
وبالجواب فان ارد اننا نقطع بالحقيقة في المستعمل في المعنى الواحد بنفسه لا
للمعنى الواحد فعند ذلك اذ ما كان له ان ياتي من الدلالة وان ارد اننا
نقطع بواسطة استعمال المعنى الواحد لم يبق قيدا لمعنى على المعنى لثبات
العلم في المستعمل في المعنى الواحد فبان قبل من العلم دلالته الاستعمال
على الحقيقة لان حكم القول باستعماله في الدلالة هو ان الحكم بدلالة الاستعمال
لما سبق من ان العلم انما تعرف باستعمال اهلها وان من لم يعرف اللفظ الام
من رأى لفظا للغة يستعملون اللفظ من غير ان يعرفوا عند الحقيقة لم يسمع
بازنائه وهذا هو اقصى ثبوت الدلالة في المعنى والتعدد كما اقتضى اتفاقنا
فيها وما كانت الدلالة في معنى الاتحاد ثابتة باعتبار ان الخصم يثبتها
العقد لا طراد العلم المتضمن الحكم قلنا لا من ان دلالته الاستعمال على
يقضي استعماله في الدلالة لا من قولهم الحكم بدلالة الاستعمال لئلا يكون
من ان الناس ان قلنا صام لكن قد وجدنا الناس انما يعرفون

اللفظ

يجاز استعماله والمتعدد فافهم كما ترى مختلفين في ذلك والاكثرون على
في الدلالة على كونها مجرد استعمال في العرف والمعادة دليلا على الوضع في المقود
كما ان دليلا الواحد لا يتفق على الدلالة في التعدد كما اتفقوا على الدلالة في
الواحد ولا يقع الخلاف عن المسئلة فان مثل هذا الامر الذي يرجع الى
العرف والمعادة لا يكاد يثبت على هؤلاء الفاضل صحت وضع الدلالة
وظهورها كما يدعيه الخصم بيننا فانه الامر الذي هو بهذه المثابة من
الوضع والظهور لا يكاد يخفى على اكثر هذا المعنى فان قيل اي فرق بين
استعمال اللفظ في المعنى الواحد واستعماله في المعنى حتى صار في
في الاول محقق ثابتة مسلمة عند الجميع بخلاف الثاني وما تاتي في الاتحاد
ذلك وكذا الفرق بين الاصلين ان اللفظ اذا كان محجبا ليعمل اللفظ معزولا
كان بحيث يمتد الى اطلاق فهم من ذلك المعنى لتحقيق الارتباط الموجب لهم
الاختصاص فيكون حقيقة فيه اذ المعنى بالحقيقة اما ان يتبادر من اللفظ
عند الجود في العلم والى ولا يكون اللفظ المستعمل في معان متعددة
المقتضى للارتباط بينهما وبين اللفظ وانما كان في الامر الواسع
في الاذهان ان لكل لفظ من الالفاظ المستعملة معنى موضوع لم ذلك
اللفظ وان ذلك المعنى هو الذي يراد من ذلك اللفظ عند اطلاقه في الخبر
عن الصور في استعمال اللفظ بمعنى ولم يبق في غير ما كان ظاهر ذلك

السيد

الحقيقة بالاستعمال في اتحاد المعنى اطلاقا فان المأخذ من احوال المعلوم
منه قد فهم انهم وجدوا اللفظ بطريق في اللغة على معنى واحد البتة في
غير ما فهم ينفذون الوضع ويقطعون بالحقيقة واما اذا ثبت عندهم اللفظ
حقيقة ووضع معلوم ثم وجدوا مستعمل في غيره فانا نجد لهم هناك
يتوقفون على الحكم بالوضع واللفظ هو الدليل منفصل عن الاستعمال
ولما ترى اهل اللغة يثبتون اللفظ اكثر الالفاظ في كتبهم معاني متعددة
ولما يقطع بالوضع الذي بعضها ولو كان مجرد الاستعمال عندهم دليل على
الوضع من غير فرق بين المعنى المتعدد لوجوبه يقطعوا بالاشتراك في
اكثر الالفاظ والمعلوم من صريح كلامهم خلاف ذلك والقول بانهم في
ان تلك المعاني اكثر مما ان تبصر او اماره او جعلهم العدل على
هوالاصل بعيد جدا سيما اذا اشتراطنا في الجواز العلم بالوضع في الجواز
ولم يمتد في دلالته استعمال على الحقيقة في المعاني المتعددة تقارب الاستعمال
على ما صرح به السيد فانا نقطع بانقاء العلم في معنى تلك المعاني
باسرها غاية الامر ان تكون كيفية الاستعمال مختلفة وذلك لا يوجب
القطع بالجواز ولا يمتد في دلالته على الحقيقة وايضا فان الفقهاء
والاصوليين اتفقوا على ان استعمال اللفظ في المعنى الواحد هو الحقيقة

منه في ذلك في ذلك
والا ريثاب

السيد

في ان

الاستعمال استعمال ذلك المعنى هو المعنى الذي وضع اللفظ بانه واما اذا
كان اللفظ مستعمل في معنى مستعمله فاما نعلم باستعماله كونه حقيقة فيها
في الجملة واما الحقيقة في الشيء فلا يعلم ذلك قطعا فان الاشتراك في اللفظ
الاستعمال بخلاف الوضع الواحد كما هو واضح فان قيل فقد يتوهم على تقدير
العلم بانه معنى اللفظ واما بدونه كما اذا استعمل لفظ وضع ولم يعلم
الاختصاص فلا يصح فيه ذلك لاحتمال التعدد المتعارف عن القطع به بالوضع
على ما ذكرتم مع ان الظاهر ان الاستعمال في مثله دليل الحقيقة ايضا كما اعتد
به فيما سبق كيف والعلم بانحصار المعنى في واحد بعيدا عن حقيقة اللفظ في اللغة
التي هي في الحقيقة والنظر في ذلك علم غير يقضي الحقيقة من الناحية
سواء الفاعل فيما تقر من الاصل قلنا المعلوم من طريقة الناس انهم متى
وجدوا اللفظ مستعمل في معنى فانه يبينون الامر فيه على التمام ويخرجون
عليه حكم المجهول المعلوم اتحاده والاستعمال في كل واحد من التمام
القرينة وعدم توقفهم من فهم المقصود ورواها وذلك اما لاجل
ما روي في ادخالها من البناء على عدم الاتحاد وبقاء التثبت الى ان يعلم
خلافه في ما يقتضيه معنى اللفظ في الحقيقة والعرف والعادة في
حجة الاستعمال باللفظ وعرف من ان البناء امر اللفظ واستعماله
على اتحاد معاني اللفظ دون تعددها او لخصو الظن لهم اتحاد

المعنى

المعنى نظر الى غلبة الانفراد في اللفظ على الاشتراك واذا كان طريقا
واللفظ على ما وصفناه من البناء على الاتحاد بها الى ان يثبت في الجملة
صحة الحكم بدلالة الاستعمال على الحقيقة فالمراد بظاهر اللفظ وعلم الاحتمال
انما لم يثبت في ذلك لعدم الاعتداد به وبثبوت الاتحاد مع صحة الحكم
المراد من التعدد كالمثل الثاني ان الحقيقة هي الاصل في اللفظ والحجج
طار عليها بدلالة اللفظ قد يكون لحقيقة في اللغة ولا يجوز لها
ولا يمكن ان يكون مجازا لانه لا حقيقة له في اللفظ واذا ثبت ذلك
وجب ان يكون الحقيقة هي التي يقتضيها طارها للاستعمال وانما ينقل
من اللفظ المستعمل الى المجاز باللفظ ويتوجه عليه ان ما ذكره قد يكون
مراد الاصل في الحقيقة كالمعنى على وهو على ايها امر غير مسلم
وانت قد عرفت بما فصلناه ان لاصل الحقيقة معنيين احدهما ان اللفظ
فيما وضع له اللفظ ولم يعلم انه مراد من الاستعمال ان يكون مراد اصغر
ان يعرف عنه صارف وتابتهما ان الاصل فيما ارد من اللفظ ولم يعلم
انه حقيقة فهو مجاز وان يكون حقيقة فهو الى ان يدل دليل على
خلاف ذلك وان الاصل بالمعنى الثاني مقامين الاول ان يكون اللفظ
مكتسبا كونه اللفظ حقيقة تميز معنى واحد والثاني ان يكون ذلك مستقلا
وقد عرفت ان اصل الحقيقة بالمعنى الاول ثابت لانه في كل حال

بالمعنى الثاني من المقام الاول وايضا في المقام الثاني على خلاف معرفة وضع
نوعه أصغر فان اراد بالاصل كل ما هو المعنى الاول والثاني صحيح اتحادا
سلبا ذلك ولا يجدى لغا في اثبات الاشتراك كما هو المعنى والامتناع
الاصل المذكور في وقوع الخلاف فيه وقد اوردنا عليه قوله بدلالة ان اللفظ
يكون له حقيقة ولا يجوز لها ولا يمكن ان يكون مجازا لا حقيقة لغير اللفظ قلنا
ذلك غير مسلم لاجل ان وضع اللفظ المعنى والاستعمال فيه ليس هو
نبا سببه مجازا فانما هو مجازها ما علم من عقل او نقل مجاز عن ذلك ومن ثم
ذهب اكثر المتأخرين الى ان المجاز الذي لا حقيقة له اخرج من الاصناف
قال الشيخ في العدة وليس لهم اي معنى ادعى ان ظاهر الاستعمال هو الحقيقة ان
ان المجاز طار الحقيقة في الاصل بدلالة الاشتراك ان يكون حقيقة للمجاز
ولا يجوز ان يكون مجازا لا حقيقة له فعمل بذلك ان جعل اصل الاستعمال
الحقيقة وذلك ان الذي ذكره غير مسلم لانه لا يمكن ان يكون اللفظ
لفظ وضعوا اللفظ ووضعوا على انما اذا استعملت في معنى كانت حقيقة
ومثل استعماله في غيره كانت مجازا وانما ان لم يستعمل اللفظ في معنى
من غير علم الوضع للاستعمال فيما استعملها ولا في الحقيقة وبما استعملوا
او لا المجاز واما ما كان يتم ذلك لوجوه الاستعمال في معنى طريقا الى معرفة
الحقيقة فيجعل ما ابتدئ بالاستعمال حقيقة وقد بينا اننا لا نقول بذلك

ولها

واما ما قيل من ان وضع اللفظ المعنى من دون استعماله غير متعارف على الوضع
عن الفاعل لان فاعله وضع اللفظ المعنى انما هو استعماله في غيره فاعرف من مراد
المجاز فيها بناء على الوضع واللفظ هو حاصل وان الوضع الاستعمال
لا يقتضي حصول الاستعمال الا في كل ما يقصد الشيء يتوهم عليه تعلموا كيف
الحقيقة يتحقق الوضع ولم يصح بغيره استعماله على ما هو تعريفه بغير
لها بانها اللفظ المعنى على غير الحق بل هو المسمى المجاز الحقيقة لان المجاز
يستلزم الوضع قطعا لكن ذلك خلاف المعروف بينهم كقولهم صواب الله
اللفظ قبل الاستعمال ليس حقيقة ولا مجازا بل لا نقاد في قولهم ان المجاز
يستلزم الحقيقة فهو اما يتلزم الحقيقة الواحدة وذلك انما يقتضي
اصل الحقيقة في المقام الاول والكلام ههنا في الثاني فان قيل للمقام
ترجيح الحقيقة في المجاز سبب الاصل والمزج بينهما لا يمتنع في الجملة
مرحبت الاتحاد والتعدد فان الحقيقة مستقلة بنفسها في صفة غير على
بثبوت وضعها في اللفظ سواء اتحد او تعددت في بيان المجاز فانه ليس
بل هو موقوف على تحقق معنى سابق اللفظ والمستقل الى ان يثبت في
لوسلما استعمال الحقيقة على الاطلاق فذلك لا ينافي في ترجيح الحقيقة
المجاز في مقام الشك في تحقق الوضع كما هو المطلق فان استعمال الحقيقة
بوجه الظن يكون اللفظ حقيقة في المجاز لا مجازا كما لا يخفى على من وجده

والمسلم حصول الظن بالوضع بواسطة الاستعمال فافهم من هذا الظن
 والمسلم حصول الظن بالوضع بواسطة الاستعمال فافهم من هذا الظن
 انما هو كذا في كل ما غير ذلك من حيث الحقيقة والواقع وهذا هو المقصود
 من هذا البان ان ظاهر الاستعمال هو الحقيقة والواقع ان يكون الحقيقة لا
 يقتضي كون ما في الظاهر استعمالا فلا يتم القريب الثالث انه قد ثبت
 بانك استعمال هذا الظاهر المعين كانه الظاهر للفرق فاما ان يكون
 حقيقة فاما من كانها او حقيقة في احد هاتين احدى والثاني بطلان
 لان اهل اللغة ما وقعنا على اللفظة احد المعنيين يجوز ولا خلاف ان
 حذرة من حالهم المتأخر والاربع التي تقع في الاول فان قيل العمل
 كونه محذور من احد هاتين بالاستدلال دون النظر والضرورة قلنا كيف
 وجب كل شيء من اهل اللغة من اللفظ واستعمل في غير ما وضع له
 كالشبهة في حمار اسد الحزن والزيادة في نحو قوله وجاء ريك وليس
 كمنه في و نظار ذلك حصول العلم الفوري بالحيوان غير اشكال ولا حاجة
 الى النظر والاستدلال ولم يجر في ذلك ههنا وكيف توفق الخوف في هذا الموضع
 على الاستدلال ولم يبعد مثله في باب الجواز في خروج هذا الموضع عن
 دليل على بطلان الدعوى وتوهم عليه ان دعوى الحصول بطريق الجواز في
 النص الضرورة مما لا شك فيه والبرهان عليه استدلالا لفظيا وعلى الجواز

بالاستدلال

بالامارات والعلامات ومقتضى القول والفتاوى ما هو معروف بحيث
 لا يمكن انكاره وقد ههنا دليل على ان الاستدلال لا يقتضي حصول العلم
 اليقيني بل يقتضي ذلك كيف وتوضيحا من خصوص ما افهمه في ان ادب
 مستحقين بانبات الجواز بالاستدلال القول ان الجواز فيها او من ههنا
 معلوم بالضرورة وانما ذكره ما ذكره من على سبيل التبيين من غير انما
 وايضا فاي في بين الجواز وغيره من المطالبين بالاستدلال في ما يلزمها
 ولهم الاستدلال بالخصوص الجواز فان قال بطلان الاستدلال في الجواز كونه
 فيما عدا الجواز وليس في فيه قلنا ان صحة الدليل سلمت مقدما فلا بد من
 كونه غير معصوم ولا كلف في دفع عن الاحتجاج عليه لعدم المعنى به
 وايضا لو صح ما ذكره لكان للاستدلال بالحيوان الذي يقتضي حصول العلم بذلك
 لو كان اللفظ حقيقة في المعنى الثاني لوجب ان يكون معصوما عليه في اللفظ او
 معلوما بالضرورة والثاني بطلان لان الوضع الذي لو كان ضروريا او معصوما
 لا يثبت له العلم فالحال من مثله من جعل العلم بالحيوان في ذلك الموضع فان قيل
 لعل الوضع الثاني علم بطريق النظر والاستدلال في ذلك النص للضرورة قلنا
 كيف وجب كل شيء من العلم اهل اللغة وارا دوايم معناه الذي وضعه مثل
 حمار اسد في الحيوان المعروفين وقوله اني انا اسد واذ اجابوا بنصر
 استرو نظار ذلك حصول العلم الفوري بالحقيقة بغير اشكال ولا حاجة

نظروا الاستدلال ولم يجر في ذلك ههنا وكيف وقع الوضع في هذا الموضع
 على الاستدلال ولم يبعد مثله في باب الجواز في خروج هذا الموضع عن
 الاستدلال المعروف من جهة العلم بالاصوليين ولم يذكره واحدا منهم
 يمكن انكار ذلك خصوص في الوضع والوقت وبينه وبين المطالب في الجواز
 ذلك في غير الوضع جاز في الجواز ما ذكره ههنا قلنا ذلك يجري في الجواز
 بحرف وبالمعنى الذي في قايين ابان الجواز بالدليل واثبات الحقيقة
 فان جاز احد هاتين الاخر وان امتنع من الفصل بينهما في امر
 الفصل بينهما وليس كذلك يقول ان الحقيقة في جميع اللفاظ معترف بالنقص
 ايم كالجواز من حاشية نظروا الاستدلال اذ لو كان كذلك لزم ان يكون
 التنازع على السبيل ما اشتهر على خلاف المنهج كسب اللفاظ العوم ومثل
 الامر الذي غير هاتين وهو معلوم لما بالضرورة او معصوما عليها في
 وذلك باطل بالضرورة وايضا لو كانت تلك المسائل ضرورية لم يوجبها الا
 والخلاف فيها ظاهر مع وفهم ان ما ذكره لو صح فاما يدرك في اللفظ
 مشترك واما ان ظاهر الاستعمال هو الاستدلال في ذلك فليس كذلك ولا عليه
 قطعا كما لا يخفى واما ما طالع السيد ثانيا من الدلالة على اتحاد الحقيقة
 الاستدلال فذلك كلام بغير تحقيق فان ظاهر الاستعمال هو مقتضى الحقيقة
 في المعنى فاما بقتضيه من ان كونه لا يقتضي استعمالا لخاص الاختلاف فلا

في

مترك بغيره وبغيره مشترك بالشيء اذ اذلة معين بالشيء مشترك
كل من صنفه ومعه الذي ليس به مشترك بالاصل في الشيء فانه قبل
المخالف بالاصل فهو مشترك بالشيء الذي هو مشترك في الجان وكذا مطلق القضية فلما
بعد النظر بالاحتياج الى القضية المشتركة بالاصل يبقى القضية متروكة بين
قضية الاشياء او قضية التعيين ولا يتعين احدهما بالبدل ولا من جميع
باعتبار الاصل للتحقق في القضية فانه معا ولا يتغير كما هو المفروض على التام
الاصل عدم حصول الالزام في اللفظ وان التام ليس الا بالشيء مع القضية
فتبين كون القضية مشتركة بالاشياء دون التعيين واما قوله فانه لا يمكن
من ذلك لانه لا يخلو عن عينه من غير بناء على موضع الخلاف في فقد
الكلام فانه قد بينا ان الطريق الى الجار ليس مخصوصا على الضرورة
وان هذه الدعوى من السبب قد سبقت خلاف المعروف ومنه ومنه في
هذا الباب فلا يبعد ولعلنا سبنا نريد ان قولنا ان كيفية الاستعمال
ان استعمال اللفظ المعين ليس على حد واحد في الاشياء والاشياء
شك ان كونه الاستعمال في الاشياء لا يخلو عن ذلك في ان المعنى
المستعمل في الاستعمال واللفظ الواحد الذي لا يتغير ايراد من اللفظ
الاقليم لا يخلو عن ايراد في اللفظ من اللفظ الواحد في ان اللفظ
في استعمال اللفظ في المعين حتى يعلم لانه ظاهر الاستعمال على

المشتركة

الخلاف في ان مشترك بين الخلال والاستعمال او حقيقة في احد هما
والاشياء والاشياء مشترك هو هذا في بعضه ولا يتغير وقد ذهبوا من
عنفه الى ان مشترك في الشيء طاب قال انه حقيقة في الجان
فالاشياء داخلان في القضية لم يخلو عن ذلك في الاستعمال الا
لغيره وهذا شأن الحقيقة في الجان وايضا في المتن ايضا من المناسب
للحال صيرت خاصا كالاشياء وقيل حقيقة في الاستعمال في الجان
لخلافه في الحقيقة في الجان وقيل حقيقة في الاستعمال في الجان
بل هو فصل مشترك بين الزمان في الجان ولما كان المصنف مختلفا
واجاب عن ذلك بان الى عند الحاجة غير ان المختلف في زمانه بالاشياء
على حقيقته ان من الزمان مع ان سواه كان اية زمانا او الحال مشترك
بين الزمانين ومنهم يقول ان يصير في قولك يد بطر حاتية ان
صلواته ماضية بعضها باق فيجعل الصلوة الواقعة في الآتات الكثرة المتناهية
واقعة في الحال وبلحظة والاصح المضايغ ملتبس في الحال فيزعمون
الاشياء في مشترك عليه ولا دليل واضح يستدل به ولا سيما لا على
او امر ثابت بالليل والظلمة ان القائل مشترك في المضايغ بين الحال في الاستعمال
من قال بتوحيده مشترك على الجان وقد بين الامر بهذا الفقه على ما
نقروا عند من حكم بالاصل فلو لم يكن بالاصل على مشترك في الاشياء في النوع

المذكور

الحقيقة فيهما قائل وآراء الثاني مما ذكره من ان الاصل في الكلام
والاشياء فيهما فادركوا مشترك في الاشياء والاشياء فيهما فادركوا
وحيث ان اللفظ مشترك في الاشياء والاشياء فيهما فادركوا
كما بينه في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا
على الاشتراك الا اذا قلنا بتوحيده على الجان في البناء عليه من دون
والظلمة في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
فيها فالباء للامساك ومن الباء في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
للجمع والمقرب وهكذا في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الا ان المعنى المشترك فيها واحد وهو معناه المعرف الذي له اللفظ بال
والباقى جازان لانه غير هاهنا اللفظ وبذلك استدل بها ووقع في الجان
بين هذه القضية في كونها العلق كما بينه في كتابنا في كتابنا في كتابنا
وكذا الاشياء في الماضي والمستقبل مشترك في الجان في الجان في الجان في الجان
مشترك بين الحال والاستعمال والامر مشترك بين الجان في الجان في الجان
لا يتم شيئا من ذلك فان الماضي والمستقبل وان استعمال في الجان في الجان
الا انها حقتنا في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
المتبادر منها عند الاطراف هو الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
قطعا ودعوى الاشتراك في ذلك في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا في كتابنا

ق ووضوح

المذكور كان فيه دور واضح وآراء اخرى في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
في ذلك في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
والفقه والعقل في الاشياء في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
فذلك لا ينفك عن مشترك في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الافراد والافراد من جهة الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
بما ان كانا في الحكم بجان الاشتراك في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
المفاد من جهة ان الامر الذي يكون في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الفائدة وقلة المعنى مظنة للعلم في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الاشتباه الغلبة في العلم بانها في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
العلم بخصوصها في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
المتغير والاشياء المتغير مع تحقق المتغير وان كان الحكم بجان الاشتراك
سبقت جلدان التوارد وقد ان المفاد من جهة النظر في اشتباه الغلبة
بتوحيده عليه بعد ذلك في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
لعدم رضاء غلبة الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان
الظن بالحاصل في الغلبة وكثرة الوقوع في الجان في الجان في الجان في الجان في الجان

لعمري المشترك وإما حاطة به في اللفظ وممكن الحوادث يضر به كون اللفظ
حقايقا في نفسها كما فان الثابت هو الاستعمال هو اعلم من الحقيقة كما
ان ابن سينا على حجة ان الاشتراك على الجارح هو الذي ان يلزم الذي قد قيل
الجارح يلزم العلم والاعتقاد في اللفظ والمعنى قلنا العلم والاعتقاد يشبهان حقيقة
فان اللفظ العلم المعنى فلو استعملوا به من اللفظ كان استعمال اللفظ العلم
في ذلك لان قبل العلم ان الجارح يحصى ويحصى منها قلنا اولاً ان لم يخص
الضابط بحق الارتباط خصوصاً فهو من العلم سيما ان لم يكن نقول ان
الحال يشمل كل هذا اذ لا يميزه من اللفظ المعنى في نفسه وكذلك
والسببية فان اللفظ سبب المعنى في الذهن في المعنى فلو استعملوا
استعمال اللفظ السبب في استعماله لا يصح استعمال الجارح ومن في المثال
الحادث به اعلم ان اللفظ عبارة عن حقيقة ثابتة والمعنى من اللفظ عند
كون اللفظ اذ لا بد ان المعنى من لفظ زيد عندنا لا طائر هو اذ لا بد
انما فهم من اللفظ اعني ذي دواسط الزيادة وحيث اذ لا بد من
فهم على الترتيب من دال الجارح سيما ان اللفظ صريح لفهمه انما يمكن ان
لعمري الاشتراك يلزم من جاز على الجارح فان الاشتراك في اللفظ
في المعنى الى المعنى على ما ينصير في اللفظ بالنظر الى المعنى في المعنى
لفظ وثم متعلق المعنى المشترك والحقيقة والجارح وغيرهما وحمل

والله

دلیل علی رحمانی

دلیل علی ریحان

لکھنؤ

كلامهم علوم يشاؤوا الفظ بعيد وقد يقال إنه لا يبعد أن تكون الكلمة والجزء والاصناف والحق والحقول الفظ وعجزها مما لا يحصى موضوعات اللفاظ و
المعاني تحت الفظ وكلامهم على ما يعرفونهم ولا معنى غير طرائقه فلهذا لم يصعد
من الفظ ولا من غيره الفظ فالاول ان يقال ان الفظ من المعنى عاين الفظ
والثاني ان لو كان لفظا حين حمل الفظ الموضوع الفظ آخر كالفظ المندك
فجميع الفظ الموضوع لنفسه لا يقاء المتعارفات والذات وان حصل ما اعتاد
سلبا اثبت الاشراك الفظ بواسطة وصنعه المعنى لنفسه لكن يقتضي ^{توضيح}
الاشراك بالمعنى الاعم او بالمحصل من صنعه المعنى لنفسه فهو لما كان ذلك
فان المقصود ترجيح الاشراك بالسبب وصنعه الفظ لما عاينها صفة
عليه ليلال هو رجحان الاشراك بالعلم الاعم ^{وحيث} بل هو والهو المندك وهو
الاشراك بالمعنى الحاصل في المصالح من الوجه المعنى لما لا بد عليه ^{وحيث}
الندك والمصالح فغير الاشراك ان اقتضت الرجحان فانما اقتضت على
الوجه الذي تحققت به الغلبة ان عام فعام وان خاص فخاص والوجه الذي
به تحققت به الغلبة هما سائر اللفظ والمعنى فينبغي ان يكون الاشراك الاعم
كلاما ^{مفسر} وكثير خلاف المقصود هنا الباعث ينبغي ان ينبع عليها الاول ان
حمل التناقض في هذه المسئلة على ^{الاصحاب} هو الفظ الخالص الفظ
والعلامه اذ لا يشترط وجود احد الامرين بتعين الحكم بالحفظ ^{والعلم}

بکمالی در این کتاب

3

۱۶۴

ولا يبعد شك في تحقق الوضوح وعدمه وقد ذكرنا أن من علم ما لا يخفى ^{المعنى}
ببداو المعنى وعدمه ما وعدهم ببداو غير المعنى وببداو وحقه البعد عما
هذه العلامات التي عنها يتحقق من الالفاظ ان الحصر بهذه الالفاظ المعنى
والاشياء وذلك لان ما ان يبداو بالمعنى ولا يبتدأ به اما ان لا يبتدأ به ^{غير}
المعنى او يبتدأ به اما ان يصح سلب المعنى اذ كما يصح فان كانا الاول وجب الحكم
بالحقيقة لوجوه علامتها والافعالان صحيح فالبعض لهذه المعنى موضوع عنها
منه لا قضاء الواسطة بين المعنى والاشياء والواجب من ذلك هو من وجوه
الاول ان هذه العلامات انما يتك بها في الالفاظ المأثورة من الدائرة
على النية العرف المستعملة في شي وانما هي تبلي للغير وفي الالفاظ المأثورة
في اسفل ان العرف لا يمكن اثبات كونها حقا وبها وبجارات بهذا العلم
فان عدم تبداو المعنى في مثل هذه الالفاظ لعدم حصر السلبات وهو
الغلبة والاشياء لا لا قضاء الوضوح حده بل على الجواز وكذا علم صحة
سلب المعنى فيها على الجواز العرف بمعنى تلك الالفاظ لا كونها حقا
فيها علمه حتى يدل على الحقيقة وهذا ظاهر الثاني ان الاستدلال بالاشياء
وعدهم صحة السلب الحقيقة في العلم بها وكذا الاستدلال بعلم الثاني
وعلم صحة السلب على الجواز وحق فعلاصة الحقيقة هو العلم ببداو والمعنى
الجواز هو العلم بعدم تبداو وصورة الجواز بالابتداء وعدمه واسطة

بکمالی در این کتاب

3



بينهما وكذا صح ان البيان علامة الجاز وهو العلم بغير الشك علامة الحقيقة
هو العلم بعد صحة السبب الجازي بغير الشك وهو سطر بينهما لا يقال
البيان دافع جازي فالتاكيد في غير معتقوله فان من يرجع الى ان الشك ان قد
فيه المعنى الغلط ولم يعلم كيف يتصور الجازي بل ان كان يقول قد يعلم المعنى
اللفظ عند سماع اللفظ في الشك في انه لفظ الغلط والامر يحصل به ما هو خارج
عنه كغيره ولذا تسمى ان كبريا ما بين النعمان بين العلماني فيعين مدلول
الالفاظ كما في مسائل الامور التي هي العموم والخصوص وعندها فان الفاعل ان
الامر للوجوب يدعي انه المتبادر من صيغة الامر عند العلماني وان لم يطلب
كونه داخل في مفهوم الجاز والحقائق انما يطلب فيكون ان المفهوم هو صيغة
ليس الا لطلب الوجوب في العرف انما يتم بواسطة القوانين والاعادة العاظمة
والخاصة ومن لم يرجع احدهما الى التوقف في مثل ذلك وهو الشك
بعينه لثلاثة الاستدلال بعبارة العلماء انما يصح مع انتفاء المعارض
منها وعلامة اخرى فاما ما وجد من المعارض من فانه يحصل الشك في
ولا يمكن الجزم بمقتضى ذلك في العلامة فيحكم فيه بمقتضى لاصل من رجحان
الجاز والاشك والاكيد ههنا عليك ان انتفاء الواسط في علامة التبادر
مبنى على ما ذكره بعض الاصوليين من انه علامة الحقيقة تبادر المعنى من اللفظ
وعلامة الجاز عدم تبادر المعنى منه وان علامة الحقيقة علم تبادر المعنى

هو الجاز

دفع

وعلامة الجاز تبادر وقد عرفت فيما سبق ان ذلك خلاف الحقيقة وال
الصحيح ان علامة الحقيقة هو تبادر المعنى من اللفظ وعلامة الجاز تبادر
عنه من الواسط بينهما ظاهر فليكن احكام الاصل في حقيقة الكلام
صحة الاشخاص وقد عرفت الجواب الثاني اذا استعمل اللفظ في معنيين
لا يعلم كون حقيقة بينهما فاما ان يعلم حقيقة احدهما او لا يعلم ذلك
وعلى الاول فاما ان يعلم المعنى المعطى له في اللفظ فيكون ذلك هو
الاولى ان يعلم حقيقة في معنى بعينه وشك في الاخر حقيقة ايضا لكون
مشتركا او جازا لكون حقيقة جازا ولا يلزم التخييل في هذه الصورة
المستفاد الثانية ان يعلم حقيقة في احد المعنيين لا بعينه مع الشك
الاخر والظاهر وحول هذه الصورة محل النزاع ايضا فان تقرر الاول
من الجازي لم يتصور فاما تعيين المعنى الحقيقة ومعيته عن الشك في
وقد يقال ان عدم التمييز بين المعنيين يقتضي تردد الذهن بينهما ود
دليل الاشتراك وتغيران تردد الذهن بين المعنيين انما يقتضي الاشتراك
لو كان التردد بينهما مسببا عن غير استعمال اللفظ في المعنيين وتلك
فيها وهذا انما يقتضي في الالفاظ لما نوسه بالنسبة الى معانيها
واما الالفاظ الغريبة والمعاني المجهولة فيحصل للذهن فيها تردد وهذا
المعنى قطع بعدم حصول التردد لاجل الشك في تحقق الوضع لغيرها

سواء اللفظ
بمعنى واحد
او بمعنيين

اولا حدها خاص وهذا التردد لابد له على الاشتراك بالضرورة فان اردت
علم التمييز يقتضي التردد بالمعنى الاول معنا الاول فان عدم التمييز بين
المعنيين بمعنى عدم الفرق بين معانيهما في حقنا وما هو مشترك في
موضوع الجزم بالوضع والتردد فيه لا يقتضي تردد الذهن بينهما بمعنى تساويهما
لا التعم انتفاء التبادر في احدهما اذ لا يستلزم التعم شيئا من
من المعنيين عند سماع اللفظ لغير اللفظ وهو المعنى مع الشك في
الوضع وان اردت ان عدم التمييز يقتضي التردد بالمعنى الثاني معنا الثاني
فان تردد الذهن بمعنى الشك في الوضع لهما او لاجل عدم التمييز في
بالوضع لهما ضرورة التلغز ان لا يعلم حقيقة في احدهما لا معينا ولا
مهما وهذه الصورة ايضا تدخل في النزاع لرجوعها الى الثانية بعد توط
احتمال كون اللفظ مجازا من المعنيين لاقتضاها لكونه جازا لا حقيقة
وهو اما متصور او ممكن غير واضح او قليل فانه لا يعلم اليقين فانه في بطل
هذه الاحتمال فيه دارا من بين ان يكون حقيقة في المعنيين او حقيقة
في احدهما جازا في الآخر فيرجع الى الصورة الثانية لان بطلان كونها
فيها انما يقتضي كون حقيقة في احدهما من غير تعيين الثالث وقد
بعض المحققين ان الاقوال فيها اذا دار اللفظ بين الحقيقة والجاز اربعة
الحقيقة مع العلم والجاز كذلك والتفصيل بالفرق بين الحق المستند ونفي

يبلغ الاقوال فيها
اذا دار اللفظ بين
الحقيقة والجاز

اللام

ونفي الدلالة الاستعمال والحق ان الاقوال المسئلة لا ينبغي ان يكون
الحقيقة مع العلم والافتقار الى الجاز فلم يجد حذم الاصوليين
قاله ولا ذكره في جملة اقوال المسئلة فيما استدلوا بالافاضل
جاء الملز والذين قد استدلوا في حواشي على منع المنع وكلامه فيها
نضائي ذلك فانه في مسألة المشتق عند تليها فاضل الباع عن اجزا
صحة الحقيقة بالاصل مالهذه عبارة وتوابعها ما ذكره المحقق في تنبيه
جيد من غير جواب لان كونه الاصل في الاطلاق وان كان مشكوكا
في كونه من كونه الا ان ظني ان هذا الاصل ليس ينبغي الاعتماد عليه
منه فليكن الاستدلال كغيره انهم رجحوا بان الجاز اكثر اللفظ وطبيعيا
علامة الجاز من الحقيقة فكيف يحصل الجاز في استعمال اللفظ في الظن بانه معنى
له هذا كلامه ولا لا في غير على ان هذا هو مرجح الجاز فضلا عن رجحان
على الحقيقة على الاطلاق بل يظهر التوقف مع في صورة بعد الحقيقة في
المقام وظاهره في ذلك يحصل بوجهها في اللفظ معنى الظن بانه معنى
له فان بقاء الحقيقة في صورة الاقوال لا يستلزم الاستعمال في الاستعمال
كأمر مفصلا واما القول بعدم دالة الاستعمال فقد عرفت ان ذلك مما قد
يوجهه قول الفقهاء والاصوليين استعمال اللفظ في الحقيقة وقد
الكلام في ذلك على وجهين فبعضهم لا يورد بما لا يرد عليه

البيان

نعيد **قوله** اذا دار اللفظ بين الحقيقة والخيال ان يرجح الحقيقة وكذا اذا دار بين الفعل والتخييل او الاشتراك او الاضمار لما كان الغرض الاصيل من اجل ان اللغات ووضعها التوصل الى الحصول للاغراض والاطمئنان على المقصود والقهر والبالغة على ما في الضمير من دون ان يتجسس فيه ولا استعانة بزيادة او اشارة او غيرهما كان من حق اللفاظ ومنها ما هي باطنية لا يخرج من حصول معنى ذلك الاخرى والمطابق لما هي باطنية خفية لمقتضى الغاية المقصودة في الوضع بمقتضى حكمة الواضع ومضى كانت اللفاظ في ابتداء وضعها هكذا كالاصناف والاعمال والاشياء استعمل الله لها لئلا يعلم زوالها عن بقاء العلم فلو ان اللفاظ باقية كانت جارية على هو الاصل لاصل في ابتداء وضعها من انظم الامر وارتفع الاحتال من البين ولم يكن الاصول على الخلق من ذلك اللفظ بين الاحتمال والتمتع ولا التمييز الرابع منها عن المصنف كذا في التوسع في استعمالها واخر جوار اللفاظ في مواضعها وغيره وهما في جهاتها بالجنس والتخصيص والاختصاص وان زيادة اعتمادها على الفرائض الى الية او المقابلة وتخصيص الواضع لما كان ضرورة ومسبب الخلق من ادى ذلك الى اصدق معانيه في اللفاظ مع بقاء معانيها الاصلية وهي في افاضة الاستعانة بالقرائن في افادة تلك المعاني للتعين والبالغة والقرائن ربما كانت خفية

يلزم القول بما اذا دار اللفظ بين الحقيقة والخيال

يلزم

يكاد يتفهمها المقصود وربما كانت قرائن الاحوال المضيعة عن بعض اللفظ والاشتغال وربما سقطت القرائن في النقل بواسطة تقطيع الاحبار وقد يكون الشيء مرتين في زمان دون مكان آخر وفي مكان دون مكان فاضطر الاصول الى تاسيس اصول وضوابطها ببيان الرابع من الاحتمالات المتعارضة من الموصوف ليعرف اللفظ عن المرجح ويجعل الرابع والاحتمالات من اللفاظ عما ذكره من الحقيقة والخيال والاختصاص والاشياء والنقل والمعاد من الحقيقة فهنا الحقيقة الاصلية المتجسدة بقرينة في مقابلته النقل والاشياء من الجوار كان غير التخصيص والاصناف جعلها بالاحتمال وبداخل الحقيقة والخيال والقوى والعقل والمفردات لصدق الاسم وعموم الوصف والتشبيه داخل في الحقيقة على السمع من غير زيادة فانه لم يمتنع كونه جارا على حلاله ومقتضى الظاهر ظاهر الخلق كون الموضوع في ذاته المحل حقيقة وهو بهذا السمع والسمع ذلك من الجوار ايضا اما العقول فظاهر واما العقول فانه على ما ذكره في البيان لمناد الفعل او معناه الى العلم ليس غير ما هو له وهو غير مطرد في التشبيه البليغ وان كان بعض امتداده كذا فاذن هو هو واسطر بين الحقيقة والخيال خارجا عنهما فلو قلنا بان التشبيه البليغ استعانة وان معنى قولنا زيد سدا جمل شجرة كالا سدا حد في صفة الشجر وال

ط على

الوصف

المستتر في معناه على ما ذكره العلامة الثقلاني في شرح التلخيص واختاره الجواز لان الاستعانة من اقسامه لكثرة اختلاف التخييل وما يدعى في فضاءه فاننا علمنا ان قصد القائل زيد سدا جمل شجرة ان يبين من اجزاء الا

مبالغة في دعوى

الشجاعة

قوله

رايت

هذا

وانما

القول

بأن

من هذا الكتاب
السيد
والفاضل الكامل
العباد عظاما والتزكيات
ابن السيد محمد علي
يوم الجمعة في العترة

بشرح الوافية للعالم اعلى
صديق قدس سره على يد
الفقيه الميرزا محمد باقر
الشيخ الميرزا محمد باقر
من شهر مبارك شهر رمضان

افضل السلام والتحية

ابن الكائن

المطالع

الوجه

تم





